



المركز الليبي للدراسات  
ورسم السياسات

مجلة علمية

# دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر  
عن المركز الليبي للدراسات  
العدد التاسع أبريل 2025



## في هذا العدد

- 1 دور الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا
- 2 الصادرات الصناعية الليبية ، الواقع والآفاق
- 3 السياسات الاجتماعية في ليبيا (دراسة تحليلية بعد 2011)
- 4 حق المواطن في الإعلام وعلاقته بالممارسة الديمقراطية
- 5 الآثار النفسية والاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة
- 6 منظمات المجتمع المدني ودورها في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من فيضان دانيال
- 7 ندوة : خطة البعثة الأممية الجديدة في ليبيا التحديات والفرص
- 8 ترجمة وتلخيص كتاب: تنفيذ السياسات العامة: الحوكمة نظريا وتطبيقيا





دراسات وسياسات

# دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد التاسع أبريل 2025

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

## الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات ..... 4
2. الافتتاحية ..... 5
3. دور الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ..... 8
4. الصادرات الصناعية الليبية، الواقع والآفاق ..... 27
5. السياسات الاجتماعية في ليبيا (دراسة تحليلية بعد 2011) ..... 49
6. حق المواطن في الإعلام وعلاقته بالممارسة الديمقراطية ..... 93
7. الآثار النفسية والاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة ..... 112
8. منظمات المجتمع المدني ودورها في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من فيضان دانيال في مدينة درنة ..... 134
9. ندوة: خطة البعثة الأممية الجديدة في ليبيا التحديات والفرص ..... 159
10. ترجمة وتلخيص كتاب: تنفيذ السياسات العامة: الحوكمة نظريا وتطبيقيا ..... 187

## معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات

هيئة تحرير مجلة دراسات وسياسات ترحب بمشاركة المختصين بالشأن الليبي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الضوابط التالية عند إعداد البحوث والتقارير:

1) ألا تكون المادة قد نشرت من قبل.

2) المادة معدة بتطبيق Word وعدد الكلمات 5 آلاف كلمة للبحوث و1500 كلمة للتقارير وملخصات الكتب.

3) الخط المعتمد Typesetting Arabic حجم 14.

4) تراعي المادة التقسيم والهيكل والضوابط المنهجية العلمية المتعارف عليها في إعداد الأوراق البحثية والاعتماد على المراجع والمصادر الدقيقة وإثباتها كهوامش أسفل كل صفحة على أن تدرج على النحو التالي:

- كتاب عربي: اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم مكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر ورقم الصفحة، وعلى الصورة اللاحقة: المهدي ساسي: أوراق في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية للاقتصاد الوطني (القاهرة: دار وهبة للطباعة والنشر، 2007)، 92.

- في حال تكرار المصدر يدرج كما يلي: ساسي، أوراق في الاقتصاد الليبي، 24.

- كتاب باللغة الانجليزية: نفس الترتيب للمرجع العربي وعلى الصورة اللاحقة:

Hanna Batatu, *The Old Social Class and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton: Princeton University Press, 1978), 40.

-تكرار المرجع: Batatu, *The Old Social Class*, 44.

-مقالة في دورية عربية: اسم الكاتب وعنوان المقالة واسم الدورية أو الموقع وعدد الإصدار

صلاح الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، ليبيا المستقبل، السنة الأولى، العدد 21.

-تكرار المرجع: الصلاحي، «الثورة في عامها الثالث»، 21.

- مقالة في دورية إنجليزية: بنفس ترتيب المقالة في دورية عربية:

Linda T. Darling, "Contested Territory: Ottoman Holy War in Comparative Context," *Studia Islamica*, 91 (2000): 145.

- تكرار المرجع: Darling, "Contested Territory," 149

-خبر أو تقرير في صحيفة يومية، عربية أو أجنبية: ليبيا المستقبل، 11 مايو 2021.

The Guardian, 8 August 2005.

-مراجع الإنترنت تضاف إلى اسم الكاتب وعنوان الدراسة أو البحث أو التقرير أو الخبر أو المقالة أو رابط المادة.

ملاحظة: للمركز الحق في التعديل في المادة بما يناسب سياسات وضوابط النشر وفي عدم نشر البحث أو التقرير، على أن يُخطر

الباحث في مدى زمني لا يتعدى أسبوعين من تاريخ الاستلام.

## الافتتاحية

أعزائي القراء الكرام،  
زملائي الباحثين والأكاديميين،  
محبى المعرفة ورواد الفكر،

يسعدني أن أرحب بكم في العدد التاسع من مجلة ”دراسات وسياسات“. منذ انطلاقنا، نسعى لأن نكون منبراً حراً للفكر النقدي، ومرآة تعكس التحولات الجوهرية والقضايا الملحة، التي تهتم وطننا ومواطنينا في مختلف المجالات؛ نهدف إلى تحليل هذه القضايا بعمق واستشراف آفاقها بمسؤولية.

في هذا العدد، نقدم مجموعة متنوعة من الأبحاث والدراسات، التي تتناول قضايا راهنة ومستجدة، تشمل مواضيع سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إعلامية ونفسية. كما نسلط الضوء على ندوة خطة البعثة الأمامية الجديدة في ليبيا، مستعرضين التحديات والفرص المتاحة.

إن البحث العلمي يمثل ركيزة أساسية في بناء مجتمع متقدم ومزدهر. فهو لا يساهم فقط في تطوير المعرفة، بل يساعد أيضاً في إيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجهنا. من خلال الأبحاث والدراسات التي نشرها، نسعى إلى تعزيز الوعي العلمي، والمساهمة في صقل المهارات الفكرية لدى الباحثين والمهتمين؛ مما يساهم في تعزيز ثقافة البحث والابتكار في مجتمعاتنا.

أود أن أعرب عن خالص امتناني لكل من ساهم في إصدار هذا العدد، من الباحثين الذين قدموا أوراقهم العلمية القيمة، إلى المحكمين الذين بذلوا جهوداً كبيرة لضمان جودة المحتوى، وفريق التحرير الذي عمل بإخلاص لتنسيق وتنقيح المواد. إن هذه الجهود المتكاملة تجعل من ”دراسات وسياسات“ منصة مرموقة للفكر والبحث العلمي.

نأمل أن تجدوا في هذا العدد ما يثري عقولكم، ويفتح آفاقاً جديدة للنقاش والتفكير، وأن يكون إضافة نوعية لمكتبتكم الفكرية. كما نرحب دائماً بملاحظاتكم واقتراحاتكم، التي نعتبرها جزءاً أساسياً من مسيرة تطوير المجلة.

شكراً لكم على ثقافتكم، ونتمنى لكم قراءة مثمرة ومفيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أ. د. د. كمال سالم الشكري.

رئيس التحرير

## دور الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا

أ. ملاك شعبان آدم

طالبة دكتوراه بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

### ملخص البحث:

تتناول هذه الورقة البحثية، دور الانتخابات في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، خاصة في ظل الأزمات السياسية والاجتماعية، التي تعاني منها البلاد. لاسيما وأن الانتخابات تقدم فرصة لإعادة بناء الدولة، حيث تسهم في إنهاء الانقسام السياسي، وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم. تتناول الورقة سرد لتاريخ الانتخابات في ليبيا، والتحديات التي تواجهها، وكيف يمكن أن تكون الانتخابات أداة لتحقيق الاستقرار، من خلال تحليل تأثير الانتخابات على الاستقرار السياسي، وتبرز الورقة أهمية المشاركة الشعبية، وضرورة دعم المجتمع الدولي لجهود الانتخابات.

### الكلمات المفتاحية:

الانتخابات الليبية، الاستقرار السياسي، الانقسام السياسي، التحديات الانتخابية، الدعم الدولي.

### Abstract:

This paper examines the role of election in achieving political stability in Libya, particularly in light of the political and the social crises affecting the country. Elections present an opportunity to rebuild the state, especially by mitigating political fragmentation, restoring public confidence, and strengthening institutions.

The study also provides a historical overview of elections in Libya, highlighting the challenges faced and exploring how elections can serve as a mechanism for achieving stability. Additionally, it analyzes the impact of elections on political stability and underscores the importance of inclusive participation and international support for the electoral process.

Keywords: Libyan elections, political stability, political division, electoral challenges, international support.

## المقدمة:

تعتبر الانتخابات من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي دولة، لاسيما في الدول التي تعاني من الصراعات والانقسامات، كما هو الحال في ليبيا، التي شهدت فترات طويلة من الصراعات المسلحة، ولعل أكثرها تأثيراً ما حدث عام 2014م، على إثر الأزمة السياسية المتعلقة بانتخاب مجلس النواب، فنتج عنها رفض بعض الجماعات المسلحة الاعتراف بنتائج الانتخابات، ومن جهته اعتبر المؤتمر الوطني أن ولايته لم تنته، الشيء الذي أعقب ازدواجية في الشرعية، وبطبيعة الحال أدى كل هذا التشتت، إلى انقسام مؤسسات الدولة، وترسيخ الصراع السياسي والعسكري، كما أدى إطلاق عمليتي "فجر ليبيا" و "الكرامة" إلى تفاقم الوضع المتردي في ليبيا وزيادة من تعقده؛ مما أجبر مجلس النواب للانتقال إلى طبرق، وتعمقت الأزمة السياسية، والأمنية؛ مما أدى إلى تصاعد التدخلات الخارجية، وازدياد الانقسامات الإقليمية، ويجدر بنا أن ننوه إلى أن هذه الأزمة، ساعدت في خلق بيئة ملائمة لظهور الجماعات المتطرفة عام 2015م.

تلعب الانتخابات دوراً محورياً في إعادة بناء الدولة، حيث تتيح الفرصة لتحقيق التغيير السلمي، واختيار القادة، وإنهاء الانقسام السياسي، وتوحيد مؤسسات الدولة بطريقة شرعية وديمقراطية، فمن خلال العملية الانتخابية، يستطيع المواطن التعبير عن آرائه وتطلعاته، والمشاركة في صنع القرار، ناهيك عن اختيار ممثليه وحكامه.

ولتوضيح ذلك تسهم الانتخابات النزيهة، في تعزيز الديمقراطية والشفافية؛ فضلاً عن دعم بناء مؤسسات قوية، تحترم حقوق الإنسان، وتلتزم بسيادة القانون. تناقش هذه الورقة موضوعاً يكتسب أهمية قصوى، خاصة في خضم التحولات السياسية التي تمر بها البلاد، وما يطمح إليه الليبيون، من أن تكون هذه الانتخابات الحل النهائي للانقسام السياسي، وتوحيد البلاد، كما يمكن أن تسهم النتائج في توجيه السياسات العامة، وتعزيز الجهود الدولية لدعم الاستقرار في البلاد. تهدف الورقة إلى تحليل تأثير الانتخابات على الاستقرار السياسي في ليبيا، وتوضيح العوامل التي تحول دون حدوث انتخابات حرة نزيهة، وتعزيز الجهود الدولية لدعم استقرار البلاد.

حيث تسعى الورقة للإجابة على سؤال مفاده: كيف يمكن للانتخابات أن تسهم في تحقيق الاستقرار في ليبيا، في ظل الظروف السياسية والأمنية المعقدة؟ وتنطلق الورقة من فرضية مفادها، أن نجاح الانتخابات سيؤدي إلى اختيار حكومة شرعية، يمكن أن تحقق الاستقرار داخل البلاد.

قسمت الورقة إلى خمسة محاور، وهي كالتالي:  
المحور الأول: يتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالانتخابات والاستقرار.  
المحور الثاني: يعكس نبذة مختصرة عن تاريخ الانتخابات في ليبيا.  
المحور الثالث: يوضح أبرز التحديات التي تواجه الانتخابات.  
المحور الرابع: يبين كيف يمكن للانتخابات أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار.  
المحور الخامس: يقدم توقعات حول مستقبل الانتخابات في ليبيا، وتأثيرها على الاستقرار.  
وفي الختام، تأتي الخاتمة وما تحمله من نتائج وتوصيات.

المحور الأول: مفهوم الانتخابات ومفهوم الاستقرار:

أولاً: مفهوم الانتخاب:

الانتخاب هي طريقة أو أسلوب، يتم من خلاله عرض المترشحين على الناخبين لاختيار ممثل لهم، ومن هذا المنطلق تؤدي هذه العملية دوراً محورياً، في تحديد النتائج السياسية، ومما لا شك فيه تعد الانتخابات، إحدى الوسائل الأساسية لممارسة الحقوق الديمقراطية؛ حيث تتضمن مبدأ المساواة بين المواطنين من جهة، وكفالتها لحقهم في الترشح من جهة أخرى<sup>(1)</sup> والانتخاب هو أسلوب لإسناد السلطة، يقوم على اختيار يجري بوساطة التصويت أو الاقتراع، ويعد الانتخاب الطريقة الأساسية؛ لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية، بل توسع ليصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة؛ حتى أضحت بمثابة عقيدة للديمقراطية، إذ يعكس إرادة الناخبين في اختيار قادتهم، وترسيخ مبادئ الديمقراطية، والتعددية الحزبية؛ مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في بلدانهم.<sup>(2)</sup>

ومن زاوية أخرى عرفت نظم الحكم القديمة والحديثة، خاصة الديمقراطية الليبرالية منها بنظام الانتخاب، إلا أن هذه الوسيلة اشتهرت في النظم القانونية الغربية؛ نتيجة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بعد تعرضها للنقد، من قبل الدولة اليونانية القديمة، باعتبارها لا تحقق المساواة بين المواطنين في تولي السلطة، فاعتمدوا القرعة في تولي الوظائف العامة.<sup>(3)</sup>

(1). الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2005م، ص. 225.

(2). مفهوم الانتخاب، جامعة بابل، تاريخ الزيارة 25/12/2024م، <https://www.uobabylon.edu.iq/>

[. eprints/pubdoc](#)

(3). سعيد أبو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 1999م، ص. 102.

فالانتخابات هي عملية رسمية، تُستخدم لاختيار الأفراد لتولي مناصب رسمية، سواء في الحكومة أو في مؤسسات أخرى، مثل: الشركات، وتُعتبر الانتخابات وسيلة أساسية؛ لنقل السلطة بطريقة سلمية، حيث يتمكن المواطنون من التعبير عن إرادتهم، من خلال اختيار ممثليهم، ولا يفوتنا بأن ننوه بأن أنظمة الحكم تختلف من بلد إلى آخر، ولكنها تتيح للمواطنين أو المساهمين حق الاقتراع العام، حيث يُسمح لجميع المؤهلين، بالتصويت.

ولا يفوتنا بأن ننوه بأن الانتخابات تتضمن العديد من الأشكال، كالانتخابات الفردية، ونظام الكلية الانتخابية، والتمثيل النسبي، ولكل مزاياه وعيوبه، ولتوضيح ذلك؛ إن الانتخابات ليست فقط وسيلة لاختيار الحكام، بل تعكس أيضا القيم الديمقراطية في المجتمع، مثل المشاركة والمساءلة.<sup>(4)</sup>

وعليه تعتبر الانتخابات من ضرورات التحول الديمقراطي، والمدخل الأساسي والأهم في عملية الإصلاح والتغيير، وفي نفس الصدد، تشكل الآلية السلمية والمشروعة للتداول السلمي على السلطة؛ من أجل تمثيل مختلف التوجهات السياسية والإيديولوجية في المجتمع، وتمثيلها في السلطة، عبر الاعتراف بها والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات؛ مما يحقق حالة من الاستقرار السياسي، والتمثيل، أي أن الانتخابات أداة قانونية، تحسم التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، كما أنها تعد مؤشراً جيداً على مدى التطور الديمقراطي.<sup>(5)</sup>

## ثانياً: مفهوم الاستقرار:

الاستقرار هو حالة من التوازن والهدوء في النظام السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، حيث يتمكن الأفراد والمجتمعات من العيش بسلام، دون صراعات أو اضطرابات، ومن ناحية أخرى يرتبط الاستقرار بشكل وثيق، بالقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن اعتماده على وجود مؤسسات قوية، قادرة على إدارة النزاعات وحل المشكلات، وفي السياقات السياسية، يُعتبر الاستقرار ضرورة حتمية لضمان استمرارية الحكم الفعال، حيث يساعد على تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، ولا بد من التأكيد على أن الانتخابات النزيهة والشفافة، بإمكانها أن تؤدي إلى تعزيز الاستقرار، من خلال توفير وسيلة للمواطنين للتعبير عن آرائهم، واختيار ممثليهم؛ مما يقلل من احتمالات النزاع والصراع.

(4)1. Gerald Pomper,2009, The Concept of Election in Political Theory, [www.cambridge.org](http://www.cambridge.org) date of visit 27 December 2025.

(5) . أسماء البناء، أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستفادة، مجلة رواق عربي، تاريخ النشر ديسمبر 2022م، تاريخ الزيارة 2024/12/27م <https://cihrs-@rowag.org>

ومن جهة أخرى يعتبر الاستقرار السياسي، أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة، التي تتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص، ومن بين أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، نظراً للجدل الكبير الذي شهده؛ من أجل الوصول به إلى معنى محدد ودقيق، كما يعتبر أيضاً من أكثر أشكال الاستقرار إلحاحاً؛ لاستمرار المجتمعات وتفوقها، لأنه يتضمن صياغة منظومة من السياسات، التي تأخذ بكل أشكال التغيير؛ من أجل التقدم الذي لا يؤثر على جوهر الاستقرار بشكل عام، وتكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي، في أنه يعد مطلباً جماعياً، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو أمل النظام الحاكم، في أن يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار<sup>(6)</sup>.

أما الموسوعة البريطانية "Britannica Encyclopedia" فتعرفه على أنه «الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي»<sup>(7)</sup>.

ويخلص ريتشارد هيقوت "Richard Hoguet" إلى القول بأن الاستقرار السياسي، هو «قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح، وحل الصراعات القائمة داخل الدولة، بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها، في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات، والحد من العنف السياسي، وتزايد شرعية النظام»<sup>(8)</sup>.

أما لبست "Lipsett" يؤكد على أن الاستقرار السياسي، «هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي، عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية، والاقتصادية، والشرعية السياسية والفعالية». معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام؛ تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي<sup>(9)</sup>.

بينما اعتمد صامويل هانتجتون "Huntington Samuel" في تعريفه للاستقرار السياسي، على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات: (منخفضة، متوسطة ومرتفعة) وإلى نظامين: (مدني وبريتوري) وتعني حالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها، وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجتها<sup>(10)</sup>.

و عرف هيروتز "Hurwitz" الاستقرار السياسي

(6) محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة السياسة والقانون (العدد 15) جوان، 2016م، ص 309 <https://dspace.univ-ouargla.dz/jsui/bitstream>

(7) BENTON HELEN, 1999. ENCYCLOPEDIA BRITANICA, LONDON, P727 ..

(8) عبد القادر بدر الدين (إكرام)، «ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر». أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981م. ص 36.

(9) أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005م، ص 75.

(10) صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة: عبد

تعريفاً شاملاً، يحتوي على مضامين عديدة، تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية، التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية؛ مما يحتم إعادة تشكيل المؤسسات وهاكل الحكم.<sup>(11)</sup>

وترى كارولينا كورفال "Carolina Corval" أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في قدرته على معالجة النزاعات والمشاكل، بطرق سلمية، مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف. استخلاصاً مما سبق، إن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، بحيث كلما استغل القوة، واستغل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا عندها القول إن النظام العام داخل الدولة مستقر.<sup>(12)</sup>

### المحور الثاني: تاريخ الانتخابات في ليبيا:

مرت ليبيا بعدة مراحل انتخابية، بدءاً من فترة الاستقلال، وحتى الوقت الحاضر، وعليه سيتم الحديث عن أهم المحطات في تاريخ الانتخابات الليبية وهي كالتالي:

#### أولاً: الانتخابات في العهد الملكي (1952م-1969م):

جرت في العهد الملكي خمس عمليات انتخابية، كانت على النحو التالي<sup>(13)</sup>:

1- الانتخابات الليبية العامة 1952م: تعتبر أول انتخابات عامة في جميع أنحاء ليبيا، جرت في ظل حكومة ليبية وطنية معترف بها، وهذه الانتخابات جرت على أساس حزبي، وكانت هي الانتخابات الوحيدة التي جرت في ليبيا على هذا الأساس، ونتج عنها انتخاب أول مجلس نيابي ليبي بعد الاستقلال.

2- الانتخابات الليبية العامة 1956م: أجريت كثاني انتخابات تشريعية في ليبيا، لتكون أول انتخابات بعد حظر الأحزاب، حيث دخل المترشحون كمستقلين،

#### معتمدين على شخصية المرشح وقبيلته.

(11) الوهاب غلوب) الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993، ص 79 .  
(11) . نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988م، ص 50 .

(12) . عبد الرحمان موسى، أثر الفرغ على الاستقرار السياسي في الدول العربية ( دراسة حالة الأردن ،السعودية، مصر، تونس) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2006م، ص 27 .

(13) . عابدين الدرديري الشريف، راضية محمد المعداني، تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877م - 2014 م، ط1 ( طرابلس : الهيئة العامة للثقافة، 2018م) ص، 72 ، ص، 83 .

3- الانتخابات الليبية العامة 1960م: أجريت وفقاً للقانون رقم (5) لسنة 1959م، وكان جميع المرشحين من المستقلين، لاستمرار حظر نشاط الأحزاب، ولأول مرة يستخدم الاقتراع السري على المستوى الوطني، حيث كان في السابق محصوراً في المناطق الحضرية، واعتمد أغلب المرشحين على شخصياتهم السياسية والثقافية والعلمية، إلى جانب الدعم القبلي.

4- الانتخابات الليبية العامة 1964م: والتي جاءت وفقاً للقانون رقم (6) لعام 1964م، وتمكنت المعارضة من الحصول على تمثيل نيابي قوي داخل مجلس النواب؛ لذلك قام الملك إدريس السنوسي بحل المجلس، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة بعد سنة واحدة.

5- الانتخابات الليبية العامة 1965م: تعتبر هذه الانتخابات آخر انتخابات تم إجراؤها في عهد المملكة، بعد حل البرلمان<sup>(14)</sup>. خاض المترشحين الانتخابات كمستقلين، ومن أجل ضمان فوز المترشحين المواليين للحكومة، قامت الشرطة بالعبث بصناديق الاقتراع.

ثانياً: فترة حكم العقيد معمر القذافي (1969م-2011م):

بعد عام 1969م، تم إلغاء النظام البرلماني، وجرمت الحزبية، واختفى التمثيل النيابي، ومن هذا المنطلق اعتمد عام 1977م نظاماً سياسياً يعتمد على «سلطة الشعب»، فتم استبدال الانتخابات التقليدية بنظام التصعيد أو الاختيار الشعبي.

ثالثاً: الانتخابات بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي (2011م-2024م):

حاولت ليبيا إجراء انتخابات، وكانت كالتالي:

1- انتخابات المؤتمر الوطني العام: عام 2012م، وهي أول انتخابات تجري منذ عقود، حيث تم انتخاب ممثي عضو، وفقاً للقانون رقم (4) لسنة 2012م، الصادر عن المجلس الانتقالي، وتنافس على الترشح لعضوية هذا المؤتمر، البالغ عدد مقاعده ممثي مقعد، من بينهم 16% مخصصة للنساء، وتم تخصيص ثمانين مقعداً، من بين ممثي مقعد للأحزاب والتكتلات والتجمعات السياسية.<sup>(15)</sup>

(14) Dr. Clay Arnold, Libya (1951–present), University of Central Arkansas, USA, [www.uca.edu](http://www.uca.edu), 2025, date of visit 17 February 2025.

(15) - عابدين الدرديري الشريف، راضية محمد المعداني، مرجع سبق ذكره، ص 98.

2- انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور 2014م: يعتبر ثاني العمليات الانتخابية، التي تتولى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تنفيذها، وفق أحكام القانون رقم (17) لسنة 2013م، الصادر عن المؤتمر الوطني العام، لعام 2013م، الذي يقضي بانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والتي جرت في الأول من مارس 2014م.

3- انتخاب مجلس النواب: أجريت الانتخابات في معظم أنحاء ليبيا يوم 25 يونيو 2014م، باستثناء بعض الدوائر الانتخابية، مثل: درنة وما حولها، وقد تم انتخابه بطريقة الاقتراع المباشر، وكان عدد النواب وفقاً للقانون رقم (10) لسنة 2014م، الصادر عن المؤتمر الوطني العام مائتي عضو، إلا أن الخلافات بين التيارات داخل المجلس بعد الجلسة الثانية؛ تسببت في عدم التحاق عدد من الأعضاء بالمجلس في مدينة طبرق، ومن ثم بدأ الانقسام السياسية من هنا.

4- تأجيل انتخابات 2021م: شعر الليبيون بخيبة أمل كبيرة، بعد الإعلان عن قرار تأجيل الانتخابات الرئاسية، التي كان مقرراً تنظيمها في ديسمبر 2021م، ويفسر ذلك بغياب توافق الآراء بشأن الأساس القانوني للاقتراع، وتضارب المصالح، وبعض الثغرات في وساطة بعثة الأمم المتحدة؛ ما أدى إلى فشل إجراء الانتخابات الرئاسية، واقترحت المفوضية العليا للانتخابات تأجيل الانتخابات الرئاسية لشهر واحد، ولكن ماهي إلا ساعات قليلة، حتى تم إعلان اللجنة البرلمانية أنه «يستحيل» تنظيمها في موعدها، وفي نفس الصدد، أدى قانون الانتخابات المتنازع عليه، وما ارتبط به من ترشح شخصيات مثيرة للجدل، وما نتج على غرار ذلك من توتر على الأرض، ومن هنا بدأ سيناريو التأجيل.<sup>(16)</sup>

5- التطورات الأخيرة: شهدت ليبيا في يوم 16 نوفمبر 2024م، مرحلة انتخابية محلية أجريت في عدد من البلديات بلغت 58 بلدية، وكان قد سبقها انتخابات بلدية هي الثانية عام 2019م، في 99 بلدية على مراحل، وقد أجريت الانتخابات في ظل أوضاع سياسية معقدة، وانقسام مستمر بين الحكومتين، رغم ذلك اجتازت انتخابات البلدية، إشكالية الانقسام الحكومي نسبياً.

بل أنها بدت في مرحلتها الأولى، وكأنها مقدمة لحلحلة الصراع السياسي، حيث عكس هذا الاستحقاق الانتخابي المؤجل، شعوراً لدى معظم الليبيين، بإمكانية تحقيق خطوة ايجابية لتجاوز حالة الجمود السياسي، التي تسود المشهد الليبي منذ سنوات، وهو (16)- ليبيا: ما هي الأسباب التي تقف وراء تأجيل الانتخابات الرئاسية؟ <https://www.france24.com/ar>

ما يجعل إجراء هذه الانتخابات حدثاً يحمل في طياته العديد من الدلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً.<sup>(17)</sup>

وبناء على ذلك، أكدت ستيفاني خوري "Stephanie Khoury" نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، دعم البعثة لإجراء انتخابات، باعتبارها خطوة أساسية؛ لتحقيق الاستقرار في ليبيا.<sup>(18)</sup>  
أما موسى الكوني عضو المجلس الرئاسي قال: « أن الانتخابات مشروع لا بديل عنه؛ لضمان تحقيق الاستقرار في ليبيا على الرغم من التحديات».<sup>(19)</sup>

### المحور الثالث: التحديات التي تواجه الانتخابات.

لا شك بأن الاهتمام المستمر بالعملية الانتخابية، والمشاركة السياسية للبيين؛ يعكس مدى رغبتهم في تحقيق تقدم سياسي، واقتصادي، واجتماعي في البلاد، ومن المهم أن تتواصل<sup>(20)</sup> الجهود الدولية والمحلية؛ لتعزيز العملية الديمقراطية في ليبيا، ودعم استقرارها على المدى البعيد.  
ويشير الأستاذ الدكتور مصطفى خشيم، إلى جملة من التحديات ونقاط الضعف في العملية الانتخابية، والتي تتمثل في التالي:<sup>(21)</sup>

1- عدم وجود رؤية لليبيا الجديدة كدولة ديمقراطية، يتم فيها اختيار قياداتها السياسية، عن طريق الانتخابات النزيهة والشفافة، أسوة بالبلدان الديمقراطية.  
2- إن استمرار الانقسام السياسي والصراعات الجهوية نتج عنها، ضعف الحكومة، وتشويه العملية الانتخابية، وعدم القدرة على تأمين الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع.

3- زيادة خطر التطرف السياسي والديني، لاسيما التيارات الفكرية المعارضة للانتخابات كوسيلة لتحقيق الديمقراطية.

### 3- القبول بنتائج الانتخابات من قبل الجميع، مع ضرورة الالتزام بالتسليم السلمي

(17) - حسين معلوم، هل تشكل الانتخابات المحلية فرصة لحلحلة المسار الليبي، مركز المستقبل <https://futureuae.com/ar>

(18) - خوري-الانتخابات هي الطريق نحو استقرار ليبيا تاريخ الزيارة 2025/01/29 <https://almarsad.com>

(19) - الكوني : الانتخابات مشروع لا بديل له لضمان استقرار ليبيا، بوابة الوسط، <https://alwasat.ly> .  
[news/libya](https://news/libya)

(20) - أبو بكر خليفة أبو بكر، عملية التكامل بين الانتخابات والمصالحة ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة في ليبيا، مجلة الدراسات الأفريقية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد السادس، العدد 24، يناير 2024م ص 117 .

(21) - مصطفى عبدالله خشيم، الانتخابات الليبية : الواقع والآفاق ، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد السادس 2019م، ص 36 .

- للسلطة، في إطار ما ينص عليه الدستور والقوانين النافذة.
- 4- إن حمل بعض مخرجات الانتخابات الليبية السابقة لجنسيات مزدوجة، جعل العديد يشككون في جدوى العملية الانتخابية برمتها.
- 5- مخاطر استمرار علاقات النخب السياسية بالخارج.
- 6- زيادة مخاطر التدخل الأجنبي في الانتخابات الليبية، مثال: الصراع الفرنسي الإيطالي بالخصوص.
- 7- مخاطر تنامي الفيدرالية، واحتمال تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات.
- 8- زيادة حدة الفساد، وغسيل الأموال، والحجر على الأموال المجمدة بالخارج؛ مما يسبب تزايد معاناة المواطنين، وتقل مشاركتهم في العملية الانتخابية.
- 9- تباطؤ صدور التشريعات اللازمة لنجاح الانتخابات الليبية، خاصة في ظل تباطؤ مجلس النواب، في إصدار قانون الانتخابات لاعتبارات سياسية ودولية.

أما نقاط الضعف فهي حسب رأيه:

1. غياب القيادات والنخب السياسية الوطنية، التي تقود العملية الانتخابية.
2. ضعف النظام الحزبي القائم على برامج وطنية، تؤسس لقيام الدولة المدنية.
3. غياب الإعلام الوطني، الذي يوفر المعرفة اللازمة للناخبين والنخب السياسية، التي تخوض الانتخابات العامة والمحلية.
4. تباطؤ تبني دستور يتماشى وظروف ليبيا الجديدة؛ مما يعيق العملية الانتخابية، والانتقال من المرحلة الانتقالية، إلى مرحلة بناء المؤسسات السياسية المستقرة.
5. إن انتشار فوضى السلاح والميلشيات المسلحة؛ يعيق العملية الانتخابية، لاسيما في مناطق النزاعات.
6. إن عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، لا يساعد على إجراء الانتخابات المنشودة، التي تقود إلى بناء الدولة الديمقراطية.
7. إن عدم انتقال السلطة بشكل سلمي، يضعف من ثقة الناخبين، في العملية الانتخابية والديمقراطية على حد سواء.
8. بروز القبلية والجهوية على حساب الوطنية؛ يعيق نجاح العملية الانتخابية.
9. الصراع الأيديولوجي يعيق نجاح العملية الديمقراطية؛ ويسهم في بروز قيادات ونخب سياسية متطرفة.
10. إن بروز قنوات فضائية مؤدلجة تشوه الحقائق، وتساهم في عدم عقلانية قرارات

الناخبين، لاسيما خلال مرحلة التصويت في الانتخابات العامة. وتأسيسا على ما تم ذكره في السابق، هناك العديد من العوامل التي تواجه العملية الانتخابية في العديد من الدول، وليبيا ليست استثناء من ذلك، وهنا سنتطرق للعديد من العوامل التي تعيق نجاحها، وهي ما يلي:

#### العوامل السياسية:

- 1- الانقسام السياسي: إن الانقسامات الحادة بين الأحزاب السياسية، أو الجماعات المختلفة، يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار، وتعقيد العملية الانتخابية.
- 2- غياب الثقة في المؤسسات: تراجع الثقة في الهيئات الانتخابية أو الحكومة، يمكن أن يسهم في تدهور المشاركة الشعبية في الانتخابات.
- 3- الفساد: الفساد في النظام السياسي، وانتشار المال السياسي، يمكن أن يؤدي إلى التلاعب في نتائج الانتخابات، أو تعطيل العملية الانتخابية ذاتها.
- 4- التدخلات الخارجية: التأثيرات والتدخلات الخارجية، من الدول والأطراف النافذة في ليبيا، قد تؤدي إلى عدم استقرار العملية الانتخابية.

#### العوامل الاجتماعية:

- 1- الانقسام الاجتماعي: الانقسامات العرقية، أو القبلية أو المناطقية قد تؤدي إلى تهميش بعض الفئات، وتسبب بعض التوترات خلال الانتخابات.
- 2- نقص الوعي السياسي: إن ضعف التثقيف حول حقوق الناخبين وإجراءات الانتخابات، يمكن أن يؤثر سلباً على المشاركة الشعبية.
- 3- العنف والتهديدات: وجود تهديدات أمنية أو عنف، خلال فترة الانتخابات، بإمكانه أن يسهم في عزوف الناخبين عن المشاركة.

#### العوامل الاقتصادية:

- 1- الفقر والبطالة: تسهم الظروف الاقتصادية الصعبة، في انشغال الناس بالبحث عن مصدر الرزق وقوت اليوم؛ مما يقلل من اهتمامهم بالسياسة والانتخابات.
- 2- نقص الموارد: ضعف التمويل للهيئات الانتخابية، يمكن أن يؤثر على قدرتها على تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة.
- 3- التفاوت الاقتصادي: الفجوات الاقتصادية بين المناطق أو الفئات الاجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى تهميش بعض الفئات من العملية الانتخابية.

تتداخل هذه العوامل بشكل معقد؛ مما يتطلب استراتيجيات شاملة لمعالجة التحديات التي تواجه العملية الانتخابية، وتعزيز استقرار النظام السياسي.

#### المحور الرابع: الانتخابات أداة لتحقيق الاستقرار.

لقد سبقت الإشارة إلى ما صرحت به ستيفاني خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، عن دعم البعثة لإجراء الانتخابات، باعتبارها خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار في ليبيا، وقد سبق هذا التصريح عديد التصريحات، التي طالبت بإجراء انتخابات، من بينها بيان أصدرته خمس دول أوروبية، قالت فيه: «إن نقل السلطة في ليبيا، من السلطة التنفيذية المؤقتة الحالية إلى السلطة التنفيذية الجديدة، يجب أن تجري بعد إعلان نتائج انتخابات برلمانية ورئاسية فورية، تماشيًا مع إعلان باريس، مطالبة المرشحين، الذين يشغلون مناصب في المؤسسات العامة، الاستمرار في عدم شغلها حتى إعلان نتائج الانتخابات، وذلك لتجنب تضارب المصالح، وتعزيز تكافؤ الفرص<sup>(22)</sup>.

وكرر البيان، دعوة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى حل الخلافات بشأن المسائل السياسية والعسكرية الناشئة، دون اللجوء للعنف، مؤكدة الاستعداد لمحاسبة أولئك الذين يهددون الاستقرار، ويقوضون العملية السياسية والانتخابية في ليبيا، من خلال العنف أو التحريض عليه.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف يمكن للانتخابات أن تكون أداة للاستقرار السياسي؟

الإجابة نعم قد تكون كذلك، فقد عبرت وزيرة الخارجية (السابقة)، بحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، نجلاء المنقوش، عن أن الانتخابات ليست هدفًا بعينه، ولكنها أداة لتحقيق الاستقرار<sup>(23)</sup>، يمكن أن تكون الانتخابات أداة فعالة؛ لتحقيق الاستقرار السياسي في عدة جوانب، ومنها:<sup>(24)</sup>

أ- تعزيز الشرعية: الانتخابات تمنح الحكومة شرعية شعبية؛ مما يعزز الثقة بين المواطنين والنظام السياسي، فعندما يشعر الناس بأن لديهم صوتًا في الحكومة، يزيد من استقرار النظام وشرعيته.

2- توفير وسيلة سلمية لتغيير السلطة: الانتخابات تتيح للناس تغيير حكوماتهم

(22) - خوري-الانتخابات-هي-الطريق-نحو-استقرار ليبيا ، مرجع سابق <https://almarsad.com>

(23) - بوابة الوسط، السبت 25 ديسمبر 2021 <https://alwasat.ly/news.com>

(24) - لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على : صالح حسين علي، شرعية السلطة بين الانتخاب والرضا الشعبي، <https://asjp.cerist.dz/en/articl.com>

- بطريقة سلمية؛ مما يقلل من احتمالات النزاع والعنف، فبدلاً من اللجوء إلى الاحتجاجات أو الانقلابات، يمكن للناخبين التعبير عن رغباتهم من خلال الاقتراع.
- 3- تعزيز المشاركة السياسية: الانتخابات تشجع على مشاركة المواطنين في العملية السياسية؛ مما يعزز الانتماء الوطني، ويقلل من مشاعر الإقصاء، عندما يشعر الأفراد بأنهم جزء من العملية السياسية، يعزز الاستقرار الاجتماعي.
- 4- تحفيز المساءلة: تتيح الانتخابات للناخبين محاسبة المسؤولين على أفعالهم، عندما يعرف المسؤولون أنهم سيواجهون الناخبين في الانتخابات المقبلة؛ مما يحفز على العمل بجدية أكبر لتحقيق مصالح المواطنين.
- 5- تعزيز التعددية: تتيح الانتخابات الفرص لظهور أحزاب سياسية متعددة؛ مما يعكس تنوع الآراء والمصالح في المجتمع، ومن جهته يساعد التعدد الحزبي في تحقيق التوازن، بين القوى السياسية وتعزيز الاستقرار.
- 6- تطوير المؤسسات الديمقراطية: لا مناص من القول بأن الانتخابات، تسهم في بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، كالبرلمان، والمجالس المحلية؛ مما يزيد من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتحديات.

#### المحور الخامس: مستقبل الانتخابات في ليبيا وتأثيرها على الاستقرار:

تعتبر الانتخابات في ليبيا ضرورة ملحة، نحو تحقيق الاستقرار السياسي، لاسيما بعد سنوات من النزاع والانقسام، وبعد إجراء الانتخابات المحلية في نوفمبر 2024م، ارتفعت مطامح وآمال الشعب، بإمكانية تنظيم انتخابات وطنية شاملة، وفيما يلي بعض التوقعات حول مستقبل الانتخابات في ليبيا، وتأثيرها على الاستقرار:

1. استمرار العملية الانتخابية: الانتخابات المحلية التي أجريت في 58 بلدية، كانت بمثابة اختبار لقدرة ليبيا على تنظيم استحقاقات ديمقراطية؛ مما يعكس رغبة المواطنين في تحسين ظروفهم المحلية، وعليه قد يشجع هذا النجاح، على إجراء انتخابات وطنية في المستقبل القريب.

يتوقع العديد من الخبراء أن تشهد ليبيا تطورات سياسية، على رأسها احتمالية عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، يأتي ذلك بعد نجاح انتخابات البلدية، بمشاركة تجاوزت 70%؛ بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، وتوحيد المؤسسات عام 2025م، ورغم تفاؤل بعض الخبراء والمحللين، بشأن إمكانية إجراء الانتخابات في 2025م، فإنهم اعتبروا أن تحقيق هذا الهدف يعتمد على عدة عوامل، أهمها: توحيد المؤسسات الليبية،

والتوافق على القوانين الانتخابية، والدعم الدولي، وفي هذا الإطار، يقول: الدكتور يوسف الفارسي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة درنة، ورئيس حزب «ليبيا الكرامة»، إنه «بعد نجاح الانتخابات البلدية، أصبح الأمر حتمياً للتمهيد لعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بعد توفير المناخ الملائم لنجاح هذه الانتخابات»، وأن «الأمل في أن يشهد عام 2025م عقد الانتخابات التي أجلت مرات عديدة، خصوصاً أن مسألة الاستقرار السياسي، وتوحيد المؤسسات، سوف تتحقق في حال حدوث الانتخابات»<sup>(25)</sup>.

2. تعزيز دور السلطات المحلية: من المتوقع أن تعزز الانتخابات المحلية من دور البلديات، كجهات فاعلة في تقديم الخدمات، وإدارة الأوضاع على المستوى المحلي؛ مما قد يسهم في تحقيق استقرار نسبي في المجتمعات المحلية.

3. تحديات الانقسام السياسي: رغم الآمال، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل: الانقسام بين الحكومتين المتنازعتين في الشرق والغرب، هذا الانقسام قد يؤثر سلباً، على إمكانية تنظيم انتخابات وطنية موحدة، ورغم ذلك سيظل الأمل حاضراً، في إجراء انتخابات كوسيلة وحيدة لإنتاج سلطة شرعية، والتي هي الحل في إنهاء الانقسام السياسي، والتداول السلمي للسلطة، ولقد طالبت المفوضية العليا للانتخابات، المواطنين بضرورة التخلي عن حالة الانقسام والتشتت، والتفاعل مع الاستحقاقات المحلية.<sup>(26)</sup>

4. تأثير الأزمات الاقتصادية والأمنية: يلاحظ أن الأزمات الاقتصادية والأمنية المستمرة، قد تؤثر على الإقبال الشعبي على الانتخابات، حيث يشعر الكثيرون بحالة من عدم الثقة، من غياب النتائج الملموسة من العمليات الانتخابية السابقة، وإذا كان الإقبال ضعيفاً في الانتخابات البلدية؛ فسيشكل ذلك سلاحاً بيد من يريدون تأجيل الانتخابات، أما إذا كان الإقبال بشكل أكبر، فسيمثل ذلك ضغطاً على الأطراف المتصارعة؛ للإسراع في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

5. الرسائل السياسية: مما لا شك فيه إن إجراء الانتخابات المحلية، يرسل رسائل إيجابية إلى الداخل والخارج، حول قدرة ليبيا على تنظيم انتخابات ديمقراطية؛ مما يسهم في تعزيز الثقة في العملية السياسية، ويشجع المجتمع الدولي على دعم جهود الاستقرار.

فداخلياً، يعكس إجراء الانتخابات رغبة الأطراف الليبية، في إظهار القدرة على تنظيم استحقاقات ديمقراطية، ورغم حالة الانقسام والتعقيد السياسي في البلاد، ورغم أن

(25) - علي الحوفي، ليبيا في 2025م، هل يتحقق حلم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؟ موقع الأن، <https://al-ain.com>

تاريخ الزيارة 2024/12/29م.

(26) - خلود الفلاح، هل الانتخابات البلدية خطوة نحو البرلمانية والرئاسية؟ <https://alsabaah.ly> تاريخ الزيارة 2024/11/17م.

الانتخابات محلية الطابع؛ إلا أنها تشير إلى وجود إرادة سياسية لدى بعض الفاعلين، لإعادة العملية الديمقراطية للمسار الصحيح، ولو بشكل جزئي. أما خارجياً، تحاول السلطات الليبية، من خلال هذه الخطوة، إظهار أن البلاد قادرة على تنظيم الانتخابات المحلية، ما قد يُعد مؤشراً على استعداد ليبيا للانتخابات الوطنية المؤجلة منذ سنوات؛ إذا ما توافرت الظروف السياسية والأمنية الملائمة.<sup>(27)</sup>

6. تأثيرات خارجية: إن إجراء الانتخابات في ليبيا لا يؤثر فقط على المشهد الداخلي، بل تمتد آثارها لتترك بصمات واضحة، على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ نظراً لأهمية ليبيا الجيوسياسية، وترابط أزماتها بعدد من التوازنات الإقليمية والدولية. يمكن أن تؤثر الانتخابات، في مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الليبية، ومن جهة أخرى قد تعتبر الدول التي تدعم الحل السياسي، أن الانتخابات تعد خطوة إيجابية نحو التهدئة، وإعادة بناء الثقة بين الليبيين، ومن البديهي أن تستخدم الدول المتورطة في النزاع نتائج الانتخابات؛ لتعزيز نفوذها، من خلال دعم أطراف تتناسب وأجنداتها.

ومن زاوية أخرى، تتابع الدول المجاورة لليبيا، كتونس والجزائر ومصر، إمكانية إجراء الانتخابات عن كثب، نظراً لأن استقرار ليبيا؛ يؤثر بشكل مباشر على استقرارها، على سبيل المثال: قد ترى مصر في الانتخابات، فرصة لتعزيز جهودها نحو حل سياسي شامل، من ناحية أخرى، قد تستغل الجزائر نتائج الانتخابات؛ لتعزيز دورها في الملف الليبي، علاوة على ذلك، فإن تأثير الانتخابات لا يقتصر فقط على المستوى الإقليمي، بل يمتد أيضاً إلى كيفية تعامل القوى الدولية الكبرى مع الملف الليبي، فلا يمكن إغفال أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تدفع نحو استغلال هذه الخطوة؛ لإعادة ترتيب أولوياتها في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بمنع التمدد الروسي أو الصيني بالمنطقة، بينما قد تنضوي وجهة النظر الروسية بشأن الانتخابات، على أنها فرصة لتوسيع نفوذها، من خلال دعم مرشح معين، أما الاتحاد الأوروبي، قد يستفيد من نجاح الانتخابات؛ لتعزيز التعاون مع الحكومة الموحدة القادمة، في إدارة قضايا الهجرة والحدود، كمحاولة للحد من تدفق المهاجرين صوب أوروبا.

(27) - حسين معلول ، مرجع سابق . <https://futureuae.com/ar>

## الخاتمة:

تعتبر الانتخابات في ليبيا عنصراً أساسياً، في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، فعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد، كالانقسام السياسي، والاضطرابات الأمنية، إلا أن الانتخابات تقدم فرصة للمواطنين، للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، ناهيك عن مشاركتهم في عملية صنع القرار، وفي نفس الصدد، تقدم تجارب الانتخابات المحلية الأخيرة نموذجا حيا، عن إمكانية تحقيق تقدم نحو استقرار أكبر، إذا تم استغلال هذه الفرص بالشكل صحيح.

## النتائج:

1. يمكن أن تكون الانتخابات أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في ليبيا، ولكنها تواجه تحديات كبيرة تتطلب معالجة شاملة.
2. نجاح الانتخابات المحلية، قد يكون خطوة نحو استعادة الثقة في العملية السياسية، ولكن يتطلب الأمر أيضاً توافقاً سياسياً، وتعاوناً بين الأطراف المختلفة؛ لتحقيق انتخابات وطنية ناجحة.
3. تعزز الانتخابات من شرعية الحكومة، وتزيد من ثقة المواطنين في النظام السياسي.
4. تتيح الانتخابات للناس تغيير حكوماتهم بطريق سلمية؛ مما يقلل من احتمال النزاعات، ويقود إلى تحقيق الاستقرار.
5. تعزز الانتخابات من مشاركة المواطنين في العملية السياسية؛ مما يسهم في استقرار المجتمع.
6. لا تزال هناك العديد من التحديات التي تتعلق بالانقسام السياسي، والأزمات الاقتصادية والأمنية التي تؤثر على العملية الانتخابية.

## التوصيات:

من خلال التركيز على التوصيات التالية، يمكن أن تلعب الانتخابات دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار في ليبيا؛ مما يسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للبلاد، والتوصيات كالتالي:

1. انخراط جميع الأطراف الليبية في حوار شامل؛ للتوصل إلى توافق حول العملية الانتخابية وآلياتها.
2. تعزيز استقلالية وفعالية الهيئات الانتخابية؛ لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات.

3. تحسين الأوضاع الأمنية في البلاد؛ لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.
4. إطلاق حملات توعية لتثقيف المواطنين، حول حقوقهم الانتخابية، وأهمية مشاركتهم في العملية السياسية.
5. استمرار المجتمع الدولي في دعم الجهود نحو تحقيق الاستقرار، من خلال المساعدة في تنظيم الانتخابات ومراقبتها.

## المراجع:

### الكتب:

1. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2005م.
  2. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 1999م
  3. BENTON HELEN، 1999.ENCYCLOPEDIA BRITANICA، LONDON.
  4. صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة: عبد الوهاب غلوب) الكويت: دار سعاد الصباح، 1993م.
  5. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988م.
  6. عابدين الدرديري الشريف، راضية محمد المعداني، تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877م - 2014م، ط1، (طرابلس: الهيئة العامة للثقافة، 2018م).
- المجلات والدوريات:

1. أبوبكر خليفة أبوبكر، عملية التكامل بين الانتخابات والمصالحة ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة في ليبيا، مجلة الدراسات الأفريقية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد السادس، العدد 24، يناير 2024م.
2. مصطفى عبد الله خشيم، الانتخابات الليبية: الواقع والآفاق، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد السادس 2019م.

### الرسائل العلمية:

1. عبد القادر بدر الدين (إكرام)، «ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر». أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981م.
2. أحمد الرجوب سلامة رضوان، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2005م.
3. عبد الرحمان موسى، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن، السعودية، مصر وتونس)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2006م - 2007م.

## مواقع الكترونية:

1. ليبيا: ما هي الأسباب التي تقف وراء تأجيل الانتخابات الرئاسية؟ <https://www.france24.com>

2. حسين معلوم، هل تشكل الانتخابات المحلية فرصة لحلحلة المسار الليبي، مركز المستقبل <https://futureuae.com/>

3. خوري-الانتخابات-هي-الطريق-نحو-استقرار ليبيا <https://almarsad.com/2025/01/29>

4. الكوني: الانتخابات مشروع لا بديل له لضمان استقرار ليبيا، بوابة الوسط، <https://alwasat.ly/news/libya>

6. بوابة الوسط، السبت 25 ديسمبر 2021 <https://alwasat.ly/news>

7. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: صالح حسين علي، شرعية السلطة بين الانتخاب والرضا الشعبي، موقع <https://asjp.cerist.dz/en/article>

8. علي الحويفي، ليبيا في 2025م هل يتحقق حلم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؟ موقع الآن <https://al-ain.com> 2024/12/29م

9. خلود الفلاح، هل الانتخابات البلدية خطوة نحو البرلمانية والرئاسية؟ 2024/11/17 <https://alsabaah.ly>

10. مفهوم الانتخابات، تاريخ الزيارة 2024/12/27م <https://ar.wikipedia.org/wiki>

11. أسماء البناء، أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستفادة، مجلة رواق عربي، تاريخ النشر ديسمبر 2022م، تاريخ الزيارة 2024/12/27م <https://cihrs-rowag.org>

12. محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة السياسة والقانون العدد، 15 يونيو 2016م، ص 309، <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream.edu>

الزيارة 2024/12/25م <https://www.uobabylon.edu.iq/c>

13-Pomper, Gerald, The Concept of Elections in Political Theory, 2009 [www.cambridge.org](http://www.cambridge.org)

Arnold, Dr. Clay, Libyan(1951-Present) 2025 [www.uca.edu](http://www.uca.edu) 14

## الصادرات الصناعية الليبية .. الواقع والآفاق

صابر المهدي الوحش  
أستاذ الاقتصاد بجامعة طرابلس

### ملخص:

تعاني الصادرات الصناعية الليبية من ضعف ملحوظ، مقارنةً بالدول الأخرى، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل أساسي على النفط والغاز، بينما تظل الصادرات الصناعية غير النفطية محدودة. ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات، مثل: ضعف البنية التحتية، غياب السياسات الداعمة، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والابتكار. إضافةً إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، يؤثر سلباً على بيئة الاستثمار والإنتاج؛ مما يزيد من صعوبة تعزيز الصادرات الصناعية وتنويع الاقتصاد. وكان هدف البحث دراسة واقع الصادرات الصناعية الليبية، والتحديات التي تواجهها، مع التركيز على الفرص المتاحة لتطويرها؛ بقصد تقديم توصيات عملية لتعزيز هذا القطاع، بما يساهم في تنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. وتوصل البحث إلى أن معظم الصادرات الليبية، تتركز في قطاع النفط والغاز، بينما تشكل الصناعات غير النفطية، نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات. وأن القطاع الصناعي يعاني من ضعف في القدرة الإنتاجية، وقلّة التنوع في المنتجات، وتوجد تحديات كثيرة تحد من نمو القطاع الصناعي، والصادرات الصناعية، منها: عدم الاستقرار السياسي، ضعف البنية التحتية، محدودية الأسواق التصديرية، غياب السياسات الداعمة، وضعف الابتكار والتكنولوجيا. ولزيادة الإنتاج الصناعي، ومن ثم الصادرات الصناعية. أوصى البحث بتنويع القاعدة الصناعية، تحسين البنية التحتية، تعزيز الشراكات التجارية، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع مستوى الجودة والتكنولوجيا؛ لتحقيق نمو مستدام في الصادرات الصناعية، مما يدعم الاقتصاد الوطني بشكل عام.

## المقدمة:

تعد الصادرات الصناعية أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي دولة، حيث تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. في ليبيا، لا يزال القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على الصناعات النفطية، بينما تعاني الصناعات غير النفطية من تحديات عديدة، مثل: ضعف البنية التحتية، قلة الاستثمارات، وغياب استراتيجيات تصديرية واضحة وفعالة.

ورغم هذه التحديات، فإن ليبيا تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لتعزيز صادراتها الصناعية، بما في ذلك توفر الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة واقع الصادرات الصناعية الليبية؛ لتحديد المعوقات التي تواجهها، واستكشاف الآفاق المستقبلية لتطويرها، من خلال تبني سياسات اقتصادية فعالة، وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وفتح قنوات تصدير جديدة.

يعد تعزيز الصادرات الصناعية الليبية، خطوة حيوية نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة؛ ولذلك، فإن دراسة الواقع الحالي واقتراح حلول فعالة، يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة لتطوير هذا القطاع، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

### • المشكلة البحثية:

رغم امتلاك ليبيا موارد طبيعية وبشرية قادرة على دعم القطاع الصناعي، إلا أن الصادرات الصناعية ما زالت محدودة، مقارنة بالإمكانات المتاحة، بسبب التحديات التي يواجهها هذا القطاع، مثل: ضعف البنية التحتية، قلة التنوع الصناعي، وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية؛ لذلك، تسعى الورقة إلى معرفة ما هي العوامل التي تعيق نمو الصادرات الصناعية الليبية؟ وما هي الآفاق المستقبلية لتعزيزها؟

والأسئلة الفرعية للورقة تتمثل في الأسئلة التالية:

1- إلى أي مدى يؤثر اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط في ضعف التنوع الصناعي، وتراجع الصادرات الصناعية؟

2- ما هو تأثير السياسات التصديرية الحالية، والعراقيل الإدارية على نمو الصادرات الصناعية الليبية؟

3- كيف يمكن لبنية التحتية الصناعية والاستثمار في التكنولوجيا، أن يسهما في

## تحسين تنافسية الصادرات الصناعية الليبية؟

4- ما هو دور الاتفاقيات التجارية والتسهيلات الجمركية، في تعزيز حجم الصادرات الصناعية الليبية؟

### • الفرضيات البحثية:

1- ضعف الصادرات الصناعية الليبية؛ يعود إلى عدم تنوع المنتجات الصناعية، واعتماد الاقتصاد على النفط.

2- غياب سياسات تصدير فعالة، ووجود عراقيل إدارية تعيق نمو الصادرات الصناعية.

3- تحسين البنية التحتية الصناعية، وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا، قد يعزز من تنافسية الصادرات الليبية.

4- توقيع اتفاقيات تجارية جديدة، وتسهيل الإجراءات الجمركية، يمكن أن يساهم في زيادة حجم الصادرات الصناعية.

### • المنهج المتبع في الورقة:

المنهج المناسب لهذه الورقة البحثية هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُستخدم هذا المنهج لوصف وتحليل العوامل، التي تعيق نمو الصادرات الصناعية الليبية، من خلال جمع البيانات حول واقع القطاع الصناعي، والتحديات التي يواجهها، والسياسات المؤثرة عليه، وسوف نستعين بالمنهج التاريخي؛ لاستعراض تطور القطاع الصناعي الليبي.

### • الأهداف البحثية:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على التحديات، التي تعرقل نمو الصادرات الصناعية الليبية، مع تقديم مقترحات لتعزيز هذا القطاع، وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، ويمكن إيجاز الأهداف البحثية في التالي:

1- تحليل واقع الصادرات الصناعية الليبية، والتحديات التي تواجهها.

2- دراسة العوامل التي تضعف الصادرات الصناعية، وتحديد المشكلات الرئيسية.

3- اقتراح حلول لتعزيز الصادرات الصناعية الليبية في المستقبل.

### • أهمية البحث:

- اقتصادياً: يساهم في دعم الاقتصاد الليبي؛ عبر تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط.

- تنموياً: يوفر حلولاً لتحفيز النمو الصناعي، وخلق فرص عمل جديدة.
- سياسياً وتجارياً: يساعد في تعزيز مكانة ليبيا في الأسواق الدولية، من خلال تطوير علاقات تجارية جديدة.
- أكاديمياً: يُثري الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الليبي، ويساهم في تطوير السياسات الاقتصادية.

لمناقشة الموضوع، تم تقسيم الورقة الى عدد من المحاور، يهتم الأول منها بعرض واقع القطاع الصناعي في ليبيا، وخصص المحور الثاني لتقييم سياسات واستراتيجيات التصنيع المطبقة في ليبيا، بينما ركز المحور الثالث على مناقشة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وركز المحور الرابع على تبيان مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات، أما المحور الخامس فقد اهتم بعرض المعوقات التي تواجه الصادرات الصناعية الليبية، في النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وأهتم المحور السادس باستخلاص متطلبات زيادة الصادرات الصناعية الليبية، ثم خاتمة بأهم النتائج والتوصيات.

#### أولاً - واقع القطاع الصناعي في ليبيا:

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية، التي شهدتها ليبيا على مدار العقود الماضية، يُعدُّ القطاع الصناعي أحد الأعمدة الأساسية، التي يمكن أن تُسهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. تعد خلفية القطاع الصناعي في ليبيا، موضوعاً معقداً يستدعي دراسة تطوره التاريخي، والتحديات التي واجهته، والإمكانيات الكامنة فيه، وذلك في إطار محاولات متكررة؛ لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

#### 1- البدايات قبل اكتشاف النفط:

قبل اكتشاف النفط في ليبيا في منتصف القرن العشرين، كان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والرعي والصيد والحرف اليدوية. كانت الأنشطة الصناعية محدودة وغير منظمة، وكانت تتميز بالإنتاج التقليدي، الذي يلبي احتياجات السوق المحلي، دون طموحات تصديرية. وفي تلك الفترة، كانت البلاد تعاني من ضعف البنية التحتية، وعدم توافر التقنيات الحديثة، مما جعل الصناعات اليدوية، والحرف التقليدية، الوسيلة الأساسية للإنتاج الصناعي. وكانت المراكز الحضرية الصغيرة تُركز على الصناعات التقليدية، مثل: صناعة النسيج والفخار، بينما كانت المناطق الريفية تُعتمد على الصناعات البسيطة، القائمة على الموارد المحلية.

## 2- اكتشاف النفط والتحول الهيكلي:

مع اكتشاف النفط في أوائل الخمسينيات، بدأ الاقتصاد الليبي يشهد تحولاً جذرياً. أصبح النفط المصدر الرئيسي للدخل القومي، وتغيرت هيكلية الاقتصاد بشكل دراماتيكي. فقد أدى تدفق الإيرادات النفطية، إلى تحول السياسات الاقتصادية، حيث تم توجيه الاستثمارات نحو قطاع النفط والغاز؛ مما أسفر عن إهمال القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة التقليدية والتحويلية؛ وأدى هذا التحول إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على عائدات النفط، فيما بقت الصناعات التقليدية في حالة ركود اقتصادي، ونقص في الدعم المؤسسي والمالي. ومن ثم، بدأت جهود الحكومات الليبية، في السبعينيات والثمانينيات لمحاولة تنويع الاقتصاد، من خلال إطلاق خطط تنموية؛ تهدف إلى إقامة وحدات صناعية غير نفطية، ومحاولة إحلال الواردات بمنتجات محلية. لكن التحديات المؤسسية والتقنية، بالإضافة إلى الاعتماد الكثيف على الإيرادات النفطية، جعلت من تحقيق هذه الأهداف أمراً معقداً، ولا يرقى إلى على المستوى الذي كان يُطمح إليه<sup>(1)</sup>.

## 3- التجربة التنموية في الحقبة الاشتراكية:

في فترة النظام السابق، اتبعت ليبيا نموذجاً اشتراكياً، حيث كانت الدولة تتولى السيطرة الكاملة على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك القطاع الصناعي. وقد تم إطلاق عدة خطط تنموية استراتيجية، كان من أهمها خطط التنمية الثلاث (1973-1985)، والتي سعت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنمية الصناعات التحويلية، بشكل متوازن مع القطاعات الأخرى. وقد شملت هذه الخطط، إنشاء وحدات صناعية في مجالات الغذاء، والملبوسات، والمواد البنائية، والآلات، إلى جانب تطوير بعض الصناعات الثقيلة.

على الرغم من أن هذه الخطط ساهمت في إنشاء بنية صناعية أساسية، إلا أن النتائج لم تكن دائماً على قدر التوقعات. فقد تميزت هذه الفترة بضعف كفاءة الإدارة وتنفيذ المشاريع، ونقص في التحفيز للابتكار والبحث والتطوير. كما أن غياب المنافسة والتحديات السوقية، جعلت من الوحدات الصناعية، مجرد أدوات لتوفير بعض السلع الأساسية، بدلاً من أن تكون محفزاً للنمو الاقتصادي المستدام<sup>(2)</sup>.

## 4- الفترة ما بعد الثورة والتحويلات الاقتصادية:

مع بداية الثورة في عام 2011، وما تلاها من تحولات سياسية وأمنية، دخل القطاع الصناعي الليبي مرحلة من التحديات الشديدة. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (2004). التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 - 2003. الحرت(11).

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (2004). مرجع سابق.

والأمني، إلى تعطيل العديد من المشروعات الصناعية، وتعطيل سلاسل التوريد؛ مما أثر سلباً على القدرة الإنتاجية والتنافسية للقطاع، كما أدت النزاعات الداخلية، إلى تراجع الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب؛ مما أضر بعملية جذب الاستثمارات اللازمة لتحديث المنشآت الصناعية.

تزامن ذلك مع ظهور تحديات اقتصادية جديدة، مثل: ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة لتقلبات سعر العملة الوطنية، والاعتماد الكبير على استيراد المواد الخام والآلات. وقد أدت هذه العوامل، إلى زيادة تكلفة الإنتاج، مما جعل المنتجات المحلية أقل تنافسية في الأسواق الدولية. كما أن نقص الدعم الحكومي، وعدم وجود سياسات اقتصادية واضحة لتطوير الصناعة؛ زاد من معاناة القطاع، وأدى إلى تراجع بعض الوحدات الصناعية، أو توقفها عن العمل<sup>(3)</sup>.

#### 5- المراجع والتجارب الدولية في دعم الصناعة:

من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير القطاع الصناعي، يمكن الاستفادة من استراتيجيات عدة، تم تبنيها في دول نامية أخرى. فقد أدركت بعض الدول أهمية تنوع الإنتاج الصناعي، والاستثمار في البنية التحتية، إلى جانب تحسين البيئة القانونية والتنظيمية؛ لجذب الاستثمارات. في هذا السياق، يُعدُّ تقرير البنك الدولي (2021)، وتقرير صندوق النقد الدولي (2020)، من المصادر التي تؤكد على أهمية تطوير القطاع الصناعي؛ كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل.

كما أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، قدمت تحليلاً شاملاً للتحديات والفرص في القطاع الصناعي الليبي (اليونيدو، 2018)، مما يؤكد ضرورة تبني سياسات إصلاحية طويلة الأمد؛ لتحديث البنية التحتية، وتعزيز قدرات البحث والتطوير. من جهة أخرى، تُظهر الدراسات التي قام بها المركز الليبي للدراسات الاقتصادية (2017)، والأكاديمية الليبية للدراسات الاقتصادية (2021)، أن التحديات التي تواجه القطاع الصناعي ليست فقط تقنية أو بنيوية، بل تشمل أيضاً جوانب مؤسسية وتنظيمية، تحتاج إلى إصلاحات جذرية.

في المجمل، تُظهر خلفية القطاع الصناعي في ليبيا مراحل متعددة، من التطور والتحول، بدءاً من الاعتماد التقليدي على الصناعات اليدوية، مروراً بفترة النمو المرتبط بعصر

(3) صندوق النقد الدولي. (2020). تقرير الاستقرار المالي في ليبيا. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

النفط، وصولاً إلى التحديات، التي واجهها القطاع في فترة ما بعد الثورة. وعلى الرغم من المعوقات التاريخية والراهنة، يبقى لدى ليبيا إمكانات كبيرة، لاستعادة وتطوير قطاع صناعي متنوع، ومنافس على المستوى الدولي.

#### 6- الهيكل الصناعي في ليبيا:

يتسم الهيكل الصناعي في ليبيا بعدة خصائص رئيسية، من أبرزها:<sup>(4)</sup>

#### • الاعتماد على الصناعات النفطية والبتروكيماوية:

تُعتبر الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، من أكثر القطاعات نمواً وازدهاراً في ليبيا؛ مما يجعلها تحتل الحصة الأكبر من الإنتاج الصناعي والصادرات، وقد ساهم ذلك في خلق تركيز مفرط على هذا القطاع، على حساب الصناعات الأخرى؛ مما أثر سلباً على التنوع الاقتصادي.

#### • ضعف الصناعات التحويلية:

رغم وجود عدد من المصانع والوحدات الصناعية، التي تعمل في مجالات مثل: الأغذية، والإسمنت، والمعادن، فإن قدرتها الإنتاجية غالباً ما تكون محدودة؛ نظراً لضعف الاستثمارات والتكنولوجيا المستخدمة. ويعد هذا الضعف نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية، التي لم تول أهمية كافية لتطوير قطاعات الإنتاج غير النفطية.

#### • نسبة المكون الأجنبي العالية:

يشهد القطاع الصناعي الليبي انتشاراً واسعاً للملكية الأجنبية، أو الشراكات مع شركات خارجية؛ مما يقلل من فرص بناء قدرات صناعية وطنية متكاملة، ويحد من نقل التكنولوجيا والخبرة إلى الكوادر المحلية.

#### • عدم التجانس في توزيع المناطق الصناعية:

تتوزع المرافق الصناعية في ليبيا بشكل غير متوازن جغرافياً، حيث تتركز معظم الأنشطة الصناعية في مناطق معينة؛ مما يؤدي إلى إهمال البنى التحتية في مناطق أخرى، ويخلق فجوة تنموية بين المدن والمناطق الريفية.

#### ثانياً: تقييم سياسات واستراتيجيات التصنيع المطبقة في ليبيا:

بدايةً يجب أن لا يغيب عن الأذهان الوضع المتخلف والمتردّي، الذي كانت تعاني منه ليبيا قبل اكتشاف النفط، وقبل الشروع في إعداد وتنفيذ خطط التحول الاقتصادي،

(4) وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية. (2019). رؤية 2030 لتنمية قطاع الصادرات غير النفطية. طرابلس، ليبيا.

كما يجب أن لا ننسى حقيقة الاقتصاد الليبي، الذي يتسم بأنه اقتصاد نام، يعمل في رقعة جغرافية واسعة، وعدد سكان قليل، ويعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وأنه اقتصاد يقوم على مبدأ الملكية العامة؛ المستمدة من رؤية النظام السابق (الاشتراكية) التي يركز عليها.

ومن حيث المبدأ، فإن أدبيات التنمية تشير إلى أن إحدى سبل تنويع الاقتصاد، يتمثل في: بناء قاعدة صناعية قادرة على إنتاج السلع الصناعية؛ لسد حاجة السوق المحلي والتصدير إلى الخارج، وأن تكون الوحدات الصناعية ذات روابط أمامية وخلفية؛ لتشكيل شبكة صناعية متماسكة، وتوفر فرص عمل لمختلف فئات المجتمع، على كامل التراب الوطني، وكذلك تساعد على توفير النقد الأجنبي، من خلال تصنيع سلع بديلة للسلع المستوردة، وتصدير السلع إلى السوق العالمي؛ مما يحسن من وضع ميزان المدفوعات، ويقوي العملة الوطنية.

وبالتأمل في استراتيجية التنمية الاقتصادية، التي اتبعتها ليبيا خلال فترة إعداد خطط التنمية، والتحول الثلاث، ابتداء من عام 1973 وحتى عام 1985، نجد أنها استراتيجية ثابتة ومتصلة، ولم تتغير طوال تلك الفترة، وقد وضعت أساساً؛ من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأفراد المجتمع الليبي، وبنيت هذه الاستراتيجية، على فلسفة اقتحام كل الجبهات، والعمل على تنمية كل المناطق مرة واحدة. وكانت هذه الفلسفة هي القوة الدافعة خلف كل الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت أنشطة تتعلق بقطاع الزراعة أو الصناعة أو النقل والمواصلات أو التعليم أو الصحة أو غيرها ...، ولما كانت استراتيجية التنمية الصناعية، هي جزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، فمن الطبيعي أن تأتي أهداف خطط التنمية الصناعية، منسجمة مع أهداف التنمية الاقتصادية على المستوى القومي، ومتسقة مع حركة التنمية في القطاعات الأخرى. فبعد أن يحدد المجتمع مجموعة الأهداف العامة، التي تشكل استراتيجية التنمية القومية، يقوم المخطط باشتقاق الأهداف العامة للتنمية، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن بينها قطاع الصناعة، ثم يحدد السياسات والإجراءات المزمع اتخاذها لتنفيذ تلك الأهداف.

ومن هنا يستنتج أن استراتيجية التنمية الصناعية، قامت على ركنين أساسيين، تفرع منهما بعد ذلك كل الاتجاهات والمبادئ الأخرى، المطبقة في نشاط الصناعة. هذان الركنان هما:

الركن الأول: وهو ضرورة اقتحام كل الأنشطة والمجالات الصناعية في آن واحد، حيث لم يكتف المخطط بتطبيق مبدأ النمو المتوازن، بين قطاع الصناعة وباقي القطاعات

الاقتصادية فحسب؛ بل طبق مبدأ النمو المتوازن أيضا داخل النشاط الصناعي نفسه، وذلك بالعمل على جل الأنشطة الصناعية الفرعية إن لم يكن كلها.

الركن الثاني: وهو ضرورة توزيع التوطن الصناعي بين مناطق ليبيا المختلفة، تطبيقا لمبدأ التنمية المكانية المتوازنة بين مختلف المناطق، ولكن ذلك لم يتم وفق ما هو مخطط.

ومن خلال دراسة خطط التنمية في ليبيا، يتضح تعدد الاستراتيجيات المتبعة، فهي تتراوح بين استراتيجية للتصنيع تعتمد على إحلال الواردات، والسعي نحو الاكتفاء الذاتي من المنتجات السلعية المختلفة، كصناعات الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط؛ إلى استراتيجية تعتمد على تشجيع وإقامة الصناعات التصديرية، بالإضافة إلى السعي نحو تصدير الفائض من إنتاج الصناعات، التي أقيمت بهدف الإحلال محل الواردات، بعد تغطية احتياجات السوق المحلي.

وبمراجعة أهداف استراتيجيات التصنيع التي وردت في هذه الخطط، وما تحقق منها يلاحظ الآتي<sup>(5)</sup>:

1- تضمنت هذه الخطط في أولوياتها، تنمية مختلف الصناعات الاستهلاكية الغذائية، والغزل والنسيج، والملبوسات والأحذية... إلخ، وكذلك تضمنت صناعات الإسمنت ومواد البناء، والصناعات المعدنية الأساسية، وإعطاء الأولوية للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والتوسع في الصناعات المعدنية والهندسية، وإقامة الصناعات الكهربائية والإلكترونية (كل ذلك تم ذكره في خطة خمسية واحدة). فإذا كانت الأولويات المسجلة، تحتضن جميع الأنشطة الفرعية الصناعية، وفرعية الفرعية، فإن ذلك يعني في حقيقة الأمر أنه لا توجد أولويات تخطيطية؛ بل أن الغلبة في الأمر، هو الإسراع في تنفيذ المشروعات، وبذلك فقد العمل التنموي ركنا مهما من أركانه، وهو عدم تواجد أولويات؛ مما ترتب عليه وجود تشتت في التوجهات، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

2- عدم مراعاة العدالة في التنمية المكانية، وإهمال القرى والمناطق الريفية، أثناء تنفيذ الخطة عكس ما هو مخطط.

(5) - مجلس التخطيط العام، الإطار الكلي لخطة التنمية 2001-2005، صفحات مختلفة.

3- لم تتمكن استراتيجية التنمية الصناعية، من تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، حيث استمر النفط الخام ومشتقاته، يمثل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية.

4- عدم تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية.

5- لم تساعد استراتيجية إحلال الواردات على تقليل التبعية الاقتصادية للخارج، وكل ما حصل هو بدلا من استيراد سلع نهائية، قامت صناعات محلية على استيراد مواد خام، و سلع وسيطة من الخارج، وإنتاج سلع بتكلفة أعلى من تكلفة الاستيراد وجودة أقل.

6- أدت بعض السياسات الحمائية المطبقة، التي من نيتها إعفاء استيراد المواد الأولية من الرسوم، إلى زيادة منافستها بشكل غير مبرر للمواد الأولية، التي تنتج محليا، وأن ارتفاع التعريفة الجمركية، التي تهدف إلى حماية السلع الوطنية؛ أدت في بعض الأحيان إلى التراخي، وعدم الاهتمام بجودة المنتجات، ورفع مستوى الأداء.

### ثالثاً: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير البيانات المتاحة، إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، لم تتعد في أحسن الأحوال ما نسبته 5.5% في أي من سنوات الفترة (1970-2010)، الأمر الذي لا يتناسب مع حجم المخصصات التي خصصت لتنميته، وهو ما يعد مؤشراً على تدني مستوى إنتاجية هذا القطاع، وهي السمة التي ظلت ملازمة له حتى الآن، أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي غير النفطي، فيلاحظ أن هذه النسبة لم تتعد 8.9%، في أفضل الأحوال خلال نفس الفترة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن انخفاض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية، في الناتج المحلي الإجمالي الكلي أو غير النفطي، لا يعني أن هذا القطاع لم يحقق نمواً بشكل مطلق، بقدر ما يعنى تراجع أهميته النسبية، مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ من الملاحظ أن القيمة المضافة لهذا القطاع، قد ارتفعت من (22.5) مليون دينار عام 1970، إلى (972.9) مليون دينار عام 2000<sup>(6)</sup>، ثم إلى (4032.1) عام 2007، وإلى (5809.5) عام 2010<sup>(7)</sup>، وتشير البيانات إلى انخفاض كبير بعد سنة 2010: نتيجة التغيرات السياسية الحاصلة.

وبنظرة أكثر تفصيلاً، إلى مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي،

(6) - الحسابات القومية، وزارة التخطيط، ص 43.

(7) - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، الربع الأول 2014، جدول رقم (25)، ص 55.

كما هو وارد في الجدول رقم (1)، يلاحظ ارتفاع نصيب القطاعات الأخرى والمتمثلة في الأنشطة الخدمية، في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض إسهام قطاع الصناعات التحويلية، التي لها روابط أمامية وخلفية، وتدفع نحو استمرار النمو؛ والنمو المتواضع الذي حققه الناتج، تولد عن قطاعات الخدمات الاجتماعية، وليس نموًا في ناتج قطاعات الإنتاج السلعي، التي تتسم بقدرتها على استمرار النمو على المدى الطويل، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين: الأول سيطرة القطاع العام على جل أنشطة قطاع الصناعات التحويلية، والذي يتسم بضعف الإنتاجية، وتضخم حجم العمالة في أغلب نشاطات قطاع الصناعات التحويلية، وأعتقد أن ذلك ناتج عن التوجه الاشتراكي، الذي كان سائدًا في ذلك الوقت، فكما نعلم أن جل الصناعات التي تم أنشائها في ذلك الوقت لم يكن الهدف منها الربح، بقدر ما كان توفير سلع بديلة للسلع المستوردة، والثاني توجه الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الخدمية، ذات العائد السريع، نتيجة لحالة عدم اليقين السائدة، ويلاحظ على القطاع الصناعي، ارتفاع نسبة إسهامه في تكوين الناتج المحلي خلال الفترة ما بين 2001-2005، ثم انخفاضها بعد ذلك؛ ويعزى ذلك إلى السياسة التجارية المشددة، التي تم تطبيقها خلال تلك الفترة، والتي أفسحت المجال أمام القطاع الصناعي؛ ليستأثر بالسوق المحلي، دون منافسة تذكر؛ مما ساعده في الاستحواذ على السوق المحلي، ولكن وبعد أن تم البدء في تحرير التجارة الخارجية، تعرضت سلع القطاع الصناعي إلى منافسة السلع المستوردة، التي تفوقها جودة، وتقل عنها سعراً، علاوة على انخفاض مخصصات الاستثمار للقطاع الصناعي؛ كل ذلك أدى إلى تراجع إسهام القطاع الصناعي، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل زيادة طفيفة في إسهام قطاعات الخدمات الإنتاجية، والبنية الأساسية.

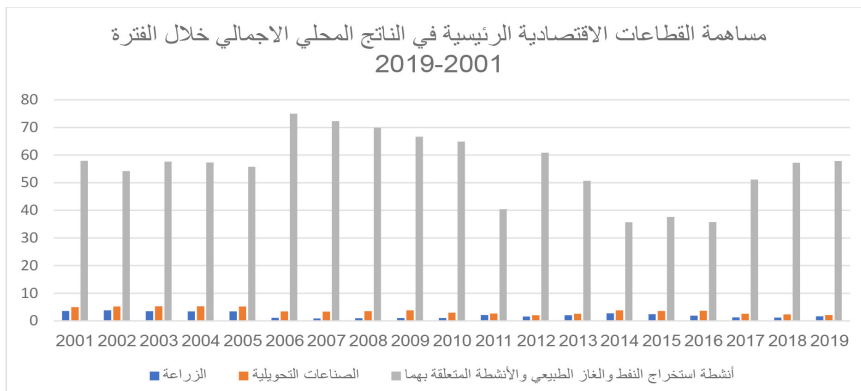
عموماً يمكن القول أنه واستناداً للمعايير المتعارف عليها دولياً، والقائلة: أن البلد يعد مصنعا، إذا بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي، في الناتج المحلي 25% أو أكثر، وشكلت الصناعات التحويلية ما يقارب 60% من مجمل الناتج الصناعي، عليه فإن ليبيا لم تكن في أي فترة زمنية دولة صناعية، شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية، وهذا ما تؤكد الأشكال البيانية، التي توضح مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2001-2019، ومتوسط مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2019.

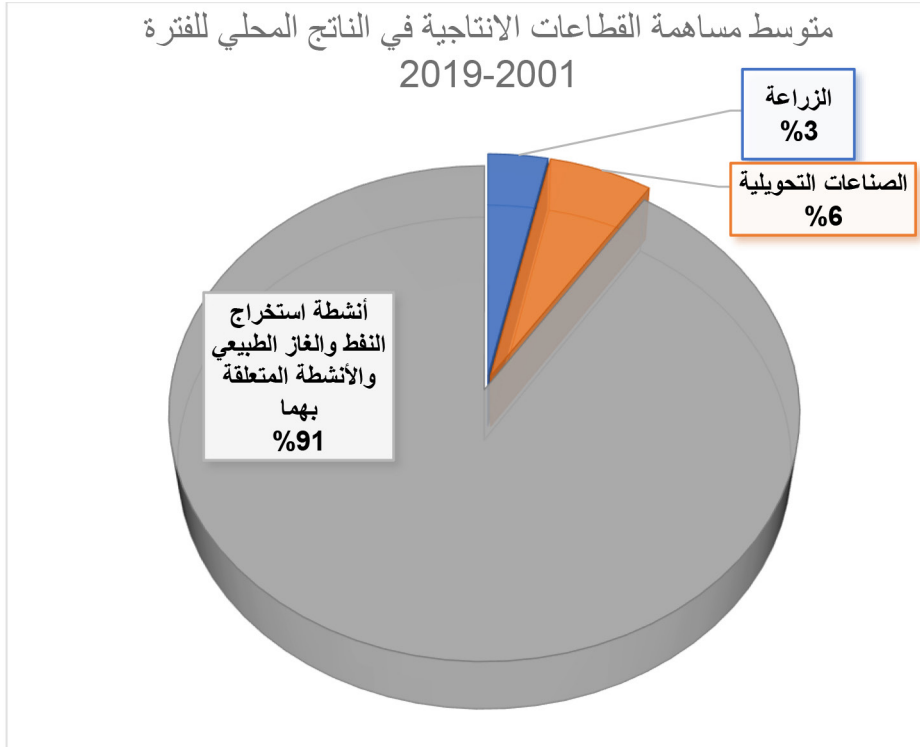
## جدول رقم (1) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1002-9102)

القطاعات					السنة
الأنشطة الاقتصادية الأخرى باستثناء الصناعات التحويلية	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	الصناعات التحويلية	التعدين واستغلال والحاجر	الزراعة	
37.1	57.9	5.0	54.8	3.6	2001
40.6	54.2	5.2	50.9	3.8	2002
37.1	57.6	5.3	54.1	3.5	2003
37.4	57.3	5.3	53.9	3.4	2004
39	55.8	5.2	52.6	3.4	2005
21.57	75.01	3.42	73.53	1.08	2006
24.34	72.28	3.38	70.94	0.90	2007
26.59	69.91	3.5	68.59	0.94	2008
29.57	66.63	3.8	65.19	1.03	2009
32.16	64.84	3.0	64.08	1.06	2010
56.97	40.38	2.65	39.75	2.09	2011
37.11	60.84	2.05	60.31	1.58	2012
46.82	50.63	2.55	49.96	2.01	2013
60.51	35.67	3.82	34.32	2.72	2014
58.75	37.64	3.61	36.43	2.42	2015
60.58	35.79	3.63	34.60	1.87	2016
46.27	51.16	2.57	50.42	1.25	2017
40.39	57.23	2.38	56.54	1.21	2018
40.03	57.83	2.14	57.18	1.66	2019

نشرة الحسابات القومية 2001-2006 اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

نشرة الحسابات القومية 2006-2019 وزارة التخطيط.





#### رابعاً: مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات:

الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات ذات المعدلات عالية الانفتاح على الخارج، أي تلعب فيه التجارة الخارجية، دوراً رئيسياً في توفير احتياجات الاقتصاد من مختلف السلع، وتوضح أهمية قطاع التجارة الخارجية، من خلال الارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري، بين ليبيا والعالم الخارجي. وترتكز القاعدة الإنتاجية التي تقوم عليها الصادرات الليبية أساساً، على قطاع النفط والغاز، حيث تشكل الصادرات النفطية في المتوسط 90%، من إجمالي الصادرات من السنوات الأولى لتصدير النفط بكميات تجارية، وقد تطور فائض الميزان التجاري تبعاً لزيادة الصادرات النفطية، خلال فترة السبعينيات من 643 مليون ديناراً عام 1970، إلى أن بلغ 23154 مليون دينار سنة 2005، وعلى ذلك، فإن القطاع النفطي هو الممول الرئيس لقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى<sup>(8)</sup>.

(8) - جميع القيم الواردة في هذه الفقرة مأخوذة عن: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

وما عدا النفط، فإن القاعدة الصناعية لا تنتج سلعا يعتد بها في مجال التصدير، إذ لم تشكل الصادرات الصناعية نسبة مهمة، من إجمالي الصادرات في أي فترة زمنية بما في ذلك فترة الثمانينات، التي تعد فترة ازدهار للصادرات الصناعية، وعلى الأخص في مجال البتروكيماويات، إذ تشير البيانات المتاحة، إلى أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات، لا تشكل في مجملها أكثر من 10% من إجمالي حجم الصادرات، التي تتضمن الصادرات الصناعية من المنتجات الكيماوية، والمنتجات البتروكيماوية، والمعاد تصديره، وهو ما يعنى قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات الخارجية.<sup>(9)</sup>

وتشير بعض الدراسات<sup>(10)</sup> التي أجريت على الاقتصاد الليبي، إلى أن الإنفاق التنموي، في مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي، يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس، بالإضافة إلى جزء كبير من الإنفاق التسيري (الجاري) في بعض القطاعات، يُموّل هو الآخر من الإيرادات النفطية؛ مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر بهزات أسعار النفط العالمية، وهذه الحقيقة لم تكن غائبة، وعليه لم تخل خطة من خطط التنمية، من الإشارة إلى أن الهدف الاستراتيجي هو تنويع مصادر الدخل، إلا أن كل تلك الجهود لم تثمر بالمستوى المطلوب، ولا يزال الاقتصاد الليبي، يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل رئيس، في تمويل الجزء الأكبر من مصروفاته. ولزيادة تأكيد ما تم ذكره أعلاه، يمكن الاستعانة بالجدول رقم (2) لبيان تركيز الصادرات في النفط، كما هو واضح بالجدول، ومنه يتضح أن المنتوجات المعدنية والتي أهمها النفط الخام، كانت خلال عام 2019 27661.4 مليون دولار، من إجمالي صادرات ليبيا البالغ 29285.9؛ أي بنسبة 94%، ما يعني أن 6% فقط من الصادرات، هي منتجات صناعية وزراعية وغيرها من المنتجات، ونسب باقي السنوات قريبة من هذه النسبة، الأمر الذي يبين بوضوح عدم تنوع الصادرات الليبية، وضعف هيكل الإنتاج المحلي.

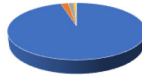
(9) - تم الاعتماد في هذه الفقرة على البيانات الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.

(10) - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، «التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 - 2003، الحرت(11)»، 2004، ص5.

## الجدول رقم (2) لصادرات الليبية حسب اقسام السلع للفترة (2019-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	أقسام السلع
33586.1	38179.8	31648.2	7267.3	27661.4	المنتجات المعدنية أهمها النفط الخام
737.9	844.1	929.4	442.9	298.9	المعادن العادية ومصنوعاتها
521.4	747.8	237.8	1659.2	1198.0	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، وأحجار كريمة أو شبه كريمة، ومعادن ثمينة ومصنوعاتها.
208.5	318.9	208.1	14.9	45.7	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
1.3	62.6	2.0	15.6	1.8	معدات النقل
40.0	42.8	26.0	16.4	21.7	حيوانات حية - منتجات حيوانية
10.0	15.1	16.9	28.3	23.2	الآلات، وأجهزة ومعدات كهربائية، وأجهزة التسجيل والإذاعة والصوت.
10.6	12.7	8.6	2.7	5.0	نجان الخشب، نجان سلولوزية ورق مقوى وفضلات الورق.
4.0	5.0	1.5	1.0	13.1	سلع ومنتجات متنوعة
16.6	10.2	3.7	8.2	6.3	منتجات المملكة النباتية
0.3	1.3	3.1	1.1	4.1	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية، وأجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية.
1.9	2.8	2.9	3.2	4.2	جلود حيوانات خام وجلود مذبوحة
2.6	1.7	1.5	1.4	1.7	مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ.
1.9	1.9	1.4	2.0	2.6	منتجات ومواد نسيجية
2.2	1.3	1.7	0.8	1.0	لبائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته.
2.2	0.5	0.2	0.3	0.4	شعوم ودهون وزيت حيوانية ونباتية، والمنتجات المشتقة منها
0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	الخشب ومصنوعاته، النخس الحشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش.
0.8	0.6	0.2	0.1	0.0	مصنوعات من الحجر والجص والإسمنت والمبكا، ومنتجات الخزف والزجاج
0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	الأحذية، أغطية الرأس، المظلات، مظلات الشمس، عصي المشي، سيات الفروسية.
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الأسلحة والذخائر، أجزاءها ولوازمها.
35148.5	40249.2	33093.5	9465.4	29285.9	الإجمالي

### الصادرات الليبية مصنفة حسب اقسام السلع لسنة 2023



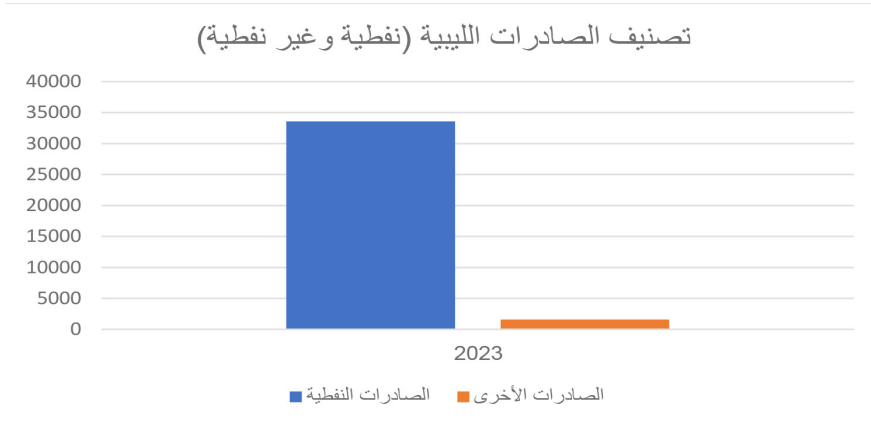
- المنتجات المعدنية أهمها النفط الخام
- المعادن العادية ومصنوعاتها
- لؤلؤ طبيعي أو مستنبت واحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها.
- منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
- معدات النقل

وللوقوف أكثر على حجم هذا الخلل، يمكن تصنيف الصادرات الليبية، إلى صادرات نفطية وغير نفطية، كما بالجدول والأشكال التالية:

❖ جدول رقم (3) تصنيف الصادرات الليبية (نفطية، صادرات أخرى)

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات الأخرى	أجمالي الصادرات
2019	27661.4	1624.50	29285.9
2020	7267.3	2198.1	9465.4
2021	31648.2	1445.3	33093.5
2022	38179.8	2069.4	40249.2
2023	33586.1	1562.4	35148.5

\*الصادرات الأخرى في معظمها معادن ثمينة ومعادن عادية. المصدر: تقرير التجارة الخارجية، مصرف ليبيا المركزي.



من خلال الجداول أعلاه، والأشكال البيانية؛ يتضح بما لا يترك مجال للشك، أن الصادرات النفطية تسيطر على النسبة الأكبر من الصادرات الليبية، ما يطرح على الذهن أسئلة كثيرة، لعل أهمها، ماهي الأسباب الرئيسية التي أوجدت هذا الخلل؟ هل هي قلة موارد الدولة؟ أم هو خلل في إدارة هذه الموارد؟ أم هو خلل في القوانين المنظمة لحركة التجارة؟ لا يمكن الجزم بأن أحد هذه الأسباب هو من أوجد هذا الوضع، وبكل تأكيد أن هذا الوضع، هو نتاج لكل هذه الأسباب، لكن سنركز خلال بقية هذه الورقة على المعوقات، التي تقف حجر عثرة في وجه زيادة الصادرات الصناعية، ولعل وقرات علمية أخرى تهتم بالمعوقات، التي تقف في وجه زيادة الصادرات الزراعية وغيرها.

### خامساً: المعوقات التي تواجه الصادرات الصناعية الليبية للأسواق العالمية:

إن هدف تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي يعتبر من الأهداف الرئيسية، التي تستدعي من كل الجهات في الدولة الليبية الدفع نحو تحقيقه، وأن النهوض بالمنتجات الصناعية، وزيادة كمية الصادرات منها، يصب في اتجاه تحقيق هدف تنويع الاقتصاد الليبي، فمعلوم أن الصادرات الليبية بشكل عام، والصناعية على وجه الخصوص، تواجه عديد العقبات، التي تحول دون تنامي دخول السلع الصناعية الليبية لأسواق الدول الأخرى، وهذه المعوقات تتعدد وتتنوع، فمنها ما يتعلق بالقطاع الصناعي بشكل عام، ومنها ما يتعلق بإجراءات التصدير والمصدر، ومنها ما يتعلق بالمعلومات عن الأسواق العالمية، والفرص والمزايا الجمركية في الأسواق الدولية، التي تمنحها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وستحاول الورقة عرض أهم المعوقات العامة، التي تواجه الصادرات الليبية، وطرح آلية مقترحة لتدليل هذه العقبات.

#### أ- معوقات تواجه القطاع الصناعي بشكل عام:

عدم استقرار قيمة العملة الوطنية، و البنية التحتية المتهاككة، والضعف في البنى المؤسسية الصناعية، والأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بتطوير الإنتاج الصناعي وكيفية تسويقه، والمناطق الصناعية رغم كثرتها، لكن جلها غير مجهز للقيام بالعمليات الصناعية، وقلة الأيدي العاملة المدربة، والمهارات الفنية الجيدة، وضعف جهود تطوير الموارد البشرية في القطاع الصناعي، وارتفاع نسبة المكون الأجنبي في جل الصناعات القائمة، وعدم تقيد بعض المصنعين بالموصفات وإجراءات مراقبة الجودة، كل هذه العوامل مجتمعة لها آثار سلبية، تتمثل في تقليل القدرة التنافسية؛ مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج للشركات الليبية، ويقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية؛ ويؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج؛ مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج للشركات الليبية، خاصة إذا كانت تستورد مواد خام، أو معدات من الخارج، كما تقلل الطلب على الصادرات، خاصة إذا كانت الأسعار غير منافسة في الأسواق العالمية، كما تؤدي إلى زيادة المخاطر للشركات التي تستثمر في ليبيا، أو التي تعتمد على الصادرات الليبية<sup>(11)</sup>.

(11) - الغويل، م. (2015). البنية التحتية وأثرها على نمو القطاع الصناعي في ليبيا. مجلة الاقتصاد الليبي، 12(3)، 45-60.  
- الحاسي، ع. (2016). التحديات التي تواجه القطاع الصناعي الليبي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. المؤتمر الدولي للصناعات التحويلية، جامعة بنغازي.

والحلول المقترحة في هذا الشأن، تكمن في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، والذي يساعد في استقرار قيمة الدينار الليبي، وتنظيم السياسات الاقتصادية وجعلها متناغمة؛ مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحفز التصدير، كما أن تحسين البنية التحتية في ليبيا، يمكن أن يساعد في تحسين كفاءة التصدير وتقليل التكاليف، وتحسين البنى المؤسسية الصناعية، وتحسين الأطر التنظيمية والتشريعية؛ لزيادة الصادرات.

## 2- معوقات تتعلق بإجراءات التصدير:

تتعدد المعوقات التي تتعلق بإجراءات التصدير، منها: ارتفاع تكلفة التصدير؛ بسبب تعقيد الإجراءات اللازمة للتصدير، وضعف خدمة المناولة، كما يواجه التصدير البري للدول الحبيسة ارتفاع تكاليف النقل؛ لعدم وجود طرق منتظمة وممهدة، إضافة إلى انخفاض مستوى الأمن والحماية الشخصية للمصدرين، في أسواق الدول الأفريقية، كما يواجه المصدرون تدني الخدمات المقدمة من المنظومة المصرفية، سواء في ليبيا أو في الدول المؤهلة لاستقبال الصادرات الليبية (الدول الأفريقية)، وعدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات للأسواق الأفريقية، وارتفاع مخاطر عدم السداد. ضعف الدور الذي تقوم به الملحقيات التجارية في الخارج؛ نتج عنه عدم توفر معلومات كافية عن الأسواق الدولية الواعدة، وعن الإجراءات المنظمةة للتصدير إليها، وضعف المشاركة في المعارض الدولية؛ بسبب ارتفاع التكاليف، وارتفاع تكاليف حملات الدعاية الخارجية للمنتجات، إضافة إلى قلة الدراسات الخاصة بأسواق التصدير، وأدلة التصدير والمعلومات اللازمة حول فرص وإجراءات التصدير، والمزايا الجمركية في الأسواق الدولية، وقلة معرفة المصدرين بالمزايا التجارية والاعفاءات الجمركية، التي تمنحها بعض الدول في أطار الاتفاقيات الدولية.

العوامل التي تم ذكرها يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية، على الصادرات الصناعية الليبية، مثل: تقليل الإنتاجية، وزيادة التكاليف، وانخفاض جودة المنتجات؛ مما يقلل القدرة على التنافس وزيادة المخاطر

## سادساً: متطلبات زيادة الصادرات الصناعية الليبية:

إن زيادة الصادرات الصناعية الليبية، تتطلب معالجة المعوقات السابق ذكرها، وذلك يتطلب عدد من الإجراءات لعل أهمها<sup>(12)</sup>:

(12) وزارة التخطيط الليبية. (2020). استراتيجية تنمية الصناعات التحويلية في ليبيا. تقرير رسمي.

1- تطوير البنية التحتية، من خلال تحسين الموانئ والطرق؛ لتسهيل حركة النقل، وتحديث المطارات وشبكة الاتصالات، وإنشاء سكك حديدية؛ مما يساعد في تقليل تكاليف النقل، وتحسين كفاءة التصدير.

2- تسهيل الإجراءات الحكومية، وتحسين بيئة الأعمال؛ لتسهيل إجراءات تأسيس الشركات الصناعية، ومنحها إعفاءات ضريبية على المواد الخام والآلات المستوردة، وتبسيط إجراءات التراخيص والتصاريح الخاصة بالتصدير، وتقليل البيروقراطية، كل ذلك يساعد على زيادة الإنتاج الصناعي، وزيادة الصادرات الصناعية.

3- توقيع وتفعيل اتفاقيات تجارية تفضيلية مع دول الجوار، وخاصة الأفريقية منها، والاستفادة من المنظمات الدولية، مثل: منظمة التجارة العالمية، وتحسين الدور الذي تقوم به الملحقيات التجارية في الخارج؛ لزيادة قوة الشراكات، والتعاون الدولي؛ لتعزيز القدرات التصديرية.

4- زيادة المساهمة في المعارض المحلية والدولية، فمن الملاحظ قلة خبرة كثير من المصنعين المحليين، في الدعاية والتسويق، سوء المحلي أو الدولي؛ مما يحد بشكل كبير من توسيع نشاطهم، عليه يجب توسيع المشاركة في المعارض والأسواق الدولية؛ لعرض المنتجات واستخدام منصات التجارة الإلكترونية لتوسيع قاعدة العملاء.

5- أن الوضع السياسي والأمني غير المستقر، يطرد رأس المال المحلي، ويحد من دخول الاستثمارات الأجنبية، بالتالي استقرار الوضع السياسي والأمني؛ يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الليبية، وزيادة حجم الصادرات.

6- تطوير وتنويع الخدمات المصرفية؛ يسهل عملية تحويل الأموال من وإلى الدولة، ويساعد في تسهيل عمليات التصدير.

7- تكثيف الدراسات الخاصة بأسواق التصدير، وأدلة التصدير، وتوفير معلومات كافية عن الأسواق الدولية والإقليمية الواعدة، يمكن أن يساعد في تحسن كفاءة التصدير، وتحسين جودة المنتجات.

## النتائج:

أ- هيمنة قطاع النفط والغاز: تظل الصادرات الصناعية الليبية محدودة، مقارنة بالصادرات النفطية؛ مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

- 2- ضعف البنية التحتية: يؤثر نقص الموانئ الحديثة، وشبكات النقل غير المتطورة، والخدمات اللوجستية المحدودة، على قدرة ليبيا التنافسية في التصدير الصناعي.
- 3- غياب السياسات الداعمة: لا توجد استراتيجيات حكومية واضحة لدعم القطاع الصناعي، وتعزيز تنافسيته في الأسواق العالمية.
- 4- محدودية الأسواق المستهدفة: تعتمد الصادرات الصناعية الليبية على عدد قليل من الأسواق، وجل صادراتها يتم بطرق غير منظمة؛ مما يزيد من المخاطر التجارية، ويقلل من فرص النمو.
- 5- ضعف الابتكار والتكنولوجيا: تفتقر العديد من المصانع الليبية إلى المعدات والتقنيات الحديثة، مما يقلل من جودة المنتجات وقدرتها على المنافسة.
- 6- تأثير عدم الاستقرار السياسي: ينعكس عدم الاستقرار الأمني والسياسي سلباً على بيئة الاستثمار؛ مما يحد من نمو القطاع الصناعي.

#### التوصيات:

- 1- تنويع القاعدة الصناعية: الاستثمار في الصناعات التحويلية والغذائية والكيميائية؛ لزيادة القيمة المضافة، وتقليل الاعتماد على النفط.
- 2- تحسين البنية التحتية: تطوير الموانئ، والمناطق الصناعية، وشبكات النقل؛ لتسهيل عمليات الإنتاج والتصدير.
- 3- وضع سياسات داعمة: صياغة استراتيجيات حكومية واضحة؛ لدعم الصادرات الصناعية، من خلال توفير الحوافز للمصنعين والمصدرين.
- 4- توسيع الأسواق المستهدفة: تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية والأوروبية والعربية؛ لفتح أسواق جديدة.
- 5- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا: دعم البحث والتطوير، وتحفيز المصانع على تبني التقنيات الحديثة؛ لتحسين جودة المنتجات.
- 6- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي: من خلال دعم بيئة استثمارية آمنة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

## خاتمة:

تُعدُّ الصادرات الصناعية ركيزة أساسية؛ لدفع عجلة الاقتصاد الليبي نحو التنوع والاستدامة. ورغم التحديات التي تواجه هذا القطاع، فإن الفرص المتاحة لتطويره كبيرة، بشرط تبني سياسات اقتصادية واضحة، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز البنية التحتية. ومن خلال هذه الخطوات، يمكن لليبيا تحقيق نمو مستدام في صادراتها الصناعية؛ مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

## قائمة المصادر والمراجع:

- 1- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط. (2004). التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 - 2003، الحرث(11).
- 2- وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية. (2019). رؤية 2030 لتنمية قطاع الصادرات غير النفطية. طرابلس، ليبيا.
- 3- البنك الدولي. (2021). تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا: التحديات والفرص. واشنطن: البنك الدولي.
- 4- صندوق النقد الدولي. (2020). تقرير الاستقرار المالي في ليبيا. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- 5- وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية. (2019). الإحصائيات الرسمية للصادرات الصناعية الليبية. طرابلس، ليبيا.
- 6- وزارة الاقتصاد والصناعة الليبية. (2019). رؤية 2030 لتنمية قطاع الصادرات غير النفطية. طرابلس، ليبيا.
- 7- وزارة التخطيط الليبية. (2020). استراتيجية تنمية الصناعات التحويلية في ليبيا. تقرير رسمي.
- 8- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). (2018). تحليل تنافسية القطاع الصناعي في ليبيا. فيينا، النمسا.
- 9- مصرف ليبيا المركزي، تقرير التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
- 10- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- 11- تقرير البنك الأفريقي للتنمية. (2019). إمكانيات التنوع الاقتصادي في ليبيا.
- 12- الجمعية العربية للصناعة والتنمية. (2018). دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين جودة المنتجات الصناعية.
- 13- المركز الليبي للدراسات الاقتصادية. (2017). تحديات الاستثمار الصناعي في ليبيا.
- 14- الحاسي، ع. (2016). التحديات التي تواجه القطاع الصناعي الليبي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. المؤتمر الدولي للصناعات التحويلية، جامعة بنغازي.
- 15- الغويل، م. (2015). البنية التحتية وأثرها على نمو القطاع الصناعي في ليبيا. مجلة الاقتصاد الليبي، 12(3).

## السياسات الاجتماعية في ليبيا (دراسة تحليلية بعد 2011)

أ. إسماعيل فرج الذويبي

باحث في العلوم السياسية

د. عمر ارحومة أبورقيبة

عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية الجامعة الأسمرية

### ملخص:

يهدف البحث إلى معرفة واقع السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد، 2011 وتحليل وتقييم هذه الفترة من خلال عرض البناء المؤسسي للسياسات الاجتماعية، وما يحتويه من معالم ومضامين استراتيجية، ومعرفة البنية الهيكلية الاجتماعية الفاعلة، في صنع السياسات الاجتماعية، وتوضيح المتركات الرئيسية المعتمدة لدى الحكومة والمؤسسات، نحو كافة الفئات والشرائح الاجتماعية، والتعرف على السياسات المتخذة، في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الليبي، وأسباب إخفاق السياسات الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة، والتوزيع العادل للثروة، وخفض معدلات الفقر، وخلص البحث إلى أن انهيار الدولة، والانقسام السياسي، وتعدد الحكومات المؤقتة؛ انعكس على صنع وأداء السياسات الاجتماعية، في تحقيق الرفاهية للمجتمع الليبي. ويقدم البحث مقترح الإدماج الاجتماعي، الذي يمكننا من فهم كيفية إعداد السياسات الاجتماعية في ليبيا.

### Abstract:

The research aims to know the reality of social policies in Libya after 2011, and to analyze and evaluate this period by presenting the institutional structure of social policies and the strategic features and implications it contains, knowing the effective social structural structure in making social policies, and clarifying the main foundations adopted by the government and institutions towards all Social groups and segments, and knowledge of the policies taken to improve the social conditions of Libyan society, and the reasons for the failure of social policies to improve the standard of living, equitable distribution of wealth, reduce poverty rates. The research concluded that the collapse of the state, political division, and the multiplicity of temporary governments were reflected in the making and performance of policies. Social security in achieving well-being for Libyan Society The research presents a social inclusion proposal that enables us to understand how to prepare social policies in Libya.

## الكلمات المفتاحية:

(السياسات الاجتماعية) (المكونات الاجتماعية) (البناء المؤسسي الاجتماعي) (الإدماج الاجتماعي)

## مقدمة:

إن السياسات الاجتماعية تعد جزءاً هاماً من السياسات العامة في الدولة، التي تعمل على تمرکز قرارات الحكومة، حول المصالح العامة والواسعة في المجتمع، ومن واقع تجربتي كباحث أجد أن هذه السياسات التي تتبناها الحكومة، هي سياسات اجتماعية ممنهجة لعمل المؤسسات والقطاعات، وخلق ثقافة إنسانية داخل الجهاز التنفيذي للدولة، يكون محركها الرئيسي هو خدمة الإنسان المواطن، كما تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحقيق أهداف نبيلة؛ لتحسين مستوى ونوعية حياة المواطنين، وتنظيم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والمشاريع التنموية، ودعم المشاريع الفردية المدرة للدخل، التي تتكامل مع السياسات العامة للدولة وأهدافها المنشودة، وفي ليبيا كانت السياسات الاجتماعية تحظى بأهمية كبيرة قبل عام، 2011 حيث طبقت الحكومات السابقة العديد من البرامج والمشاريع الاجتماعية، الموجهة نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين، ومع التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات الاجتماعية، والتوجه نحو الإدماج الاجتماعي، ومعالجة التحديات الجديدة التي واجهت المجتمع الليبي.

## إشكالية البحث:

شهدت ليبيا تحولات جذرية بعد عام 2011، حيث أدت الثورة إلى تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة، كان لها تأثير كبير على طبيعة السياسات الاجتماعية المتبعة، ومع انهيار الدولة المركزية، وتعدد الحكومات المؤقتة، والانقسام السياسي؛ برزت تحديات كبيرة في صنع وتنفيذ السياسات الاجتماعية، التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية للمواطنين، هذه التحديات أثرت سلباً على قدرة الدولة على تلبية احتياجات المجتمع؛ مما أدى إلى تفاقم مشاكل الفقر وعدم المساواة، وتراجع مستوى المعيشة.

ما هي العوامل التي أدت إلى إخفاق السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011، وعدم تحقيق الرفاهية الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية للمجتمع الليبي؟

1. ما هي المكونات الاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر في صنع السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011؟
2. ما هي المرتكزات الرئيسية التي تعتمدها الحكومة في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية؟
3. ما هي التحديات التي واجهت تنفيذ السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011؟
4. كيف يمكن تعزيز الإدماج الاجتماعي كإطار لتحسين صنع السياسات الاجتماعية في ليبيا؟

#### الفرضية:

إن إخفاق السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011، يعود إلى عوامل متعددة أبرزها: انهيار الدولة المركزية، وتعدد الحكومات المؤقتة، والانقسام السياسي، وضعف البنية المؤسسية؛ مما أدى إلى عدم قدرة هذه السياسات على تحقيق العدالة الاجتماعية، والرفاهية للمجتمع الليبي، ويمكن أن يساهم اعتماد إطار الإدماج الاجتماعي في تحسين صنع السياسات الاجتماعية، وتنفيذها بشكل أكثر فعالية.

#### أهمية البحث:

1. تسليط الضوء على واقع السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011، وتحليل وتقييم هذه السياسات، ضمن السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعقد الذي تمر به البلاد.
2. توضيح التحديات والمعوقات التي تواجه صنع وتنفيذ السياسات الاجتماعية في ليبيا؛ مما يساعد في تقديم رؤية لكيفية إعداد وتطبيق سياسات اجتماعية فاعلة؛ تلبي احتياجات المجتمع الليبي.
3. تقديم تحليل متعمق لمختلف جوانب السياسات الاجتماعية في ليبيا، بما في ذلك البناء المؤسسي والبنية الاجتماعية الفاعلة، والمرتكزات الرئيسية المعتمدة، والسياسات المتخذة، وأسباب إخفاقها.
- 4- تقديم مقترحات وتوصيات لتحسين وتطوير السياسات الاجتماعية في ليبيا، بما يساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين.
- 5- إثراء المكتبة العربية بدراسة تحليلية متخصصة في السياسات الاجتماعية في ليبيا، في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد، وتعزيز فهم الباحثين والمسؤولين.

## أهداف البحث:

1. معرفة واقع السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011، وتحليل وتقييم هذه الفترة.
2. عرض البناء المؤسسي للسياسات الاجتماعية، وما يحتويه من معالم ومضامين استراتيجية.
3. معرفة البنية الهيكلية الاجتماعية الفاعلة في صنع السياسات الاجتماعية في ليبيا.
4. توضيح المرتكزات الرئيسية المعتمدة لدى الحكومة والمؤسسات نحو كافة الفئات والشرائح الاجتماعية.
5. إعداد مقترح يبين دور الدولة والمؤسسات والأفراد، وأهمية تحسين الأداء تجاه كافة فئات المجتمع.

## المبحث الأول

### مفهوم السياسات الاجتماعية وأسسها: دراسة لواقع المكونات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011

يتناول هذا البحث دراسة السياسات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011 الذي شهد تحولات عميقة في المشهد السياسي والاجتماعي للبلاد، وجاءت هذه السياسات كاستجابة للتحديات الكثيرة، التي واجهت المجتمع الليبي، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. إن فهم مفهوم السياسات الاجتماعية ومرتكزاتها، ضرورة لفهم كيفية تعامل الدولة مع قضايا الرعاية الاجتماعية، وتحديات المكونات الاجتماعية المختلفة، وفي هذا السياق يسعى الباحث من خلال تحليل واقع السياسات الاجتماعية في ليبيا، إلى إبراز المحددات البيئية والاجتماعية، التي تؤثر عليها، وأؤمن أن هذه الدراسة ستساهم في إثراء النقاش حول السياسات الاجتماعية في ليبيا، وتقديم رؤى يمكن أن تكون مفيدة لصانعي القرار والباحثين في هذا المجال، فالسياسات الاجتماعية تنشأ من خلال التشريعات والقرارات الرسمية، التي أصدرتها السلطات المسؤولة في الدولة والمجتمع؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في مجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات الأساسية المجتمعية، من خلال التوجهات العامة في المجتمع، ويتم اعتماد وتنفيذ السياسات الاجتماعية، بأعداد الخطط والبدائل، التي تحتوي العديد من البرامج والمشروعات المتناسقة والمتجانسة.

## المطلب الأول: مفهوم السياسات الاجتماعية:

تختلف طبيعة إعداد وتنفيذ السياسات الاجتماعية من بلد إلى آخر، لكن أغلبها لها طابع اجتماعي مهم في المجتمع، وتتنوع المنافع فيها من حيث المنافع المادية، مثل: الرواتب والإعانات التي يستلمها الأفراد أو المنافع الخدمية، مثل: التعليم، والصحة، والاحتياجات الخاصة، وخدمات الضمان الاجتماعي، التي تقدم المساعدات للفئات المحتاجة في المجتمع، باعتبارها فئات تتصف بالعوز والحاجة، وقلّة التأثير في المتغيرات السياسية والاقتصادية في الدولة؛ لذلك تتدخل الدولة لمساعدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة، بالتعاون مع المنظمات والجمعيات الخيرية؛ لصنع سياسات اجتماعية عادلة، تلبى احتياجات الفقراء والأغنياء، وتحقق الإنصاف بين أفراد المجتمع.

”أن السياسة الاجتماعية تشمل جميع الإجراءات الهادفة إلى تغيير أنماط الرعاية الاجتماعية، والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية، وذلك من خلال توسيع الخيارات والفرص المتاحة للناس، عبر جميع مراحل عملية التنمية، وتتناول هذه السياسة جميع أوجه الإنتاج، وإعادة الإنتاج، والحماية، وإعادة التوزيع على الصعيد الاجتماعي، إلى جانب قضايا الإنصاف والاحتواء والحقوق.“ (تقرير الإسكوا 2008 ص 2)

إن مفهوم السياسات الاجتماعية تأتي من القواعد والمبادئ، التي توضح وسائل التدخل، وتبين المعاملة بين الأشخاص والمجموعات والمؤسسات، وتوضح الموارد المتاحة، وتبين مستوى الرفاه؛ لأنها نتيجة مفاهيم ونشاطات المجتمع، وتحمل برامج وخطط استراتيجية حكومية في التنمية الاجتماعية، وتوفر بهذه السياسات الاجتماعية، الكثير من الوظائف والأعمال لكافة أفراد المجتمع.

## الفرع الأول: تعريف السياسات الاجتماعية:

1. ”هي مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات واللوائح الداخلية التي تحكم علاقة الحكومة مع المواطنين فيما يتعلق بالقضايا الأساسية في حياتهم اليومية (قضايا ذات طابع اجتماعي)“. (ياغي، 2009: ص231)

2. ”هي الفلسفة التكافلية التي تحث الحكومة على تنفيذ سياسات تخدم المجتمع وتوفر له قدرا من الحماية ضد الفقر والبطالة والمرض“. (ياغي، 2009: ص231)

## الفرع الثاني: أهمية السياسات الاجتماعية:

إن السياسات الاجتماعية مهمة جدا بالنسبة للمجتمعات والدولة والأفراد؛ لأنها تبعدنا عن التخبط والأخطاء بسبب التسرع في صنع الخطط الاستراتيجية الاجتماعية، والبرامج والمشروعات الكبيرة، التي تعتمد الدولة تنفيذها؛ لتحسين مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع، وتساعد السياسات الاجتماعية في تحقيق الأهداف المنشودة، من خلال توضيح مجالات العمل الاجتماعي وتوجهاته، وتوفير السياسات الاجتماعية التناغم والتعاون والتقارب الأيديولوجي والتنظيمي والزمني، داخل الجهاز التنفيذي للمؤسسات التي تعمل في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية وبرامج التنمية، وتساهم السياسات الاجتماعية في زيادة إدراك صنع القرار، على إعداد وصنع الخطط الاستراتيجية، والبرامج والمشروعات الهادفة، من خلال توضيح المبادئ والتوجهات العامة للمجتمع والتقيدها.

## الفرع الثالث: عناصر السياسات الاجتماعية:

تعتمد السياسات الاجتماعية على أربعة عناصر مهمة ورئيسية، وهي:

1- الأيديولوجيا السائدة في المجتمع: هي أفكار وتيارات يؤمن بها معظم الناس، توضح التوجهات العامة لحركة المجتمع والحكومة ومؤسساتها، وهي مزيج من الثقافة الاجتماعية والدينية والحضارية والأخلاقية والقيم والفلسفة السائدة في المجتمع، وتملك قوة كبيرة مؤثرة وموجهة في سلوك الناس؛ لذلك فإن الأيديولوجيا تعتبر عنصر أساسي في صنع السياسات الاجتماعية، وتحديد الرعاية الاجتماعية المنشودة.

2- الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى: وهي الغايات الكبيرة والبعيدة المطلوب تحقيقها لغرض رفاه المجتمعات والدول؛ لأنها مطالب اجتماعية أساسية وهامة مثل: كفالة حق الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي الشامل للعجز والتقاعد والمرض والبطالة.

. كفالة حق توفير التعليم الأساسي والعالي لكافة أفراد المجتمع.

. كفالة حق توفير الرعاية الصحية والتأهيلية والوقائية بالمجان لكافة أفراد المجتمع.

. كفالة تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف في توزيع وتكافؤ الفرص والحقوق، والجميع متساوون أمام القانون.

. كفالة توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن بإيجاد العمل المناسب وتكوين أسرة.  
. كفالة توفير كافة برامج الأطفال والشباب والمرأة، ومنح الفئات الخاصة الرعاية اللازمة لهم.

3- المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية: التي تبنتها الخطط الاستراتيجية للسياسات الاجتماعية، تمثل مجموعة من التشريعات والقوانين والقرارات الصادرة من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الاجتماعية، كما تبين هذه السياسات المجالات والتوجهات الضرورية، وطريقة التنفيذ والأهداف الاجتماعية من توجهات المجتمع، بوضع الخطط والبدائل المتاحة للبرامج والمشروعات التنموية المترابطة والمتكاملة، تحقق خلق مناخ اجتماعي وسياسي واقتصادي جديد، يتميز بالوعي وزيادة الرفاهية في المجتمع.

4- الاتجاهات السياسية الاجتماعية العامة: التي تجبر وتوجه العمل الاجتماعي، هي القواعد الاجتماعية التي تعطي الأبعاد والمستويات الخاصة بالعمل والمشاريع، ولها ثلاثة اتجاهات:

أ-الاتجاهات الجبرية: هي التي تركز عليها الدولة مسؤولية كبيرة وكاملة بتوفير الخدمات، ومستوى الرفاهية للمواطنين، ومجبرة نحوهم بضمان الضروريات، وتحقيق الخطط الاجتماعية على أكمل وجه.

ب-الاتجاهات شبه الجبرية: هي التي تمكن المجتمع من الالتزام بها، في حالة وجود الموارد والإمكانات والمشاركة الجماعية؛ لتحقيق معدلات أعلى للرفاهية، وممكن دراستها وتقييمها عند توفر الموارد المناسبة.

ج-الاتجاهات غير الجبرية: هي التي تكون المسؤولية فيها على عاتق الجهات الخاصة؛ لتحقيق إشباع الرفاهية للمواطنين، وأن المجتمع هنا غير مجبر بسبب قلة الموارد المطلوبة.

**المطلب الثاني: مرتكزات ووظائف السياسات الاجتماعية:**

المرتكزات هي المبادئ والقواعد الأساسية، التي تعتمد عليها الدولة في صنع السياسات الاجتماعية قبل إقرارها وتنفيذها، وتساهم في تخطي العديد من المصاعب والمشكلات والصدمات الغير ضرورية.

## الفرع الأول: مرتكزات السياسات الاجتماعية:

1-الدين: حدد المبادئ والأحكام التي تنظم العلاقات الإنسانية والاجتماعية، مثل: واجب الحكومة نحو الفرد، وواجب الفرد نحو المجتمع، وأوضح كيفية التعايش الإنساني والاجتماعي، وحفظ كرامة الإنسان، ومساعدة المحتاجين والضعفاء، وذوي الاحتياجات الخاصة، بالقواعد والضوابط التي تحقق العدالة والإنصاف. ” إن الشرائع السماوية تتضمن أهم ركائز السياسة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، وتحدد أهدافها في إطار القيم الروحية والأيدولوجية“. (نويصر وحاتي 2017، ص352)

2-الدستور: يعتبر المصدر الرئيسي للتشريعات والقوانين الاجتماعية، التي تحمل القيم الإنسانية والأعراف والمعتقدات التاريخية في المجتمع، وتعبّر عن متطلبات واحتياجات الأفراد، من خلال بنود ومواد تبين حقوق الأفراد وواجباتهم، التي توضح المعاملات المتنوعة بين الحكومة والفرد.

3-المواثيق الدولية: هي المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات، التي تحصل بين دولتين أو أكثر لمعالجة المشكلات والقضايا الاجتماعية، مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، الذي صادق عليه ليبيا والكثير من الدول، ثم أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمن حقوق الأفراد من الحريات العامة، وعدم التمييز، وكرامة الإنسان، والحق في الحياة، والمعيشة، والتعليم، والعمل، وحرية الفكر والتعبير.

4- التشريعات والقوانين والقرارات: هي التي تصدر رسمياً من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتميز بالمرونة وقابلية للتغيير حسب مصلحة المجتمع، وتنقسم إلى تشريعات لها قواعد، مثل: قانون الضمان الاجتماعي، وتشريعات اجتماعية لها طابع سياسي واقتصادي، ويبقى التأثير التاريخي والثقافي للمجتمع، هو من يحدد السياسات الاجتماعية وأيضا التأثير الإنساني والمحيط الاجتماعي.

## الفرع الثاني: وظائف السياسات الاجتماعية:

إن التنمية الشاملة تحتاج إلى عدة وظائف أساسية للسياسات الاجتماعية؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المخططة لها، وتتبنى قيم ومعتقدات المجتمع، وتحتوي على مخصصات من الموارد، التي تحدد مستوى المعيشة الاجتماعية الكريمة لكافة أفراد المجتمع.

1- الوظيفة الوقائية للسياسات الاجتماعية: هي التي تسعى إلى مواجهة الأزمات قبل وقوعها، وتستبق حدوث المشكلات والمخاطر قبل وقوعها، فالوقاية تدل على الاهتمام بكافة فئات المجتمع.

2- الوظيفة العلاجية للسياسات الاجتماعية: هي التي تركز على شرائح معينة تحتاج إلى الاهتمام، مثل: الفقراء، والعجزة، والأطفال المحرومين، وإيصال المعونات التعليمية والصحية والإنسانية لهم.

3- الوظيفة التنموية للسياسات الاجتماعية: هي التي تشمل دعم الأسرة والفرد، من خلال البرامج الهادفة التي تتكيف مع المتغيرات والمستجدات؛ لرفع مستوى المبادئ الاجتماعية والوعي في المجتمع.

#### المطلب الثالث: بنية ومحددات المكونات الاجتماعية في ليبيا:

كان للموقع الجغرافي والأحداث التاريخية التي مرت بها ليبيا، تأثير كبير على تركيبة وبلورة السكان فيها، فهي تقع في شمال أفريقيا، وتتوسط المنطقة العربية، وتعتبر بوابة أوروبا الجنوبية إلى أفريقيا، حيث مرت عليها الأحداث التاريخية القديمة والحديثة، والحقب الزمنية المتتالية التي رسمت صورة ليبيا في ذهن كل الذين عاصروها، وكذلك شارك تنوع الأديان والدماء والانتماءات والعادات، في تحديد معالم المكونات الاجتماعية على مر السنين والفترات التي حدثت على أرضها، من هنا يمكن تعريف المكونات الاجتماعية في ليبيا: هي مجموعات من الأفراد يتحدثون في تاريخ وأرض واحدة وهوية اجتماعية واحدة.

#### الفرع الأول: بنية المكونات الاجتماعية في ليبيا:

استوطنت ليبيا العديد من الأمم المختلفة، التي تصارعت حول السيادة والحكم، والتحكم في المناطق والشواطئ والطرق التجارية، وذلك منذ آلاف السنين، حيث تم بناء المدن الساحلية التي تتميز بالموانئ التجارية على شواطئ البحر المتوسط، مثل: صبراتة، وأويا، ولبدة الكبرى، وشحات، وسوسة، كما تم بناء مدن داخلية صحراوية؛ لحماية طرق القوافل واستصلاح الأراضي الزراعية، مثل: جرمة، وفزان، وغدامس، ونالوت، وغيرها، ومن الأمم التي استوطنت ليبيا: البربر، والفينيقيين، والقرطاجيين، والإغريق، والرومان، والعرب، واليهود، والأتراك، والأوروبيين، وكان أكثر الليبيين يعملون كمزارعين في أراضيهم الشاسعة، أو بدور رحل يحصلون على رزقهم من حيواناتهم، والبعض الآخر لا يطيعون ولادة أمورهم، ويمتحنون الغزو والنهب، ثم

يعودون إلى الصحراء للاحتماء بها؛ لذلك عاشت هذه المكونات الاجتماعية المختلفة حياة الانسداد الاجتماعي؛ بسبب حجم المساحة الجغرافية، وغياب الأمان المجتمعي، وضعف الاتصال والمواصلات، ومع هذا اعتمد الفرد في عيشه على الأسرة والعشيرة والقبيلة، والاستمرار بالقيم والأعراف التي اكتسبها وتعلمها من أقاربه؛ لتوفير حاجياته الأساسية من غذاء ومأوى وملبس، فكان عمل الرجل في الزراعة والقتال وتوفير الغذاء، أما المرأة لها مكانة اجتماعية ودينية مهمة، وتحملت تربية الأطفال، وأعباء المنزل وإعداد الطعام.

”على مر السنين اختلط العرب بالسكان الأصليين لليبييا، وأصبحت غالبية السكان تدين بالإسلام وتتبع المذهب المالكي وتتكلم اللغة العربية، واحتفظ الأمازيغ فضلا عن معرفتهم باللغة العربية بلغتهم البربرية، واتبع بعضهم المذهب الإباضي، وخاصة في زوارة والجبل الغربي، ومن هنا كانت ليبيا في الوطن العربي جسر اتصال بين مشرقه ومغرب، وكانت بالنسبة لأوروبا بوابة أساسية لإفريقيا . (الهرشي، 2017 ص144)

دخلت إلى ليبيا بعد 2011 العديد من المذاهب والتيارات الدينية، مثل: السلفية والإخوان وأنصار الشريعة وداعش، إثر تدخل التحالف الدولي (الناطو) في ليبيا، وانتشرت داخل المجتمع الليبي بعد انهيار النظام السابق الذي كان يرفض هذه التيارات ويحاربها ويسجن أعضائها، وكان النظام السابق يتبنى المذهب المالكي فقط، وأثرت هذه التيارات في العلاقات الاجتماعية بين التجمعات السكانية، وتسببت في انقسامها، وتغيير ولائها من الدولة إلى مؤسسات حكومية وغير حكومية داخل الدولة، وأطاحت بهيبة الدولة وسيادتها.

### الفرع الثاني: محددات سلوك المكونات الاجتماعية في ليبيا:

هناك عدة محددات مؤثرة في سلوك وعلاقات المكونات الاجتماعية، أهمها:

1. الدين: كما نعرف أن غالبية سكان ليبيا تدين بالإسلام، وهو المحدد الأساسي لسلوك المكونات الاجتماعية في ليبيا، من خلال المذاهب والتيارات الدينية وخاصة المذهب المالكي، وهو الأكثر انتشارا في ليبيا، أو التي دخلت البلاد باندفاع كبير بعد، 2011 مثل: الدعوة السلفية، وجماعة الإخوان، أما الإباضية فكانت موجودة من قبل، وازداد توسعها واتباعها.

2. الدم والقرابة: «إن النسق القرابي بين الأفراد داخل المجتمع الليبي، لعب دورا مهما

في تكوين علاقات اجتماعية، مبنية على روابط دموية إلا أنها تختلف باختلاف نوعية السكان.. وكان لزاما على الأفراد التعايش في جماعات، ليس بالضرورة أن تكون لها العلاقات الاجتماعية القوية، بالشكل الذي كانت عليه القبيلة سابقا، فظروف العمل والتجارة والصناعة، فرضت على الأفراد الإقامة في أحياء تضم مختلف الشرائح الاجتماعية، فتطورت العلاقات الاجتماعية بينهم وفقا للتغير الثقافي والاجتماعي للمجتمعات، وحافظوا على روابطهم الاجتماعية المبنية على رابطة الدم وخاصة في المناسبات العامة. (الهرشي، 2017 ص 149)

3. الانتماء القبلي: ينتمي الأفراد في ليبيا إلى قبائل معروفة حسب المناطق التي تقطنها المكونات الاجتماعية، وأكبر هذه القبائل هي القبائل العربية، والأمازيغية، والطوارق، والتبو، والأقليات التركية، والأوربي؛ لذلك فالانتماء القبلي للفرد أثر في سلوك المكونات الاجتماعية، وارتبط بالقبيلة ودرجة القرابة والمصاهرة.

4. الموقع الجغرافي: يميل الفرد المنتمي لقبيلة معينة إلى المنطقة التي يقطنها، والجهة المتاخمة لقبيلته أو منطقتة والمكملة لجغرافية المكان والمنطقة التي تأويهم، والجيران الذين يرتبطون معهم بنفس الأرض والمصير.

#### المطلب الرابع: واقع جغرافية وعلاقات المكونات الاجتماعية في ليبيا:

تقع ليبيا في وسط المنطقة العربية، تقريبا بين الجزيرة العربية ومصر شرقا، والمغرب العربي غربا؛ لذلك فإن المكونات الاجتماعية والسكانية في المنطقة العربية تتشابه مع بعضها البعض، وهناك روابط تاريخية واجتماعية وسياسية ودينية في المنطقة العربية، تربط المكونات الاجتماعية ببعضها، وتتمتع هذه المكونات بالتنوع الاجتماعي والثقافي والتعليمي، الذي تشكل عبر المراحل الزمنية المختلفة للمنطقة العربية.

ورد في مقدمة تقرير الاسكوا 2008 حول السياسات الاجتماعية المتكاملة: "تشغل الحكومات بضبط التوترات الاجتماعية والاقتصادية الخامدة، وباحتمال نمو الأيديولوجيات الأصولية. ففي بلدان عديدة يعبر المواطنون عن موقفهم بالرحيل، إذ تهاجر النخبة منهم بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، وفي ظل الاقتصاد المعولم، تعاني الحكومات من تضاؤل قدرتها على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها، بوصفها الجهة المسؤولة والمخولة شرعاً، فحيثما تعجز الدولة عن الاضطلاع بدورها وممارسته، في رعاية تنظيم عملية تقديم الخدمات الاجتماعية، تصبح الولاءات المتعددة والمتنافسة

عائقاً أمام بناء توافق الآراء، وترهق النسيج الاجتماعي، ويعبر المواطنون أكثر فأكثر عن فهمهم لحقوقهم وواجباتهم بطرق ضيقة الأفق (طائفية أو اجتماعية)، وتعي الحكومات العربية أن التوترات الخامدة قد تتفاقم في أي وقت، وسيقضي تفاقمها على أي فوائد تكون قد حققتها نماذج النمو الاقتصادي التي تتوخى الربح“ (تقرير الإسكوا 2008 ص1)

### الفرع الأول: الجغرافية السكانية المكونات الاجتماعية في ليبيا:

يمثل التوزيع الجغرافي للسكان أهمية كبيرة بالنسبة لليبييا، ويعكس درجة الارتباط بين الفرد والأرض التي يقطن فيها، ومدى التأثير بينهما من عوامل وتفاعلات، منها: العوامل الطبيعية، والموقع، والتضاريس، والمناخ، والتربة، والنبات، والمياه، إلى جانب المؤثرات التاريخية، والحياة الاجتماعية، والظروف السائدة، ويظهر في أغلب خرائط التوزيع السكاني لليبييا عدم التوازن السكاني من المساحة الكلية للدولة، والذي تسبب بظهور مشكلات ومعوقات كبيرة وعديدة، منها: اجتماعية، واقتصادية، وتنموية، وسياسية، حيث يتركز حوالي 58٪ من أفراد المجتمع الليبي في مساحة لا تتجاوز 15٪ من مساحة الدولة، ويرجع عدم توازن توزيع السكان في ليبيا إلى عدة أسباب، منها: طبيعية، وبشرية، تتباين في درجة تأثيرها، وأهم التكتلات السكانية الرئيسية في ليبيا هي:

- 1- الإقليم الشمالي الساحلي الغربي، يشمل: مدينة الخمس، طرابلس، الزاوية، إلى الحدود التونسية.
- 2- الإقليم الشمالي الشرقي، يشمل: مدينة بنغازي، اجدابيا، ومدن الجبل الأخضر، والكفرة إلى الحدود المصرية.
- 3- الإقليم الشمالي الساحلي الأوسط، يشمل: زليتن، مصراته، سرت، بني وليد، والحفرة.
- 4- الإقليم الجبلي الداخلي، يشمل: مدينة غريان، ومدن الجبل كلها.
- 5- الإقليم الجنوبي، يشمل: مدينة سبها، أوباري، مرزق، غات.

## جدول (1):

يوضح إجمالي أعداد السكان والقوى العاملة ومعدل البطالة في ليبيا بعد 2011.

ت	السنة	إجمالي عدد السكان	إجمالي القوى العاملة	معدل البطالة
1	2011	6,188132	2,038220	19,40
2	2012	5,869870	1,894791	19,00
3	2013	5,985221	1,939322	19,50
4	2014	6,097764	1,982523	19,60
5	2015	6,192235	2,018648	19,50
6	2016	6,282196	2,056168	19,50
7	2017	6,378261	2,099015	19,30
8	2018	6,477793	2,146212	19,40
9	2019	6,569088	2,192471	19,60
10	2020	6,653942	2,159483	20,30
11	2021	6,735277	2,252161	20,60
12	2022	6,812341	2,318929	20,70

المصدر: البنك الدولي.

### الفرع الثاني: العلاقات الاجتماعية للمكونات في ليبيا:

يتكون سكان ليبيا في الوقت الحاضر من العرب، وهم الأغلبية، والأمازيغ، والطوارق، والتبو، وبعض الأقليات من الأصول التركية والأوروبية؛ لذلك يلاحظ تنوع الأجناس والاختلاط نتيجة للظروف التاريخية والموقع الجغرافي، ويتركز تواجد السكان في الساحل الشمالي الغربي من طرابلس والزاوية، والساحل الشمالي الشرقي برقة ومدن الجبل الأخضر، والساحل الشمالي الأوسط زليتن ومصراته وسرت وبنى وليد والجفرة ومناطق الدواخل للجبل الغربي (جبل نفوسة) غريان والزنتان ونالوت ويضرن، ومناطق الجنوب سبها وأوباري ومرزق وغات، وأغلبهم يدينون بالإسلام ويتكلمون العربية، إضافة إلى الأمازيغية ولغة الطوارق.

”العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي، اتخذت شكل أنساق ونظم اجتماعية؛ مكنته من تقوية أواصر الترابط بين أفرادها، فتميزت الأعراف والقيم الاجتماعية بدرجة كبيرة من الاستقرار والبناء في الحياة الاجتماعية؛ أدت إلى وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزاء المجتمع ومكوناته، فالقيم والمعايير التي انتقلت إليه من جيل إلى جيل؛ أثرت في سلوك أفرادها، وحددت موقعهم في الحياة الاجتماعية، فغرست فيهم صفات وراثية وزودتهم بأفكار واتجاهات، كان لها الأثر في تبؤ مكانة اجتماعية مرموقة. (الهرشي، 2017ص148)

إن العلاقات الاجتماعية يحدد دورها درجة القرابة والدم بين المكونات الاجتماعية في ليبيا، بناء على قوة صلات القرابة والدم والمصاهرة. وكانت علاقاتهم قليلة جدا مع جيرانهم سواء الليبيين أو غير الليبيين؛ بسبب عزلتهم التي أدت إلى جهلهم بالعالم الخارجي المجاور لهم، ولا زالت مستمرة وثابتة إلى يومنا هذا في المجتمع الليبي، لكنها أخذت تحولا جديدا، في تقوية الروابط الاجتماعية القيم والأعراف والتقاليد، التي زادت من التفاهم والتعاون بشكل كبير ومؤثر في التوافق المجتمعي الحديث، وغرست مفاهيم وأفكار وتوجهات واعية، بين افراد المكونات الاجتماعية المتكاملة في ليبيا.

### المبحث الثاني: الأحداث والسياسات في ليبيا

تعد ليبيا منذ عام 2011 مسرحا لتحويلات عميقة ومعقدة، على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هذه التحويلات لم تكن عفوية، بل نتاج تداخل لعوامل داخلية وخارجية، إذ شهدت البلاد ثورة كبيرة أدت إلى الإطاحة بنظام استمر قرابة أربعة عقود، ومنذ ذلك الحين عانت ليبيا من حالة من الفوضى وعدم الاستقرار؛ مما أثر بشكل كبير على بنيتها الاجتماعية والسياسية. إن تحليل الأحداث التي مرت بها ليبيا خلال هذه الفترة، يتطلب وضع الأحداث في سياقها التاريخي، وفهم العوامل التي أدت إلى هذه التحويلات، فضلا عن تقييم السياسات الاجتماعية المتبعة لمواجهة التحديات، التي نتجت عن هذه الأوضاع. يكشف التطبيق العملي للسياسات الاجتماعية لمواجهة بعد الثورة عن العديد من الثغرات، والتي تعود إلى غياب الاستقرار السياسي، وصعوبة تحقيق الإجماع الوطني. إنني أرى أن تلك السياسات رغم محاولاتها للتعامل مع القضايا الملحة، مثل: التعليم، الصحة، والبطالة، لم تنجح حتى الآن في تحقيق تغيرات جذرية في حياة المواطنين، وفي هذا السياق، سأسعى في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للأحداث السياسية والاجتماعية في ليبيا بعد 2011 وكيف كان لها أثرها العميق على تلك السياسات، مخاطباً بذلك الأصوات المتنوعة في المجتمع الليبي، وتجاربهم في مواجهة التحديات.

### المطلب الأول: الأحداث والسياسات الاستراتيجية في ليبيا:

تنوعت الأحداث في ليبيا بعد 2011، ولكن أهمها التي حدثت أثناء سقوط النظام الجماهيري السابق؛ بسبب الاحتجاجات الكبيرة التي نادى بسقوط النظام في أغلب

المدن الليبية بشهر فبراير 2011، وتدخل التحالف الدولي (الناطو)، من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي رقم (1970 / 1973)، ثم حدث الانقسام السياسي والعسكري سنة 2014؛ مما أدى إلى التصادم واستخدام القوة بين معسكر الجيش وكتائب الثوار في طرابلس وبنغازي، حيث تمركز الجيش في بنغازي وقادة الثوار في طرابلس، وبعد عدة جولات ومناوشات بين الطرفين جاءت معركة طرابلس سنة 2019، وتقدم الجيش الوطني لدخول طرابلس، ولكن بسبب تدخل أطراف دولية تم تراجع الجيش الوطني إلى مدينة سرت، وأصبحت الخط الفاصل بين الطرفين.

### الفرع الأول: الأحداث التاريخية الاجتماعية في ليبيا بعد 2011:

إن الأحداث الرئيسية التي حدثت في ليبيا بعد 2011، التي ترتب عليها الانقسام المؤسسي والجغرافي للدولة الليبية، وظهور عدة حكومات في آن واحد لتسيير أعمال المواطنين واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، جاءت بقرارات بشأن السياسات الاجتماعية، ساهمت في تعمق التفكك والانقسام بين التجمعات الاجتماعية، وحدثت شرخا كبيرا في البناء المؤسسي للدولة، ودعمت الفرقة والعداوة بين هذه المكونات المنقسمة.

عقب الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010، والثورة المصرية في 25 يناير 2011، قامت العديد من الاحتجاجات في الكثير من المدن الليبية يوم 17 فبراير 2011، التي كان بعضها يطالب بالإصلاحات والآخر بسقوط النظام، وقامت السلطات بالتصدي لهؤلاء المحتجين؛ مما تسبب في سقوط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح، واجتمع مجلس الأمن أولا بشهر فبراير، ثم الجامعة العربية التي أحالت ملف ليبيا إلى مجلس الأمن، الذي أصدر القرارات رقم 1970 / 1973، وإعطاء الضوء الأخضر لتدخل التحالف الدولي الحلف الأطلسي (الناطو) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

جاء في تقرير خبراء مجلس الأمن، الذي صدر في 17 فبراير 2012، ترتب على الصراع في ليبيا فقدان السيطرة الوطنية على العتاد العسكري، وإعادة توزيع كاملة للملكية المسلحة في البلد، علما بأن توزيع الأسلحة على المدنيين والاستيلاء على محتويات مستودعات الذخيرة من جانب الأفراد والألوية، إضافة إلى المزيد من العتاد العسكري الذي دخل ليبيا من أماكن أخرى، قد أدت جميعها إلى انتشار كميات كبيرة جدا من الأسلحة والذخائر بلا ضابط أثناء الصراع، وبعد ذلك بأربعة أشهر، أصبح المدنيون والألوية يسيطرون على معظم الأسلحة، ولا يزال غياب قيادة موحدة ونظام أممي يعمل بانتظام، يمثلان التحديين الرئيسيين لتأمين العتاد العسكري ومنع انتشاره. (تقرير مجلس الأمن، 2012 ص6)

## 1 - تدخل التحالف الدولي 2011:

بعد تفاقم الوضع الأمني في ليبيا منذ 17 فبراير 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1970)، وأصدرت جامعة الدول العربية القرار رقم (7298)، ثم أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1973) عقب الأحداث مباشرة في شهر فبراير ومارس، حيث تنص هذه القرارات على:

قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا 26 فبراير 2011 رقم 1970: ينص على أخذ التدابير المناسبة إلى حظر الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول والقيود التجارية، وحظر التصدير غير المشروع للنفط.

قرار جامعة الدول العربية بشأن ليبيا 2 مارس 2011 رقم 7298: ينص على التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا، والدعوة إلى (وقف إطلاق النار) وأعمال العنف ضد المدنيين، والرفض القاطع ضد التدخل الأجنبي، والالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي، ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي، وضرورة استمرارية التفاوض لاتخاذ إجراءات كفيلة بوقف العنف.

قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا 17 مارس 2011 رقم 1973: «ينص على أخذ التدابير المناسبة بالمطالبة بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار، وتكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ويأذن للدول الأعضاء بالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، والمناطق الأهلة بالسكان المعرضين للخطر بما فيها بنغازي، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، وحظر جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي لليبيا، وإنفاذ حظر الأسلحة وتجميد الأصول . (الأمم المتحدة 2011 ص1)

جاءت عملية (فجر الأوديسا) كما سماها الأمريكيون، عقب القرار 1973 بيومين فقط من 19 - 31 مارس 2011، التي كان الغرض منها إيقاف تقدم قوات القذافي نحو مدينة بنغازي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة فرنسا وبريطانيا التي أرسلت طائرات الرافال لحماية مدينة بنغازي، وكذلك قصفت الحاملات الأمريكية والبريطانية أهدافا عسكرية لتدمير الدفاعات الليبية، وتقليل فاعليتها، واستمرت هذه العملية 12 يوما، حتى تراجع قوات القذافي إلى مدينة البريقة، وحصلت هناك

معارك طاحنة بين قوات المجلس الانتقالي مدعومة من الناتو، وبين قوات القذافي التي استمرت حتى سقوط النظام السابق، وأيضا بعد انضمام مدينة مصراته إلى المجلس الانتقالي حدثت فيها معارك طاحنة، بين سكان مدينة مصراته مدعومين من المجلس الانتقالي والناتو وبين قوات القذافي، وانتهت مع سقوط النظام السابق، ثم أعلن مجلس الأمن الدولي انتهاء مهمة تفويض الناتو في ليبيا بتاريخ 31 أكتوبر 2011.

”إذا كانت الجامعة العربية قد مهدت الطريق بقرارها بالسماح لحلف الناتو بالتدخل في الشأن الليبي، فإن قرار مجلس الأمن فتح الطريق بشكل واسع أمام حلف الناتو، بل أن حلف الناتو استخدم قرار الجامعة العربية ومجلس الأمن ذريعة للتدخل في الشأن الليبي، وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها وليس ما تحتاجه ليبيا من هدوء ووقف العنف . (المجدوب، 2022، ص751)

## 2- الانقسام السياسي 2014:

خرجت ليبيا بعد تدخل التحالف الدولي مدمرة المؤسسات والأجهزة الرئيسية فيها، مثل: الجيش، والشرطة، وكافة القطاعات الهامة في الحكومة، إلى ما هو أكبر من ذلك، وهو الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسسي، بعد تنازع قادة التيارات المختلفة، التي كانت تعمل تحت قوات المجلس الانتقالي، وكان كل تيار يعمل لحساب دولة معينة، أو تنظيم خارجي يساعده بالأسلحة والدعم المالي لبناء نفسه داخل التشكيلات المسلحة في ليبيا، ومن ثم التحكم به وفرض أجندته وأهدافه التي سعى إليها، فكانت النتيجة انهيار مؤسسات الدولة، وانفلات ما تبقى من أملاكها للعوام، وأصبحت الممتلكات العامة لقيمة سائغة لكل من أراد السرقة والتملك، وأيضا ارتفعت أعمال الخطف والابتزاز للمسؤولين وأبنائهم، أو أي شخص يمكن الحصول من ورائه على فدية نقدية، وأحيانا يقتل المخطوف أو يصبح مصيره مجهولا، واستهدفت تيارات معينة بعض عناصر الجيش المفكك والمدمر أصلا في بنغازي وطرابلس؛ مما دعا قادة الجيش السابقين إلى الاجتماع لدفع الخطر عن أنفسهم وعناصرهم، وإعلان ظهورهم من جديد في فبراير 2014 قبل مؤتمر غدامس للحوار السياسي الوطني، الذي كان سينعقد في 29 سبتمبر 2014 برعاية الأمم المتحدة، وحدثت التصادم بين تيار الجيش السابقين وباقي التيارات الأخرى في عملية فجر ليبيا، وانقسمت ليبيا بين الطرفين المتخاصمين، وكل طرف يحاول الاستيلاء على الحقول والموانئ النفطية ليفرض شروطه باعتبارها ورقة رابحة، واستمر هذا الوضع لعدة سنوات أخرى.

### 3- معركة طرابلس 2019:

دخلت قوات الجيش الوطني بعد 4 أبريل 2019 مدن الجبل الغربي وغريان، وبعض المدن القريبة، وصولاً إلى بعض المناطق في صبراتة وصرمان، ثم إلى بوابة السبعة وعشرين ومطار طرابلس الدولي، وكان مدعوماً من عدة دول مثل: الإمارات ومصر والسعودية وفرنسا، أما حكومة الوفاق المدعومة من تركيا وقطر، فقد ردت على هذا الهجوم من خلال قوات خرجت من الزاوية، وطردت قوات الجيش وصولاً إلى العزيزية، ثم انطلقت عملية تحشيد واسعة للكثائب المسلحة من طرابلس ومصراتة وبعض المدن الأخرى في الغرب الليبي، وحصلت عدة معارك كر وفر بين الطرفين داخل طرابلس، انتهت بالكثير من الضحايا والمصابين والدمار الكبير في البنية التحتية للبلاد.

”في هذه الأثناء قام الأتراك والروس بتقسيم البلاد، وخلق حقائقهم الخاصة على الأرض، واحتلال القواعد الليبية، والحفاظ على قواتهم المرتزقة (على الرغم من الطلب الليبي الرسمي، المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، برحيل جميع المرتزقة والقوات الأجنبية). منذ ذلك الحين، استخدمت روسيا مرتزقتها في شرق وجنوب ليبيا، ورسخ الأتراك أنفسهم بقوة في غرب ليبيا، مع وجود عسكري واستخباراتي وسياسي وتجاري مترامي الأطراف، كما أنهم يحققون تقدماً كبيراً في شرق ليبيا، حيث يُعقد منتدى أعمال تركي وخطط جارية لفتح قنصلية تركية في بنغازي، وليس هناك شك في أنه من بين جميع القوى الأجنبية، فإن الأتراك هم الذين يمارسون النفوذ الأكبر على الأرض في ليبيا اليوم.“ (ستيفاني وليامز 2023)

#### الضلع الثاني: السياسات الاستراتيجية وقت الأزمات في ليبيا:

أ-الإعلان الدستوري: صدر في 3 أغسطس 2011 جاء فيه: ”(مادة 4) تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة. (مادة 5) الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع وهي في حمة الدولة. (مادة 6) الليبيون سواء أمام القانون ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. (مادة 8) تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق، وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن.“ (المجمع القانوني الليبي)

ب-الاتفاق السياسي (اتفاق الصخيرات): الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 برعاية الأمم المتحدة، "تنص الاتفاقية على تشكيل حكومة الوفاق الوطني ويهدف إلى وضع نهاية للصراع وتحسين الوضع الإنساني والاقتصادي في ليبيا ودعم مؤسسات الدولة للسيطرة على الوضع الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة". (المجمع القانوني الليبي، 2015)

ج- ملتقى الحوار الليبي: المنعقد في 9 نوفمبر 2020، اتفق المجتمعون في ملتقى الحوار على "معالجة حالة الانسداد السياسي الحالي، وإرجاع الأمانة للشعب الليبي، من خلال عملية سياسية ليبية تؤدي إلى الانتخابات العامة في أجل معقول، مع ما يقتضيه ذلك من تحضير جدي وضروري للجوانب السياسية والقانونية والأمنية، وتوحيد المؤسسات، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمواطنين، تسمى هذه العملية السياسية الليبية بـ (المرحلة التمهيدية للحل الشامل) ويحدد معالمها البرنامج السياسي الوطني". (الأمم المتحدة 2020)

#### المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية في ليبيا:

"تسبب انقسام المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والانقسام السياسي في هدر الأموال، والتأثير على أهداف التنمية المستدامة؛ كإغلاق النفط من قبل الجطران الذي تسبب بخسارة ما يقارب عن 100 مليار دولار، وكان وراء انهيار الاقتصاد الوطني.. وهذا لا يتحقق إلا بفرض الاستقرار السياسي الذي لا يكون إلا بإنهاء الصراعات القائمة، والحد من العنف في الخطاب والتعامل، والدعوة إلى توافق وطني". (عزالدين، 2020ص594)

#### الفرع الأول: سياسات المصالحة الوطنية:

وجدت ليبيا نفسها بعد ثورة فبراير 2011 تعاني من أحداث المظاهرات السلمية، وتدخل التحالف الدولي وسقوط النظام السابق، ثم دخلت في عدة حروب أهلية مختلفة الأسباب والدوافع؛ تسببت في انتهاكات كبيرة وخطيرة في مجال حقوق الإنسان، ولم يراع فيها الأطفال والنساء وكبار السن، فكانت تستخدم طرق الفتنة وإشعال نار الحرب بكافة الوسائل الإعلامية والاتصالات؛ لعقد الاتفاقات والمصالح السياسية والاقتصادية الخاصة، بعيدا عن المصالحة الوطنية، ومتابعة المتهمين بالجرائم الإنسانية.

صدر (قانون المصالحة الوطنية) رقم 17 لسنة 2012، بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، الذي لم يخرج إلى النور، ولم تكتمل عملية بناء مؤسساته وآلياته، وظل ملفه حبيس الأدراج والرفوف داخل مكتبة المؤتمر الوطني العام؛ بسبب عدة عوامل مختلفة ساهمت في ضعف هذا القانون، الذي نُشر في الجريدة الرسمية لسنة 2012، العدد 3 السنة الأولى، ونقاط ضعف هذا القانون كما يلي:

مادة 1: «العدالة الانتقالية: مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية، التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا، وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع. (المجمع القانوني الليبي)

يفتقد هذا القانون للشمول، وحدد تخصصه بالانتهاكات التي قام بها النظام السابق في نطاق فترة حكمه، وهذا القانون غير معني بالانتهاكات التي حصلت من جهات وأشخاص غير رسميين مثل: الجماعات الإسلامية في التسعينات . (المجمع القانوني الليبي)

مادة 3: يهدف هذا القانون إلى ما يلي: ” ترسيخ السلم الاجتماعي، ردع انتهاكات حقوق الإنسان، بث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة، تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، توثيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وحفظها، ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة، تعويض الضحايا والمتضررين، تحقيق مصالحات اجتماعية . (المجمع القانوني الليبي)

” حصر القانون أهدافه في سبعة نقاط ليس من بينها كشف الأشخاص المرتكبين للانتهاكات، بل استبدال هذا الهدف بتحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا بُعد عن مفهوم العدالة الانتقالية وارتباطه بالإفلات من العقاب، ويبدو أن المشرع عند صياغته لهذا القانون كانت الفكرة الحاكمة في ذهنه، هي التعويض المالي فقط كوسيلة لجبر الضرر، وهو لم يستعمل مصطلح جبر الضرر، بل استعمل بدلا عنه تعويض الضحايا والمتضررين . (الشوماني، 2023 ص7)

مادة 4: «تنشأ هيئة وطنية تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، تتبع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت مقرها مدينة طرابلس، ويكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، على أن يكون لها فرع في كل دائرة مجلس محلي وتختص بما يلي:

1- تقصى الحقائق حول الوقائع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الفترة المشار إليها في المادة 2 واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها، بما في ذلك التوصية بإحالة المسؤولين عن ارتكابها إلى القضاء المختص.

2- دراسة وتحقيق الوقائع ذات الطبيعة الجماعية وأعمال العنف والاعتداء الممنهج، أو العشوائي من جماعات أو تشكيلات نظامية أو غير نظامية، والأضرار التي لحقت بالأرواح والأعراض أو الأموال بسببها.

3- إعداد تقرير عن كل واقعة تُعرض عليها، على أن يشمل التقرير ما يلي:

أ- بياناً وافياً بالوقائع مدعوماً بالأدلة.

ب- النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال الدراسة والتحقيق متضمنة تحديداً دقيقاً للمسؤولية والأشخاص ذوي العلاقة بها.

ت- ما قامت به الهيئة في سبيل محاولات الصلح بين الأطراف.

ث- توصيات الهيئة بشأن طرق معالجة الأمر، أو حل المنازعات بما في ذلك التوصية بإحالة أشخاص أو وقائع إلى المحاكم المختصة.

1- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري والكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول المناسبة بالنسبة لمن لم تثبت وفاتهم.

2- تقديم مقترحات بتفعيل عملية نزع السلاح، وتسريح المقاتلين، ودمجهم في المجتمع.

3- تنمية وإثراء سلوك الحوار، وإرساء مقومات المصالحة؛ دعماً للتحول الديمقراطي، والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، والتعريف بأداء الهيئة واختصاصاتها .  
(المجمع القانوني الليبي)

نص القانون على تشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ولم يرد ضمن اختصاصات اللجنة العمل على حث الجناة على الاعتراف وطلب الصفح من الضحايا، كما حدث في التجربة الرواندية وغيرها من التجارب، والقانون لكونه جاء في سياق محاكمة

نظام سابق، أكثر من كونه قانوناً للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، لم يحقق أي نتائج عملية على الأرض، وظلت العدالة الانتقالية غاية بعيدة المنال؛ لأنه تم سلوك طريق خاطئ لا يقود لتحقيق هذه العدالة“. (الشوماني، 2023، ص8)

### الفرع الثاني: سياسات العمل والمرتبات والأجور:

قبل الثورة الليبية بعام صدر قانون رقم 12 لسنة 2010 بشأن (علاقات العمل)، ونشر في 28 يناير 2010، وهو ساري المفعول مع بعض التعديلات، وعند صدوره ألغى قانون رقم 15 لسنة 1981 بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين، وألغى قانون رقم 55 لسنة 1976 بإصدار قانون الخدمة المدنية، وألغى قانون رقم 58 لسنة 1970 بشأن العمل، من خلال هذا القانون ارتفعت معدلات الأجور في ليبيا، وتحسن الوضع المعيشي بعض الشيء، ولكن هذا لم يكف لإصلاح الحالة المعيشية للمواطن الليبي.

بعد 2011 وانتهاء النظام السابق، كانت أهم المطالبات الشعبية هي تحسين المعيشة، وزيادة الأجور، وإصلاح الوضع الاقتصادي، ولكن البلاد كانت في حالة فوضى وانفلات أمني، وانقسام مؤسسي، لم تتمكن السلطات المختصة من تلبية متطلبات المجتمع، وازداد الوضع سوءاً، إلا في بعض القرارات الحكومية، من خلال قرار 148 لسنة 2012 بشأن رفع مرتبات العاملين باللجنة الأمنية العليا، وقرار 642 لسنة 2013، بشأن زيادة مرتبات العاملين في الوحدات الإدارية العامة بالدولة.

جدول (2) يوضح تطور القوانين والتشريعات في فترة 2010-2023. حاولت الحكومات المتعاقبة إصلاح منظومات العمل والمرتبات والأجور في ليبيا، فكانت أهم المحطات هي قانون علاقات العمل 2010، الذي ساهم في رفع معدلات الأجور والمعيشة، ثم جاء قانون 18 لسنة 2023 بشأن مرتبات الموظفين الوطنيين بالجهات الممولة من الخزنة العامة (جدول المرتبات الموحد) الذي ساهم بشكل كبير في رفع معدلات الأجور والمرتبات، لتصل أحياناً إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف المرتب السابق، وكذلك قانون رقم 16 لسنة 2023 بشأن تحديد الحد الأدنى للمرتبات والأجور بقيمة أدنى (1000 دينار) للقطاعات والمؤسسات العامة والخاصة العاملة في ليبيا.

## جدول (2)

يوضح تطور سياسات العمل والمرتبات في ليبيا من 2010 – 2023.

الدرجة	البيان	ت
قانون	قانون رقم 12 لسنة 2010 بشأن إصدار قانون علاقات العمل	1
قرار	قرار رقم 148 لسنة 2012 بشأن رفع مرتبات العاملين باللجنة الأمنية العليا المؤقتة	2
قرار	قرار رقم 641 لسنة 2013 بشأن زيادة مرتبات العاملين في الوحدات الإدارية العامة بالدولة	3
قانون	قانون رقم 4 لسنة 2015 بشأن تعديل نص المادة 164 من القانون رقم 12 لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل	4
قانون	قانون رقم 3 لسنة 2015 بشأن مرتبات أعضاء مجلس النواب الليبي والحكومة الليبية	5
قانون	قانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن الجامعات	6
قانون	قانون رقم 4 لسنة 2018 بشأن مرتبات العاملين بقطاع التعليم وحقوقهم ومزاياهم	7
قانون	قانون رقم 5 لسنة 2018 بشأن قوة الشرطة وتعديلاته	8
قانون	قانون رقم 4 لسنة 2020 بشأن تعديل القانون رقم 2 لسنة 2018 بشأن الجامعات	9
قانون	قانون رقم 18 لسنة 2023 بإصدار قانون مرتبات الموظفين الوطنيين بالجهات الممولة من الخزينة العامة وتقرير بعض الأحكام (جدول المرتبات الموحد)	10
قانون	قانون رقم 34 لسنة 2023 بتعديل حكم في قانون مرتبات الموظفين الوطنيين في الجهات الممولة من الخزينة العامة، وتقرير بعض الأحكام بقانون رقم 18 لسنة 2023	11
قانون	قانون رقم 16 لسنة 2023 بشأن تحديد الحد الأدنى للمرتبات والأجور	12

### المجمع القانوني الليبي:

ورغم كل هذه القوانين والقرارات برفع معدلات المرتبات والأجور، إلا أن قرارات الحكومة التي سبقت تعديل المرتبات والأجور، برفع سعر بيع العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي من مصرف ليبيا المركزي بقيمة 1 دولار تعادل 3,60 سنتة 2020، ثم ارتفع 1 دولار تعادل 4,50 د.ل سنتة 2022، ثم إلى 1 دولار تعادل 6,15 سنتة 2024، ساهم في عدم الاستفادة الاقتصادية والمعيشية للمواطن من رفع معدلات المرتبات والأجور؛ مما ترتب عليه تغيير في الأرقام فقط، وليس تغيير في تحسين الحياة والمعيشة للمواطن الليبي.

## الفرع الثالث: سياسات دعم زواج الشباب:

### صندوق تيسير الزواج:

أنشئ وفق القرار رقم (119) لسنة 2012 صندوق يسمى صندوق دعم الزواج، تكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة بتبعية لوزارة الشؤون الاجتماعية، ثم نقلت بموجب القرار رقم (307) لسنة 2021 تبعية صندوق دعم الزواج، من وزارة الشؤون الاجتماعية لوزارة الشباب بحكومة الوحدة الوطنية، ليتم تعديل تسمية الصندوق من دعم الزواج إلى تيسير الزواج بموجب القرار رقم (540) لسنة 2021، على أن تكون اختصاصاته متمثلة في الآتي:

1. مساعدة الراغبين في الزواج، في توفير السكن المناسب، وإجراء الصيانة اللازمة، وشراء الأرض الصالحة للبناء، بالتنسيق مع الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة.
2. الارتقاء بالوعي الأسري لدى أفراد المجتمع، والسعي لمعالجة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بتكوين الأسرة.
3. المساهمة في تنفيذ السياسات الاجتماعية والسكانية للدولة، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة، عن طريق القيام بحملات التوعية والأنشطة والبرامج المتنوعة.
4. تشجيع الزواج بين الليبيين والليبيات؛ للمحافظة على التماسك والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع، والعمل على إزالة العقبات التي تعيق ذلك.
5. تقديم الدعم المالي للمقبلين على الزواج، بمراعاة الضوابط المحددة بموجب التشريعات النافذة.
6. الحد من ظاهرة زواج الأجانب، وتقديم التوعية بالآثار الاجتماعية المترتبة عليها.
7. دعم برامج الأفراح الجماعية حسب الإمكانيات المتاحة للصندوق. (وزارة الشباب الليبية، 2012)

نحو بناء أسرة ليبية متماسكة ومستقرة:

”لتحقيق الاستقرار العائلي في المجتمع، من خلال برامج الإرشاد والتوجيه الأسري، والرعاية اللاحقة للزواج، والقيام بحملات التوعية والثقافية والاجتماعية، تعرف على صندوق تيسير الزواج في أرقام:

- 100,000 شاب وشابة مستفيدين من المنحة.
- 50,000 أسرة مستفيدة من المنحة.
- 2 مليار دينار أكثر من 2مليار دينار ليبي.
- 128 بلدية داخل ليبيا“ . (صندوق تيسير الزواج، 2012).

### تمكين المواطنين وتيسير زواجهم:

تقديم المنح المالية لمواطني الدولة من ذوي الإمكانيات المحدودة؛ لإعانتهم على تكاليف الزواج.

#### 1- المتأخرون في سن الزواج:

ممن تجاوز سن الخامسة والثلاثين وتعسر زواجه؛ بسبب تكاليف الزواج.

#### 2- ذوي الاحتياجات الخاصة:

لضمان حقوق متكافئة تحقق لهم السعادة، وترفع من مستوى استقلاليتهم وفاعليتهم داخل المجتمع.

#### 3- يتامى الأب والأم:

لضمان توفير الرعاية الكاملة والدائمة، التي تحقق لهم الحماية والرعاية والأمان النفسي، والاستقرار الأسري.

يقول الخبير الاقتصادي الليبي الدكتور سعيد رشوان: «أن المبادرة قد يراد بها الخير نظرياً لكن آثارها العملية لن تكون على نفس المأمول منها، على اعتبار أن الشباب في ليبيا بحاجة اليوم إلى مساكن وفرص عمل ودخل ثابت وخلافه.. لو أن الحكومة أكثر رشداً عملت على تأمين تلك الأولويات للشباب؛ من أجل بناء الأسرة المتماسكة. بينما تيسير الزواج بالنسبة للشباب بدون وجود دخل ثابت ومساكن وغير ذلك لا يحل أزمة الشباب، بل إنه يعرض المجتمع لعدم الاستقرار وزيادة نسب الطلاق أيضاً“ . (محمد فرج، 2021)

### المبحث الثالث: المعالجات والحلول للسياسات الاجتماعية في ليبيا بعد 2011

إن السياسات الاجتماعية تعتبر أحد الأعمدة الرئيسية، التي تساهم في بناء مجتمعات قوية ومستقرة، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة الحياة، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وبعد عام 2011 واجهت ليبيا تحديات جسيمة، على صعيد تنفيذ السياسات الاجتماعية؛ مما ساهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، في ضوء الوضع

الراهن فإن من المهم دراسة وتحليل المعالجات الممكنة لتصحيح السياسات الاجتماعية، وبناء نموذج متكامل وإيجابي يحقق التنمية المستدامة، في هذا السياق، سيتناول هذا المبحث أبرز الخطوات المعالجة للمشكلات الحالية للسياسات الاجتماعية، والطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الإدماج الاجتماعي، وتعزيز قدرة البلاد على تجاوز الأزمات، وإعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث سيتم مناقشة إخفاق تنفيذ السياسات الاجتماعية، ودراسة المطالب والأحداث والتدخلات التي شهدتها البلاد، بالإضافة إلى إجراء مراجعة سياسية تتناول العوامل المؤثرة والرؤى المستقبلية، وفي ختام هذا المبحث سيتم تقديم الحلول المقترحة، التي من شأنها أن تساهم في إعادة تصحيح مسار السياسات الاجتماعية، بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وتتضح أهمية طريقة الإدماج الاجتماعي، كعنصر أساسي في أي جهود لتحسين السياسات الاجتماعية في ليبيا، حيث تساهم في تعزيز وحدة المجتمع واستقراره، ويعكس التزام الحكومة بحماية حقوق جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، ويسمح الإدماج الاجتماعي بضرورة التعامل مع التحديات والمشكلات من منظور شامل؛ يضمن تنوع الحلول وتعدد جهات النظر. تحتاج ليبيا إلى إطار عمل يركز على تحقيق الإدماج الاجتماعي، والتفاعل بين مختلف أطراف المجتمع، الأمر الذي يسهل التفاهم والتعاون بين الأفراد والمؤسسات، ويعزز من التماسك الاجتماعي.

#### المطلب الأول: إخفاق تنفيذ السياسات الاجتماعية في ليبيا:

المشكلة الأساسية في ليبيا، هي عدم القدرة على تنفيذ السياسات الاجتماعية بالعدالة في التوزيع، والإنصاف بين أفراد المجتمع في كافة المكونات الاجتماعية والمناطق السكانية؛ مما تسبب في تردي الأوضاع الاجتماعية، وتراكم المتطلبات الإنسانية والاقتصادية، وتوقف استمرار الحياة الطبيعية للمواطن، وتعرضه لكافة أنواع وأصناف المهانة الاجتماعية والإنسانية وارتفاع مستوى التدهور الصحي للأفراد، وعدم توفر أبسط معايير وشروط الأمن والأمان المجتمعي داخل التجمعات الاجتماعية، وانقسام البناء الاجتماعي المؤسسي داخل الدولة الواحدة، وإن أهم الإخفاقات التي تعرضت لها ليبيا بعد 2011 هي:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي: وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية الفرص الاقتصادية.

2- عدم الاستقرار السياسي: الذي له تاريخ في ليبيا يتميز بضعف الإدارة والقطاعات،

- وفقدان الثقة في المؤسسات الحكومية؛ بسبب كثرة الفساد والانقسام فيها.
- 3- تحديات البنية التحتية: سوء الطرق، وصعوبة الوصول إلى المياه النظيفة، وقلّة خدمات الرعاية الصحية والكهرباء.
- 4- حقوق الإنسان واللاجئين: لا تزال الانتهاكات مصدر قلق؛ بسبب العنف الاجتماعي في ليبيا، أما اللاجئين من البلدان الأخرى، فهم يشكلون ضغطاً على موارد البلاد وبنيتها التحتية.
- 5- الأمن: توجه ليبيا لتحديات أمنية كبيرة، مثل: الصراعات المسلحة، والقرصنة، وتجارة المخدرات.
- 6- البيئة: تواجه ليبيا مشكلات عديدة؛ بسبب إزالة الغابات وكثرة التلوث المتزايد.
- لا توجد في فترة ما بعد 2011 سياسات اجتماعية مهمة تستحق التكلم عنها، بحكم الانقسامات والصراعات السياسية التي حصلت فيها، ولكن بالمجمل يمكن أن نقول هناك سياسات اجتماعية في المجال الإنساني، والمساعدات هي الغالبة؛ بسبب كثرة النازحين الليبيين، تصل أحياناً إلى مدن بأكملها أو جزء منها.

#### المطلب الثاني: المطالب والأحداث والتدخلات:

كانت المطالب الاجتماعية والاقتصادية، التي نادى بها الأفراد في بداية 2011 عن طريق الاحتجاجات في أغلب مناطق ليبيا، والمطالبة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، هي بداية التوترات الاجتماعية والإنسانية، التي ساهمت الحكومة في ذلك الوقت بتفاقم الأوضاع الاجتماعية فيها، ولم تستطع احتواء هذه المطالب بالإصلاح، وتعديل السياسات الاجتماعية، وبدلاً من ذلك استخدمت القوة المفرطة لتكثير الأفواه المطالبة بالإصلاح، وأجبرت الأفراد على السكوت والرضى بهذا الواقع المعيشي السيء، ولكن مع إصرار الناس على المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، رُفِع من سقف المطالب إلى المناداة بسقوط النظام القائم، فجاء التدخل الدولي دون دراسة وتنظيم، وتسبب ليس في سقوط النظام فقط، بل أيضاً انهيار الدولة بالكامل ومؤسساتها وتفكك المجتمع، وترك الأفراد والمكونات الاجتماعية تتخبط، وتدمر ما تبقى من مقدرات وإمكانات بين حرق وسرقة واستيلاء، ثم جاء التدخل الإقليمي والخارجي، بحجة الدفاع عن قرابة الدم والأخوة بين شعوب المنطقة، وأشعل حرباً أهلية بين أبناء الوطن الواحد، وارتفعت فاتورة الدم والمال والخراب إلى ما لم يتوقعه أحد، فكانت المأساة عظيمة بين أفراد المجتمع الليبي، وكل مواطن كان له نصيب في هذه الفاتورة الباهظة.

### المطلب الثالث: المراجعة السياسية في ليبيا:

مرت ليبيا قبل 2011 بنظام جماهيري منغلق ومحدد التوجهات، ولا يقبل التدخل في شؤونه الداخلية أبداً، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وفرض سياساته العامة وسياساته الاجتماعية على كافة أفراد المجتمع الليبي لمدة تزيد عن أربعين سنة؛ مما طبع توجه عام لدى المجتمع الليبي، في إنشاء طريقة فهم للحياة السياسية والاجتماعية، حيث ألفت بظلالها على أفكار الأفراد والمكونات الاجتماعية، وانبثت أساسيات ومسلمات سياسية واجتماعية لا يمكن الابتعاد عنها، أو تغييرها إلا بضريبة مرتفعة من الدماء والأموال، فمن هنا وبعد سقوط النظام الجماهيري، وقيام نظام دولة ليبيا الجديدة، وصدور الإعلان الدستوري للمجلس الانتقالي، وفتح باب الانتخابات الديمقراطية، وتأسيس الأحزاب والتكتلات، التي لم يعرفها الليبيون طيلة أكثر من أربعة عقود، تبين أن المواطن الليبي لم يتمكن من استيعاب مفهوم الديمقراطية الحديثة، وأن هذه الأحزاب والتحالفات يمكن أن تتغير وتتبدل حسب المصالح والتحالفات، لهذا لم يعد الفرد يثق في أي حزب أو كتلة سياسي يدعو الأفراد إلى الإيمان به أو تصديقه.

عقب أول انتخابات عامة تقودها ليبيا في 2012/7/7، التي أدت إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام، كانت المشاركة السياسية للأحزاب والأفراد المستقلين جيدة، وتدعو إلى التفاؤل، وما أن بدأ المؤتمر الوطني العام أعماله حتى قلب كافة التوقعات، التي تفاءلت بقدمومه لأنهاء معاناة المجتمع، وأثبتت النقاشات السياسية داخله إلى وجود تغيير في شكل التحالفات الحزبية، التي أقرها المجتمع في صندوق الانتخابات، وأخذ ينحو المؤتمر بتوجه انتقامي من خلال إصدار قانون العزل السياسي، في حين يناقض نفسه بإصدار قانون المصالحة الوطنية في ليبيا الهش أصلاً، من خلال ما بينا سابقاً من ضعف وفشل في التطبيق، ولم يقيم المؤتمر الوطني العام بتسليم صلاحياته، إلى مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب في 2014 حتى هذه اللحظة سنة 2024، وقام بتغيير اسمه إلى المجلس الأعلى للدولة، واستغل مكانته لتمرير مصالحه وأهدافه؛ مما تسبب في انقسام المؤسسات العامة في ليبيا، وكذلك لم يقيم مجلس النواب بإقامة انتخابات حرة ونزيهة لتسليم السلطة إلى مجلس جديد، وبقي في مكانه لمدة عشر سنوات متتالية.

استمر انقسام الحكومات داخل ليبيا بعد، 2014 فكانت هناك حكومة في طرابلس وأخرى في بنغازي؛ لتسيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وازداد التوتر بين الطرفين من أبناء الوطن الواحد، وحاولت كل حكومة أن تفرض نفسها

على الأخرى، وتكرر النزاع والصراع بين الأطراف الليبية من أجل السلطة والقيادة في ليبيا، وساهمت جماعات المصالح والضغط في إنشاء تحالفات سياسية، من خلال توافق فكري، واتفاقات عملية بين الأطراف الليبية حول تأييد أفكار معينة؛ بهدف التأثير على مخرجات العملية السياسية والاجتماعية، من خلال اتفاق الصخيرات 2015، وملتقى الحوار الليبي 2020، فكان الضحية هو المواطن المغلوب على أمره، الذي لا يملك قوته وأمنه وحرية.

مما سبق يتبين لنا أن رسم السياسات الاجتماعية في ليبيا، حدثت به فجوة كبيرة بين صناعة السياسات وتطبيق السياسات، رغم محاولات الدولة تكثيف جهودها في معالجة الموضوع الاجتماعي بأبعاده، مثل: الفقر، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية، وحاولت الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة، رسم سياسات اجتماعية تتوافق مع الأمر الواقع، من حيث الوضع الأمني المتأزم والحياة الاجتماعية المتأثرة بما يجري، وكذلك الانقسام السياسي والاقتصادي المتدهور، شرقا وغربا وجنوبا، رغم ذلك فإن الأمر يزداد سوءا في كل محاولة لإصلاح السياسات؛ بسبب قوة وحجم الحروب والمعاناة والكوارث الإنسانية التي حدثت في ليبيا.

إن ضعف المؤسسات والقطاعات في ليبيا (الكثير منها تعرض للتدمير والسرقة، أو استغل لغرض آخر) هو السبب الرئيسي في عدم القدرة على تطبيق السياسات الاجتماعية، لكي تتمكن من التخلص من الأزمات والكوارث الكبيرة التي حدثت في المجتمع، وأن بناء النظام هو مشروع هيكل كبير، يحتاج إلى مؤسسات رسمية وغير رسمية، تلبي احتياجات الحاضر وتمهد للأجيال القادمة الحصول على احتياجاتها، من خلال المنظومات والترشيد في الأنفاق والاستهلاك والاستثمار.

#### المطلب الرابع: المعالجات والحلول (طريقة الإدماج الاجتماعي):

أن التنمية الاجتماعية هي مسؤولية يتحملها المجتمع كافة والحكومة على حد سواء من خلال منهجيات وآليات ترسم وتنفذ وتنسق وتقيم السياسات الاجتماعية في ليبيا، مع عدم كثرة التعويل على المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، إلا في حالات تحتاجها الخطة المتبعة، وتدعم نجاح مسار عمل وتنفيذ السياسات الاجتماعية، ويبقى المسؤول الأول على البرامج التنموية الاجتماعية هو المجتمع والحكومة.

إن مفهوم طريقة الإدماج الاجتماعي يشير إلى مجموعة من السياسات والإجراءات، التي تهدف إلى دمج جميع فئات المجتمع بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة،

في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والحكومي، من خلال لقاء صناع السياسات الاجتماعية والمؤسسات المنفذة والمواطن، وتعتبر هذه الطريقة ضرورية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين، كما تهدف طريقة الإدماج الاجتماعي إلى تعزيز الشعور بالمواطنة والمشاركة الفعالة في المجتمع، من خلال توفير الفرص العادلة، والتخلص من العوائق التي تعيق التقدم والتنمية. والإدماج الاجتماعي هو عملية تهدف إلى إدماج الأفراد والمجموعات المحرومة في المجتمع؛ ليصبحوا عناصر فاعلة ومؤثرة، حيث يعتمد هذا المفهوم على توفير الفرص المتساوية، في مجالات التعليم والعمل والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، كما ينطوي الإدماج الاجتماعي على تعزيز التفاعل بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتفكيك الحواجز الثقافية والاقتصادية، التي قد تعوق انخراط الأفراد في المجتمع.

#### أولاً: التخطيط:

أن المخططات التنموية هي أولى أدوات تخطيط السياسات الاجتماعية، حيث تساهم في تنسيق المخطط الاقتصادي والاجتماعي التنموي في ليبيا، وأن صياغة كل مخطط من المخططات يفتح المجال لإجراء حوار عام وشامل بالتفكير الجماعي في آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واكتساب الخبرات من المشكلات المتراكمة أثناء الإعداد والتخطيط والتنظيم، وأيضاً عند المتابعة والتقييم، فالمخطط له أساليب متعددة بمنهج واقعي؛ هدفه التأثير على الأحداث وضبط مسارها، وهو أداة رقابة وتوجيه للمستجدات في سلوك المجتمع حتى يمكن إصلاح ثقافته، ونبذ المورثات السلبية التي تضر بالأفراد، وتحديث المجتمع يؤدي إلى زيادة الدخل المعيشي، والقضاء على البطالة والجهل والفقر، وإرساء قواعد العدل والمساواة بين الأفراد.

إن عدم التمييز والتفريق بين الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي؛ يؤدي إلى نجاح كل منهما معا بالتعاون مع الآخر، وإعداد المخططات التنموية ترفع من القدرة على فهم وضبط طريقة عمل آليات المؤسسات، وأدوات التخطيط، والأطراف المؤثرة في المكونات الاجتماعية، التي تدعم نجاح إقرار السياسات الاجتماعية في ليبيا، وتفتح المجال إلى ضرورة التناغم التدريجي، مع البدء في تنفيذ عمليات التخطيط المعتمدة على احتياجات سوق العمل، والاقتصاد المفتوح، والدولة المدنية، بالانفتاح والتحول نحو الاقتصاديات العالمية المتقدمة، بدعم التجارة ورأس المال وفتح المنافذ والحدود.

التخطيط الصحيح من خلال جوهر منطق اقتصاد السوق، يجعل مؤسسات الإنتاج توافق على إدارة وتوجهات المخطط، وتستجيب لأهدافه التنموية التي وضعت من أجل

رفاهية المجتمع، وحمايته من الفقر والبطالة، مع ضرورة مراعاة حرية الاختيار الاقتصادي لدى المواطنين، وذلك من أجل عدم طمس القدرات الإبداعية والمتنوعة والمتطورة، بين المؤسسات التجارية والإنتاجية والخدمية.

ثانياً: طريقة إعداد التخطيط التنموي:

توضح هذه المرحلة مهام القطاعات المسؤولة عن عمليات التخطيط والمعاملات المتبعة، عند إعداد المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توضيح المراحل والمؤسسات النظامية، التي تمر بها الإجراءات الإدارية عند إعداد المخططات، وأن رسم السياسات الاجتماعية والمخططات التنموية، من مهام وزارة التخطيط بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 137 لسنة 2012، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة التخطيط، وتنظيم جهازها الإداري، يكلفها بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال التخطيط، كما تتولى رسم السياسات والاستراتيجيات بما يحقق التنمية المستدامة لأفراد الشعب الليبي، ويتم تنظيم إجراءات المخططات التنموية وصياغتها، من خلال قرارات ولوائح وبرامج لمجلس الوزراء، الذي يحدد الفترات الفنية والاستشارية على الاتجاهين الوطني والمحلي، ووضع جداول زمنية مرنة، قابلة للتعديل أثناء تنفيذ السياسات الاجتماعية، وتتلخص في أربع مراحل رئيسية هي: تقييم نتائج السياسات الاجتماعية السابقة، إعداد السياسات الاجتماعية، التنسيق الاستشاري، تنفيذ السياسات الاجتماعية.

”تنتج السياسات الاجتماعية من إجراءات وآليات سياسية، تصاغ وتنفذ استجابةً لاحتياجات الإنسان الأساسية، كما تنتج من قرارات تتخذ على الصعيدين الوطني والمحلي؛ من أجل تنمية أكثر فعالية للموارد البشرية اللازمة؛ لإحداث التغييرات الضرورية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.“ (حمزة، 2002)

1-تقييم نتائج السياسات الاجتماعية السابقة:

تختص الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي التابعة لوزارة التخطيط، من خلال القرار رقم 137 / 2012 في المادة السادسة الفقرة التاسعة أن: إعداد خطط التنمية متوسطة المدى والسنوية من واقع الخطة طويلة المدى، وفي ضوء نتائج الدراسات وتقارير المتابعة، والتقييم لمعدلات الأداء، والتنفيذ للخطط السابقة، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

” تختص الإدارة العامة لمشاريع الميزانية والمتابعة والتقييم: بإعداد التقارير الدورية، التي تتضمن استعراض الإنجازات المحققة والمتوقع تحقيقها في ضوء أهداف وسياسات خطة التنمية، والصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع، والاقتراحات المناسبة لتحسين الأداء وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

والجدير بالذكر أن مكتب المراجعة الداخلية بوزارة التخطيط: يختص بإعداد تقارير ربع سنوية، حول الإدارات والمكاتب والوحدات الإدارية، فيما يتعلق بنتائج أعمال التدقيق الداخلي، ونقلها إلى الوزير بعد اطلاع وكيل الوزارة عليها. (المجمع القانوني الليبي)

## 2- إعداد السياسات الاجتماعية:

مرحلة إعداد السياسات الاجتماعية، من اختصاصات الوزارات المعنية، والقطاعات التابعة لها، والمسؤولين فيها، مثل: وزارة التخطيط التي تُعد الدراسات والتوقعات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة، على أسس فنية واقتصادية، وتنفيذ الخطط متوسطة وطويلة المدى، وتسعى إلى تحقيق الأهداف العامة، التي وضعتها الحكومة، وتشغل الوزارات والإدارات والمؤسسات المعنية على إعداد التقارير المطلوبة من خلال لجان اقتصادية واجتماعية من كافة القطاعات التي تم تكليفها لهذا الموضوع، وتغطية الخطط ذات المدى المتوسط والطويل، والمعاملات الإجرائية والمالية؛ لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

كما تقوم البلديات المحلية بإعداد تقارير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، بمساعدة القطاعات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد تقارير التقييم والتشخيص الخاصة بكل بلدية أو مناطق جغرافية، لها خصائص ديموغرافية واقتصادية واجتماعية خاصة بها، وهذه التقارير التقييمية تركز على قواعد، بداية لصياغة متطلبات التنمية على المنظور البلدي، وتشخص المشروعات البلدية والوطنية، التي يمكن اعتمادها في المخططات التنموية.

تتم المقارنة بين اقتراحات القطاعات والبلديات، قبل صياغة المضمون النهائي للمخططات التنموية، ويتم اختيار الأنسب، ثم يقدم للحكومة التي تفصل بين البدائل والخيارات الجيدة، وتتمتع هذه الاستشارات والجلسات أهمية كبيرة، باعتبارها تضم حول نفس الحلقة مندوبي البلديات والقطاعات، وتساهم في تقريب وجهات النظر، نحو الأهداف العامة للحكومة وبرامج البلديات؛ لتحقيق الضروريات والتوازن الاجتماعي في للدولة للمدى المتوسط والطويل.

### 3-التنسيق الاستشاري:

يتمتع إعداد المخططات التنموية بميزة خاصة تأتي من خلال التنسيق والاستشارات، التي ترافق محطات الإعداد ونشاطات الانتقالات والمقابلات بين القطاعات والبلديات (التكيف الهيكلي)؛ من أجل التوضيح والتوافق حول المخططات التنموية، حتى يحظى البرنامج بإجماع كبير بين الأطراف من خلال الآتي:

أ-الاستشارات البلدية: وتتركز حول توضيح النقاط الرئيسية للتنمية المحلية.

ب-الاستشارات الوطنية: وتتمحور حول الاتجاهات الرئيسية، التي سوف تعتمد عليها المخططات التنموية.

ج-استشارات محتوى المخطط نفسه: وتعلق بإجراءات أعتها لجان القطاعات، ولجان الوزارات المعنية.

إن اللجان الاستشارية للبلديات والقطاعات والوزارات، عندما تعمل بفكرة إيجاد الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال طرح الآراء وتقييم السياسات السابقة قبل اعتماد السياسات المستقبلية، استنادا إلى تعميمات أعدتها الوزارات المعنية والقطاعات؛ لتوضيح أهم النقاط التي تهتم مؤسسات داخل الوزارات المعنية؛ مما يساهم في إدخال كافة الجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول البرامج المطروحة، من جهات نظر مختلفة، وهذا الاتجاه يفتح المجال أمام كافة شرائح المجتمع المدني، مثل: الأحزاب، والمنظمات، والنقابات، حول زيادة النقاش وإشراك التفكير في المخططات التنموية في ليبيا، حتى تصبح هذه الاستشارات والنشاطات جزءا إيجابيا في الحوار المجتمعي للتجمعات الاجتماعية.

#### 4 - تنفيذ السياسات الاجتماعية:

عند الانتهاء من النقاشات والاستشارات، تأتي مرحلة الفصل لدى الحكومة لإقرار الوثيقة النهائية لبرامج المخططات التنموية، قبل اعتمادها في مجلس النواب؛ من أجل الحصول على الموافقة الشرعية، من خلال تشريعات وقرارات ولوائح، للبدء في مرحلة التنفيذ.

إن هذا الأسلوب (الإدماج الاجتماعي) في إعداد المخططات التنموية في ليبيا؛ يهدف إلى بناء أواصر القرابة الاجتماعية، وإحياء الروابط المشتركة بين أبناء الشعب الواحد بمشاركة العديد من الكفاءات الوطنية، في صنع أهداف السياسات العامة والسياسات الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة والمعيشة، فإنه يخلق توجها عاما منفتح على

المستقبل، يدعم التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بثلاثة اتجاهات رئيسية، وهي:

أ-الاتجاه المحلي: الذي يظهر في طريقة إعداد المخططات التنموية في ليبيا، ويأتي من خلال التوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، ويعكس رغبة الحكومة في مراعاة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة أو بلدية، ويفسح المجال للمشاركات الفاعلة للمكونات الاجتماعية والبلديات، وتوضيح التوجهات لصياغة محتويات المخططات التنموية.

ب-الاتجاه الاستشاري الجماعي: الذي يهدف إلى توسيع مبدأ المشاركة في تنظيم الشؤون العامة، وإلى تهيئة الأطراف الفاعلة لتحقيق الأهداف المشتركة.

ج-الاتجاه الاستراتيجي: الذي يعتمد على تحليل الدراسات والمؤسسات الاستراتيجية، التي تأتي قبل إعداد المخططات التنموية؛ لتصبح رؤية جديدة للمخطط، مع مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية على الصعيد العالمي.

ثالثا: وزارة التخطيط الاستراتيجي:

اعتمدت وزارة التخطيط من خلال القرار رقم 137 / 2012، الذي اعتمد الهيكل التنظيمي، واختصاصات وزارة التخطيط، وتنظيم جهازها الإداري، وكذلك من القرار رقم 100 لسنة 2021 بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي، واختصاصات وزارة التخطيط، وتنظيم جهازها الإداري، وتختص من خلال المادة الثانية بما يلي:

1- اقتراح رؤية عامة للدولة الليبية، تشمل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والمؤسسية، تحدد لها أهداف وسياسات واستراتيجيات واستثمارات كإطار عام، يسترشد به عند إعداد الخطط التنموية.

2- اقتراح الخيارات الاستراتيجية كبداية لمسارات التنمية وتقييمها، عند وضع استراتيجية التنمية والسياسات العامة المحققة لها.

3- وضع الخطط والبرامج التنموية، وتحديد أولويات التنفيذ للمشروعات التي تضمنها الخطة الكلية، ووضع البرامج التنفيذية لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

4-التنسيق بين مختلف مستويات التخطيط المحلي، والأقاليم الاقتصادية، والمستوى

الكلية، بما يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة.

5-دراسة ومراجعة مشروعات الخطط التنموية، على المستوى القطاعي والأقاليم الاقتصادية، في ضوء الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة، وصياغتها في صورة خطة عامة للاقتصاد الوطني.

6-تحديد المجالات الواعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يتلاءم مع تطور ونمو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل.

7-المراجعة والاعتماد الفني لمشروعات، وخطط، وبرامج تطوير، وبناء القدرات المؤسسية، والتنمية البشرية، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للتنمية المتوازنة والمستدامة.

8-دراسة وتقويم ما حققه تنفيذ الخطط، من خلال المتابعة السنوية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات، بالتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية بالتنفيذ، بما يتماشى مع أبعاد ومتطلبات التنمية المتوازنة والمستدامة. (المجمع القانوني الليبي)

كما توجد في وزارة التخطيط إدارة تسمى (إدارة التطوير الاقتصادي والاجتماعي) تختص بما يلي:

- 1 - إعداد نشرة المؤشرات الاقتصادية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- 2 - المشاركة في تحليل ودراسة المتغيرات الإقليمية والدولية، وبيان أثرها على التنمية واقتراح السياسات لمواجهةها.
- 3-مراجعة وتقييم التشريعات، ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والوزارات ذات الأثر الاقتصادي، وتحليلها ومتابعة أثرها على التنمية.
- 4 - تهيئة المناخ الاستثماري؛ من أجل تفعيل دور القطاع الخاص؛ ليقوم بدوره في عملية التنمية، والإسهام في محاربة البطالة.
- 5-العمل على اقتراح السياسات، التي تساهم في إشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية، وبما يعزز ويحقق الاستقرار والتنوع الاقتصادي
- 6-إعداد الدراسات عن الموارد الطبيعية في المناطق، واقتراح إمكانيات وآليات تنميتها.
- 7-إعداد الدراسات والأبحاث حول المؤسسات الاقتصادية؛ لإعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي لها.

- 8- اقتراح السياسات والبرامج للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.
- 9- إبداء الرأي في مشاريع القوانين، التي لها علاقة مباشرة بعملية التنمية المتوازنة والمستدامة.
- 10- اقتراح النظم والتشريعات الملائمة للشراكة بين القطاع العام والخاص؛ لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الوطنية.
- 11- اقتراح النظم والتشريعات اللازمة؛ لدعم الأنشطة الاقتصادية الواعدة.
- 12- متابعة مؤشرات القطاع الخاص، ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.
- 13- إبداء الرأي في كافة القضايا الاقتصادية، التي تطرأ في الاقتصاد الوطني. (المجمع القانوني الليبي)

من خلال القرار رقم 100 لسنة 2021، تم تكليف إدارة التطوير الاقتصادي والاجتماعي بوزارة التخطيط، بالمسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، وإبداء الرأي فيها عند إعداد المخططات التنموية، قبل أن تصبح نصوصاً قانونية، أو قرارات ولوائح حكومية، بمساعدة ممثلين عن الوزارات والمجالس المعنية، والقطاعات والبلديات، وغرف التجارة والصناعة والزراعة، ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك الاستعانة بخبراء في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية، والتربوية، وإن (تبادل الآراء والحوار) أثناء عملية الإعداد، بين الحكومة وممثلي مختلف المؤسسات الوطنية، المحلية الرسمية وغير الرسمية، بخصوص المناقشات الهامة لمستقبل الدولة يخلق (منبرا حرا للحوار) حيث يلتقي فيه الخبراء الاقتصاديون والاجتماعيون، وكافة المهتمين، ويجعل التواصل مع السلطات الثلاث الرئيسية أمرا سهلا ومفيدا، ويدعم الانفتاح نحو العالم الإقليمي والدولي.

#### رابعا: وزارة الشؤون الاجتماعية:

يمثل دور وزارة الشؤون الاجتماعية الدور المركزي، في صياغة السياسات الاجتماعية للحكومة، من خلال العمل والرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية، وتختص الوزارة من خلال القرار رقم 233 لسنة 2021، بشأن إصدار الهيكل التنظيمي، وتحديد اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية وتنظيم جهازها الإداري، حيث تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية، وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة، في مجال الشؤون الاجتماعية؛ لضمان استقرار المجتمع والمحافظة على نسيجه، ولها على وجه الخصوص ما يلي:

- 1- اقتراح مشروعات القوانين، واللوائح، والسياسات، والخطط التنموية المتعلقة بمهام الوزارة، ومتابعة وتقييم تنفيذها بعد اعتمادها.
  - 2- تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية للعجزة والمسنين.
  - 3- تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية، التي تهدف إلى رعاية الأمومة والطفولة، والعمل على تطوير الخدمات التي تقدم لهم، وذلك بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة.
  - 4- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وبحث مجالات التعاون معها، بما يخدم قضايا التنمية وحقوق الإنسان.
  - 5- متابعة السياسات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، ووضع الحلول الناجحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفقا للتشريعات النافذة.
  - 6- إنشاء المراكز المتخصصة في مجال الرعاية الاجتماعية. (المجمع القانوني الليبي)
- تتركز مهام وزارة الشؤون الاجتماعية حول تحسين ظروف العمل، خاصة الاهتمام بالمعاقين وحماية المسنين والمحرومين، وهي في هذا الصدد تلتقي مع وزارة التعليم التقني والفني والمهني، في صياغة السياسات العامة للحكومة بمجال العمل والتعليم والتدريب.

#### خامسا: وزارة التعليم التقني والفني والمهني:

إن موضوع العمل ومعدلات البطالة يأتي على أولوية المهام الضرورية، عند إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وأن حل مشكلة الإيدي العاملة يأتي من خلال طريقة (الإدماج الاجتماعي)، ومكافحة الفقر والبطالة؛ لذلك من هذا المبدأ، تم إنشاء وزارة التعليم التقني والفني في ليبيا بقرار رقم 88 لسنة 2021، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي، وتحديد اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني، وتنظيم جهازها الإداري، وأيضا من خلال قانون رقم 21 لسنة 2023، بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني؛ لتتولى صياغة السياسات العامة، المتعلقة بالنهوض بالإيدي العاملة الوطنية، وتنسيق التوجهات العامة والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتطبيقها مع أهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

يوضح القانون رقم 2023 / 21 اختصاصات وزارة التعليم التقني والفني والمهني مما يلي:

1- إعداد أطر وكوادر وطنية بمستويات تعليمية وتدريبية متعددة، مؤهلة تقنياً أو فنياً أو مهنيًا نظرياً وعملياً، وقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وتطوراتها المتلاحقة، وتشغيلها وصيانتها، وعلى ممارسة العمل بعد تخرجه

2- الاهتمام بالتدريب على الحرف اليدوية، والصناعات التقليدية، وتطويرها ضمناً لاستمراريتها، بما يؤكد ويرسخ شخصيتنا الحضارية والثقافية العربية والإسلامية.

3- مؤسسات التعليم التقني، ومواقع العمل الإنتاجية والخدمية؛ لضمان مخرجات توائم وتواكب سوق العمل واحتياجاته وتطوراته التقنية المتلاحقة.

4- إعداد وتأهيل أعضاء التدريس والمدربين والمعلمين، في جميع مستويات التعليم التقني والفني والمهني

5- توفير التعليم التقني والفني، وفرص التدريب المهني للمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتناسب وقدراتهم وتكوينهم، ويسهم في تنمية مهاراتهم، وحصولهم على فرص العمل المناسبة. (المجمع القانوني الليبي)

إن طريقة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بين معدي السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مع وزارة التعليم التقني والفني والمهني، يوفر العديد من الجهود والبرامج باهظة التكاليف، ويقرب مستوى التعاون والتفاهم بين كافة القطاعات، ويخلق حواراً بناءً؛ يمكننا من تحقيق أهداف السياسات العامة بأقل جهد وأكثر منفعة، من خلال منظومات العمل والتعليم والتدريب؛ لتقليص الفجوة الحاصلة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، وتحقيق غايات السياسات الاجتماعية المتكاملة.

استنتاجات:

1- إخفاق القطاعات العامة والمؤسسات الإدارية، في تنفيذ السياسات العامة للحكومات القائمة في غرب البلاد وشرقها وجنوبها، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية في الدولة، وتدهور الوضع العام الاجتماعي.

2-انقسام البناء المؤسسي الاجتماعي للمكونات الاجتماعية، وانحياز كل تجمع سكاني إلى التكتل القوي والأقرب له؛ من أجل حماية نفسه من اعتداء محتمل، أو تهجير قسري، أو حرمان إنساني واقتصادي.

3-ترحيب بعض المكونات الاجتماعية بالتدخل الخارجي لبعض الدول الإقليمية والدولية، وتسهيل تدخلها في الشأن الداخلي الليبي؛ من أجل دعم بعض التجمعات الاجتماعية على حساب الأخرى.

4-ضعف عمل الرقابة وكثرة الفساد وانهيار المنظومة الأمنية للدولة، وانتشار الجريمة والتعدي على ممتلكات الدولة والمواطنين؛ ساهم في تراجع الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمع.

5-تراجع الخدمات الصحية وارتفاع معدلات الوفيات؛ بسبب كثرة الأمراض، وقلّة توفر الأدوية والمعدات والعلاج السليم، من حيث جودة الكشف والتشخيص والتحليل.

6-خروج قطاع التعليم الأساسي والعالي، وقطاع التدريب في ليبيا سنة 2022، من التصنيف العالمي لجودة التعليم في مركز اليونسكو للتنافسية العالمية؛ لعدم توفر أبسط معايير الجودة والمتابعة.

## خاتمة:

مما سبق يتبين لنا الإخفاق الكبير في تنفيذ السياسات الاجتماعية في ليبيا، من خلال تأثير الأحداث الأمنية والسياسية والاجتماعية، التي حدثت بعد 2011، وأدت إلى انقسام البناء المؤسسي الاجتماعي الليبي، وكذلك تعدد الحكومات وتفكك المؤسسات الحكومية، التي كانت تقوم بتنفيذ السياسات الاجتماعية المتكاملة في ليبيا، وأيضا ساهم التدخل الخارجي في تصدع المكونات الاجتماعية، وانهلال الروابط بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد؛ من أجل خدمة المصالح الخاصة.

## التوصيات:

1. الاستفادة من الدروس والتجارب الاجتماعية القاسية والمريرة، التي مرت بها ليبيا في تاريخها الحديث والقريب، وكتابتها بخطوط عريضة من خلال استنتاج (نماذج هامة) عند رسم السياسات الاجتماعية، واستخدام سياسات اجتماعية بعيدة النظر، تستهدف توليد الإمكانات والكفاءات، وإعادة توزيع الثروات، واستثمار النقاشات والحوارات الحرة؛ لبناء مرادف منظومات وبيانات تساهم في إثراء البحوث.
2. دعم طريقة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والتكيف الهيكلي، عند عملية إعداد السياسات الاجتماعية والاقتصادية مع كافة القطاعات المختلفة؛ من أجل مكافحة ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتخلف، وتوحيد الأهداف المشتركة بينهم؛ لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع الواحد.
3. دعم استقلالية القرارات المحلية؛ من أجل مصلحة التوازنات الوطنية، والتعاقد الاجتماعي واختيار (نماذج السياسات الاجتماعية)، والابتعاد عن النماذج المستوردة من الخارج، أو المفروضة من خلال أجندات ومصالح لأطراف سياسية معينة.
4. انتهاء حركة إصلاح وطنية تتجسد في (العطاء المستمر)، في قطاع التعليم والصحة، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، والمساواة الحكومية بين جميع الأفراد في الحقوق والواجبات، والسعي الدائم إلى عملية التكافل الاجتماعي، ونبذ الإقصاء والتهميش، الذي يتعرض له بعض الأفراد.
5. دعم المنابر الحرة والجهود البناءة، التي تدعو إلى توحيد النقاشات والحوارات أثناء عملية إعداد ورسم السياسات الاجتماعية، من خلال البعد المحلي، والبعد الوطني، والبعد الاستراتيجي، وتجفيف منابع دعاة الانقسام والتفكك، والابتعاد عن الدولة المدنية.



6. تهيئة الاقتصاد الليبي للدخول في عملية الانفتاح الكامل نحو الاقتصاد العالمي، وإدماجه في مجموعات اقتصادية كبرى، مثل: اقتصاد الاتحاد الأوروبي، والاقتصاد الأمريكي والصيني وغيره من الاقتصاديات الكبرى، التي يمكن الانفتاح نحوها؛ لبناء نموذج اقتصادي متقدم.

## المصادر والمراجع:

1. الأمم المتحدة (2020) دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي. إعداد علي عبداللطيف حميدة.

2. المجمع القانوني الليبي، التصفح 2025.1.22 الساعة 1:45 متاح: <https://lawso-ciety.ly/legislation>

3. الأمم المتحدة (2020) ملتقى الحوار السياسي الليبي، وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل، القاهرة، التصفح 2025.1.22 الساعة 7:30 متاح على: [https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf\\_draft\\_roadmap\\_arabic.pdf](https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_draft_roadmap_arabic.pdf)

4. الأمم المتحدة (2008) الاسكوا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة" التقرير الثاني، التصفح 2025.1.22 الساعة 9:20 متاح على: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/sdd-08-3-a.pdf>

5. سالم محمد الهريشي (2017) المكونات الاجتماعية للمجتمع الليبي. مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول يونيو 2017 تاريخ التصفح 2025.1.21 الساعة 8:30 م متاح على: <https://jhs.sabu.edu.ly/index.php/hsjsu/article/view/22/12>

6. بلقاسم نويصر وكريمة حاتي، (2017) واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 جوان الجزء الثاني، مجلة علمية دورية محكمة تصدرها جامعة العربي التبسي، تبسة.

7. الأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1973 (2011) بشأن ليبيا، التصفح 2025.1.22 الساعة 10:15 متاح على الرابط: <https://doc.uments.un.org/doc/undoc/gen/n12/270/78/pdf/n1227078.pdf>

8. الأمم المتحدة (2011) مجلس الأمن قرار رقم 1970 يوم 26 فبراير 2011 <https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1970>

9. الأمم المتحدة (2011) مجلس الأمن قرار رقم 1973 يوم 17 مارس 2011، التصفح 2025.1.22 الساعة 1:25.

<https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n11/268/37/pdf/n1126837.pdf>

10. حسام محمد المجذوب (2022) مدى مشروعية التدخل الأجنبي في ليبيا "دراسة في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 56، العدد 3 شهر أكتوبر.

11. ستيفاني ويليامز (2023) التدخل الخارجي في ليبيا... طرق على باب مفتوح، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، صحيفة المجلة 15 يوليو 2023 التصفح 2025.1.22 الساعة 1:32 بريد الكتروني: [/https://www.majalla.com/node/295546](https://www.majalla.com/node/295546)

12. محمد علي عزالدين (2020) أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا - الأكاديمية الليبية، فرع مصراتة، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، من 9-10 نوفمبر 2020، التصفح 2025.1.22 الساعة 9:7 متاح على: <file:///C:/Users/21891/Downloads/.pdf>

13. عبد المنعم مفتاح الشوماني (2023) التنظيم القانوني للمصالحة الوطنية في ليبيا، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية LCSMS، ورقة بحثية، وحدة الدراسات والأبحاث بالمركز، التصفح 2025.1.22 الساعة 1:50 بريد إلكتروني: <https://lcsms.info/legal-regulation-of-national-reconciliation-in-libya>

14. وزارة الشباب والرياضة صندوق تيسير الزواج (2012) [/https://mff.gov.ly](https://mff.gov.ly)

15. محمد فرج، سكاى نيوز عربية 14 سبتمبر 2021 شباب ليبيا يقبلون على منحة دعم الزواج التصفح 2025.1.22 الساعة 2:03 متاح: <https://www.skynewsarabia.com/varieties/1463632>

16. نبيلة حمزة (2003) نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها، الأمم المتحدة نيويورك، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، July 2002 17  
سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية 2، التصفح 2025.1.22 الساعة 2:10 متاح على:  
[file:///C:/Users/21891/Downloads/E\\_ESCWA\\_SD\\_2002\\_5-AR.pdf](file:///C:/Users/21891/Downloads/E_ESCWA_SD_2002_5-AR.pdf)

## حق المواطن في الإعلام وعلاقته بالممارسة الديمقراطية رؤية نقدية للحالة الليبية

أ.د. مسعود حسين التائب  
أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية

### المقدمة:

بعد التطور الهائل الذي شهدته وسائل الاتصال الجماهيري، والانتشار الكبير الذي حققته، وظهور نظريات التأثير، التي تؤكد على قدرة هذه الوسائل على إحداث تغييرات عميقة في المجتمع، سواء على صعيد نشر القيم والأفكار، أو على صعيد دعم سلوكيات وممارسات معينة، فقد تم توظيف هذه الوسائل في توسيع دائرة الاهتمام بالقضايا الحقوقية، وفي مختلف المجالات، ومن أهمها حقه في الإعلام، الذي يعد الأساس الذي يقود إلى الوعي ببقية الحقوق، التي يأتي في مقدمتها الحق في مشاركة سياسية وواعية، حيث استطاعت وسائل الإعلام، في ظل هذا الوضع أن تعزز قيم المشاركة السياسية، وأن تدفع في اتجاه قيام المواطنين بأدوارهم المناسبة في العملية السياسية.

وفي الحقيقة لا يمكن بأي حال من الأحوال، قيام المواطنين في أي مجتمع بأدوار فاعلة سياسيا في مجتمعاتهم، دون أن توفر لهم وسائل الإعلام الظروف الملائمة لتلك الممارسة، والتي من أهمها تقديم المعلومات والبيانات الكافية والمناسبة، والتي تجعلهم على دراية كاملة بما يجب اتخاذه من مواقف، حيث يشكل غياب تلك المعلومات، عائقا أمام ممارسة سياسية وواعية وناضجة، وفي الواقع فإن المصدر الرئيسي الدائم لتقديم المعلومات هو وسائل الإعلام، وبالتالي فإنه لا يمكن الحديث عن حقوق سياسية إلا في ظل إعلام حر ومسؤول وواع، يقدم كل ما من شأنه أن يدعم العملية السياسية، من أفكار ورؤى ونقاشات.

إن هذه العلاقة بين حق المواطن في الإعلام من ناحية، ومستوى الممارسة الديمقراطية من ناحية أخرى، تطبقا على الحالة الليبية، هي مجال المشكلة البحثية في هذه الورقة العلمية، التي نهدف من خلالها إلى رصد الأدوار والوظائف المتزايدة لوسائل الإعلام، تجاه الممارسة السياسية، وما تقدمه وسائل الإعلام الليبية، وتحديد القنوات الفضائية، فيما يتعلق بمناقشة قضايا الممارسة الديمقراطية، والتي تأتي في مقدمتها الانتخابات، وذلك سعيا للإجابة على السؤال التالي: ما ملامح المضامين الإعلامية في

الفضائيات الليبية، فيما يتعلق بالانتخابات المرتقبة؟ وذلك كله وفق رؤية نقدية تتكى أساساً على التراكم المعرفي للباحث، ومحاولاته الدائبة تفكيك وقراءة تلك المضامين.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الكيفية، التي تستند على خبرة الباحث - الذي يعد الأساس في هذا النوع من الدراسات - ومهاراته العلمية، وقدرته على الملاحظة الثابتة والحدس، وتأمل الظواهر، ورصد معانيها ودلالاتها، وتفكيكها وفهمها، ضمن سياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية، ومن ثمّة تقويمها، وإصدار الأحكام العلمية المناسبة بشأنها، «وتقوم الدراسات الكيفية على تحليل النقاشات والحوارات، والاهتمام باللغة المشتركة، وهو أمر يقود إلى فهم أعمق لما تحتويه من مضامين، لا تظهر لو اعتمدنا على المعاني المسلم بها»<sup>(1)</sup>.

واعتمد الباحث في دراسته على المنهج أو (الأسلوب النقدي) كما يسميه البعض، وهو اتجاه بحثي يستخدم في دراسة الظواهر الإعلامية؛ للبحث عن الحقيقة التي تختلف عما تنطق به الأرقام في الدراسات التقليدية، التي تقوم على الدراسة الجزئية لعناصر الظاهرة، وفي أطر منعزلة عن سياقها الاجتماعي.<sup>(2)</sup>

كما تم استخدام أداة الملاحظة والمشاهدة، وهي أيضاً من الأدوات التي يستخدمها باحثون ذوو خبرة عالية (\*).

أما فيما يخص مجتمع الدراسة، فهو يشمل جميع القنوات الفضائية الليبية التي تبث من الداخل والخارج، وتتوجه بخطابها إلى المتلقي الليبي، بغض النظر عن الجهة التي تتولى تمويلها، وهي تضم القنوات التي تديرها الدولة، وتلك التي يديرها القطاع الخاص، وقد تم اختيار القنوات الست التالية كعينة للدراسة الحالية: قناة بانوراما - قناة ليبيا الأحرار - قناة الحدث - قناة 218 - قناة ليبيا الوطنية - قناة الجماهيرية، حيث تمثل القنوات الأولى والثانية الاتجاه الإسلامي، في حين تمثل القنوات الثالثة والرابعة الاتجاه الليبرالي الوطني، وتمثل القناة الخامسة صوت الدولة، أما القناة السادسة فهي تبني وجهة نظر النظام السابق، وكل ذلك بهدف الخروج بتصورات للملامح العامة، التي تحكم الخطاب الإعلامي الليبي نحو قضية الممارسة الديمقراطية، التي تتجسد أهم صورها في الانتخابات.

(1) - محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، 2000، ص 287.

(2) - المرجع السابق، ص 309، 310.

\* - عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م، ص 164 - 178.

وسعيًا من الباحث لتغطية موضوع الدراسة من جميع جوانبه، فقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: الحق في الإعلام.

ثانياً: علاقة الإعلام بالديمقراطية.

ثالثاً: الملامح العامة لخطاب الفضائيات الليبية تجاه الانتخابات المقبلة.

### المحور الأول: الحق في الإعلام:

يعتبر الحق في الإعلام أحد الحقوق الأساسية، التي ازداد الحديث حولها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت وسائل الاتصال الجماهيرية منذ ذلك الوقت تطوراً ملحوظاً، إن على صعيد الانتشار الأفقي لتلك الوسائل، أو على صعيد الأدوات التقنية المستخدمة فيها.

فقد دخل العالم آنذاك مرحلة الحرب الباردة، التي استعيز فيها بوسائل الإعلام كبديل عن الطائرات والدبابات والصواريخ، حيث صار الهدف هو السيطرة على الأذان والعيون والعقول، وليس على الأرض والممتلكات، وبالتالي ازداد الاهتمام بوسائل الإعلام، باعتبارها إحدى أهم الأدوات القادرة على خلق التأثير المطلوب، وهو ما يفسر ظهور وانتشار ما يعرف بالإعلام الدولي، الذي يتجاوز حدود الدولة التي يصدر منها إلى دول أخرى، ويهدف بالتالي إلى مخاطبة دول وشعوب غير التي تصدر تلك الوسائل.

وقد ترافق ذلك مع العديد من النظريات الإعلامية، التي تؤكد على فاعلية وسائل الإعلام، وتعدد وظائفها وأدوارها، وقدرتها على التأثير في المتلقي، كنظرية الحقنة تحت الجلد، أو طلقة الرصاص، ونظرية ترتيب الأولويات.

من هنا برز الاهتمام بوسائل الإعلام، كأدوات لها أهميتها ودورها في الحياة العامة للأفراد والمجتمعات، وبالتالي لم يعد بالإمكان فصلها عن متطلبات الحياة الحديثة، فالإعلام صار في عصرنا الحالي كالهواء أو الماء لا يمكن العيش بدونه، أو بمعزل عما يطرحه من قضايا وأفكار ومعارف، فهو يمدنا يومياً بالآلاف الرسائل المقروءة والمسموعة والمرئية عن العالم الذي نعيش فيه، حتى أن الحاجة إلى معرفة الذي

يجرى في الكون، صارت من الحاجات الملحة والمتزايدة، التي لم يعد بالإمكان كبها أو الحد منها، وصار بالتالي على الإعلام أن يواكب ويرصد وينقل إلينا ما يدور في عالمنا من أحداث، على اختلاف مجالاتها وتنوعها واتجاهاتها، فهو إذا قد أصبح أداة معرفية أساسية؛ تساعدنا على أدراك وفهم الواقع المحيط بنا.

ووفقا لما تقدم فقد صار الإعلام حق أساسي من حقوق الإنسان، التي لا غنى عنها، ذلك أنه إذا كانت المعرفة من الحقوق الأساسية للإنسان، وأن وسائل الإعلام تعد من أهم مصادر تحصيلها، يصير في المقابل الحق في الإعلام من الحقوق الجوهرية التي تعزز كرامة الإنسان، وتحترم خياراته ورغبته في المعرفة، وتهيئ له ظروفا أفضل للحياة على مختلف الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، ولأنه ليس للمعرفة سقف تقف عنده أو يحد منها، فإنه ولكي يكتمل هذا الحق؛ يتطلب الأمر عدم تقييد حرية وسائل الإعلام، حتى تكون قادرة على إشباع الحاجة والرغبة للمعرفة.

ويذهب البعض إلى أن حرية الإعلام أو حرية التعبير، تعد من الحريات الأساسية التي تدعم الحريات الأخرى وتحميها، كما أنها حق أخلاقي، وذلك عندما يتعلق الأمر بالفكر، فالإنسان الذي تؤرقه أو تشغله فكرة ما، لا يرغب في التعبير عنها فحسب، ولكنه ينبغي أن يفعل ذلك، كما أن هذه الحرية هي جزء أساسي من كرامة الإنسان، إذ تتيح له حرية التفكير والتعبير عن رأيه، وهي شرط حيوي للتنمية السليمة والدائمة<sup>(3)</sup>.

وبالتالي فإننا لا نستطيع من الناحية العملية، الفصل ما بين الإعلام والديمقراطية، فالإعلام يعد رافدا مهما من روافد تحقيق الديمقراطية في أي مجتمع، فهو بالإضافة إلى كونه يعكس مساحة الحرية المتاحة في المجتمع، فإنه يعزز من ناحية أخرى الممارسة الديمقراطية، ولا يمكن تصور وجود إعلام يتمتع بحرية كاملة في ظل أنظمة استبدادية.

إن ذلك يقودنا إلى ضرورة فهم المقصود بحق الإعلام وتوضيح أبعاده، ومدى ارتباطه بالتالي بعدد من الحقوق الأخرى، التي يصعب ممارستها في غيابها، والتي يؤدي تراجعها في المجتمع إلى عرقلة مسيرة التنمية، وتخلف المجتمع.

<sup>(3)</sup> - ناجي أبو خليل، دور اليونسكو في دعم حرية الصحافة والإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 73، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، أكتوبر، ديسمبر، 1993م، ص58.

فإذا كان الإعلام كما يعرفه الدكتور سمير محمد حسين هو: «كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، عن القضايا، والموضوعات، والمشكلات، ومجريات الأمور، بطريقة موضوعية وبدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة، والوعي، والإدراك، والإحاطة الشاملة، لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية، بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة، عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يسهم في تنوير الرأي العام، وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع، والموضوعات، والمشكلات المثارة والمطروحة<sup>(4)</sup>، فإن ذلك يؤكد أن حق الإعلام هو من الحقوق الأصلية، التي يؤدي التنازل عنها، إلى فقدان المجتمع لأهم مقومات بنائه وتطوره.

فالإعلام بهذا المفهوم الشامل، هو حق تتوقف على وجوده مجموعة من الحقوق الأخرى، كما أن غيابها أو الانتقاص منه تترتب عليه جملة من النتائج، التي تؤثر سلباً على حقوق الأفراد والجماعات في أوجه متعددة، فعمليات التعطيم وتشويه الحقائق، وتراجع الرأي العام المستنير، والجهل بما يجري والاستنتاجات الخاطئة، وتأليه الحاكم وتقديسه، هي أبرز مظاهر غياب الوعي بحق الإعلام، حيث يترتب على هذا الوضع سيادة حالة من الجهل؛ كنتيجة منطقية لعملية قلب الحقائق وتحريفها وإخفائها.

وبالتالي فإنه عندما نتعرض للحق في الإعلام، فإننا نقصد بذلك حق الفرد والجماعة، في تلقي المعلومات الصحيحة والكافية، حول الموضوعات والقضايا والأحداث الجارية محلياً وإقليمياً ودولياً، وفي مختلف مناحي ومجالات الحياة، وهو ما يعنى ضرورة توفر عنصرى الصدق في المعلومات المقدمة، والكفاية بمعنى الاكتمال والتنوع والدقة، دون حذف أو تشويه أو إضافة، أو إحياء؛ بقصد إحداث ضغط نفسي باتجاه تبنى مواقف معينة ورفض أخرى، وبناء على ذلك فإن حق الإعلام ينطوي على بعدين أساسيين، وذلك كالتالي:

#### أ. حق القائم بالاتصال:

يقصد بحق القائم بالاتصال منظومة الحقوق الاتصالية، التي تتيح للصحفيين ممارسة صحيفته ناجحة تمكنهم من الوصول إلى مصادر المعلومات، وتضمن لهم حق نشرها بكفاءة مهنية عالية، توفر حق المتلقي في المعرفة. في واقع الأمر إن حقوق القائم بالاتصال متعددة ومتداخلة، إلا أننا سوف نركز في هذا الإطار النظري على أربعة

(4) - فتحي الابياري، نحو إعلام دولي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1988، ص16.

حقوق أساسية، تشكل في تقدير الباحث محور منظومة الحقوق الاتصالية للقائم بالاتصال، وذلك كالتالي:

#### ❖ الحق في الحصول على المعلومات ونشرها:

يعد هذا الحق من أهم الحقوق التي تقوم عليها وسائل الإعلام، وقد أكدت عليه كل الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ذلك أن رسالة الإعلام أساساً تقوم على الإيفاء بحق الجماهير في المعرفة، ولا يمكن تحقيق هذه الغاية دون تمكين الصحفيين من الوصول إلى مصادر المعلومات، والاطلاع على الوثائق، ومقابلة المسؤولين، وإتاحة كل ذلك بحرية، وإزاحة العوائق التنظيمية والتشريعية التي تعيق عمل الصحفيين، وتحول دون وصولهم إلى مصادر المعلومات، وتغطية ما يجري من أحداث، ذلك أنه ليس بإمكان كل الناس الوقوف على ما يحدث، والتعرف المباشر على مجريات الأمور.

وعند هذه النقطة تحديداً تظهر وتبرز العلامة، التي تحدد أهمية ودور الصحافة في المجتمع الحديث، «الذي لا يقع في مجال الرؤية المباشرة لأحد، كما أنه غير مفهوم على الدوام، وإذا فهمه فريق من الناس، فإن فريقاً آخر لا يفهمه»<sup>(5)</sup>، وبالتالي فإن الصحفيين هنا هم الذين تقع على عاتقهم مهمة الوصول إلى مواقع الأحداث، ونقل وتوضيح وشرح وتفسير ما جرى فيها من مداورات، وما طرح خلالها من آراء ووجهات نظر، كل ذلك يمكن القراء من تكوين رأي صائب، وموقف صحيح، مؤسس على ما توفره لهم وسائل الإعلام من معلومات وبيانات وحقائق.

فالاختيارات الصحيحة والقرارات والمواقف السليمة، إنما هي نتاج معلومات وافية وكافية، وبالتالي كلما زادت كمية المعلومات المتاحة للجماهير، كلما اتسعت الخيارات أمامه.

ذلك أن المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام، ترشد الناس وتفيدهم، كما تسليهم، وترفه عنهم أيضاً.. وهي في ذات الوقت تعزز الثقة في النفس، وتحقق الانسجام الداخلي والائتلاف الاجتماعي.. وتسهم الأفكار والمعلومات التي تقدمها الصحف، في رفع مستوى معارف القراء، وفي تدعيم اتجاهاتهم النفسية، وتعزيز قيمهم ومعتقداتهم، أو تعديلها، والتكيف مع المواقف الجديدة<sup>(6)</sup>.

(5) - عبد العزيز شرف، ماهية التحرير الإعلامي، مجلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الكويت، يونيو، أغسطس، سبتمبر، 1980، ص190.

(6) - إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، ط2، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1975م، ص 90، 91.

## ❖ حق التعبير ومناقشة قضايا المجتمع:

وسائل الإعلام ليست فقط وسيلة لنشر الأخبار، لكنها تتعدى ذلك أيضاً، إلى كونها أداة يقوم الصحفي من خلالها بطرح وجهات نظره في القضايا العامة للمجتمع، من خلال ما يكتبه من مقالات وتعليقات، حيث تتيح هذه الكتابات فهماً أعمق، لمجمل ما يدور في المجتمع من أحداث ومناقشات، حول القضايا والأفكار التي تشغل بال الناس، كما تساعد هذه الكتابات على توضيح الغموض، الذي قد يكتنف بعض الأخبار، وبالتالي تجيء عمليات الشرح والتفسير من قبل الصحفيين كعملية مكتملة لنشر الأخبار.

ولأن الصحفيين عموماً هم أكثر أفراد المجتمع تعاملًا مع الأحداث، واحتكاكاً بمراكز صنع القرار والمسؤولين على مختلف المستويات، فإنهم يصيرون بحكم الخبرة والممارسة والمعاشية المستمرة للأحداث، والقرب من مصادر الأخبار والمعلومات، أكثر قدرة من غيرهم على فهم وتحليل وتفسير ما يدور في بيئتهم المحلية من وقائع، وبالتالي فإن إتاحة حق مناقشة تلك القضايا على صفحات صحفهم، من شأنه أن يوضح الكثير من التفاصيل الغامضة، ويضع النقاط على الحروف في عدد من المسائل، التي لا يكون في مقدور الأخبار تقديمها بصورة جلية وواضحة، وبالتالي فإن هذه المناقشات من جانب الصحفيين، هي بالضبط ما يحتاج إليه جمهور وسائل الإعلام، للإحاطة الشاملة والفهم العميق، والإدراك الواسع لما يجري في البيئة المحيطة.

فإذا كانت حرية الصحفي، هي في حصوله على المعرفة، على شكل حقائق ووثائق وإزاحة السرية عنها ونشرها، فإن حرية المواطن، هي في أن يحصل على كل المعلومات التي تؤثر على حياته اليومية، وتحقق له المشاركة في اتخاذ القرار.. وهو ما يعني أن حرية الإعلام ليست حرية رجال الإعلام وحدهم، بل حرية المواطنين جميعاً. حيث تحقق هذه الحرية التقدم والرخاء والسلام، لأن المشاركة الشعبية وتعبئة الجهود، هي أساس الانتماء والولاء والتقدم والرخاء والتنمية للوطن والسلام والتضامن العالمي، وكل ذلك يتطلب أن تتوفر للمواطن، كل أنواع المعرفة ليكون مشاركاً ومحققاً للديمقراطية<sup>(7)</sup>.

(7) - محمد عبدالقادر حاتم، ديمقراطية الإعلام والاتصال، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1996م، 171، 172.

## ❖ حق الحماية:

ويقصد به الحق في حصول الصحفيين، على الحماية اللازمة والكافية ضد أجهزة ومؤسسات الدولة، ومراكز القوى، وجماعات الضغط، والمصالح الاقتصادية، التي قد تستغل قوتها ونفوذها، وتمارس نوعاً من التدخل، أو تهدد بذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد الصحفيين؛ بسبب ما ينشرونه في الصحف من أخبار وآراء وتعليقات.

ويأخذ هذا التدخل صوراً وأشكالاً عدة منها: المنع من النشر، أو حذف أجزاء من المادة الصحفية، أو حظر الكتابة في موضوعات معينة، أو إجبار الصحفي على اتخاذ مواقف معينة في القضايا التي يكتب فيها، أو حرمانه من الترقية، وتقلد الوظائف القيادية في الصحيفة التي فيها، أو الخصم من مرتبه، أو التحقيق معه، أو إحالته إلى المحاكم بسبب قضايا تتعلق بالرأي، أو حبسه، أو الاعتداء عليه بالضرب، أو الخطف، أو التهديد بكل ذلك.

وقد يأخذ التدخل أبعاداً أخرى، تدخل في إطار الضغط النفسي على الصحفيين، كالنعت بالعمالة، أو الخيانة، أو اتهامه بالتعدي على قيم المجمع وخياراته، أو التحريض، أو معاداة مصالح الشعب.

ولعل أسوأ وأبشع أنواع التدخل ما تقوم به بعض القوى الدولية، والذي يتم من خلاله القتل أو التهديد بالقتل، أو إلصاق التهم الخطيرة، كالتعامل مع الإرهابيين، ومساندة الإرهاب، وهو نفس ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنسفها لمقر قناة الجزيرة في كابول، في بداية غزوها لأفغانستان، واعتقالها لمصورها سامي الحاج، ونقله إلى سجن غوانتانامو، و اغتيالها أيضاً لمراسل نفس القناة في بغداد طارق أيوب، وكذلك ما قامت به إسبانيا بمحاكمتها لتيسير علوني مراسل الجزيرة السابق في أفغانستان، وسجنه بتهمة الإرهاب.

وتؤثر كل هذه التدخلات تأثيراً بالغاً على دور الصحافة، حيث تجعل منها أداة لدعم الواقع الراهن والدفاع عنه، بدلاً من أن تكون أداة للتغيير.. كما يؤدي ذلك التدخل إلى تناقص مصداقية وسائل الإعلام، وبالتالي تزايد شكوك الجماهير تجاهها، وزيادة الفجوة بينها وبين القراء<sup>(8)</sup>.

(8) - سليمان صالح، حقوق الصحفيين في الوطن العربي، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2004م، ص279.

ولذلك فإن مقاومة كل أشكال التدخل الخارجي، هو مسؤولية أخلاقية يجب أن يلتزم بها الصحفيون، ويتطلب ذلك عدم استسلامهم لأي ضغط خارجي؛ يهدف إلى منع نشر مادة صحفية أو إجراء أي تغييرات في هذه المادة لأغراض غير صحفية.. ومن المهم جداً أن يعي الصحفيون بأن رفضهم لأي ضغوطات خارجية تهدف إلى التأثير على ما يكتبونه، أو منع نشره هو حق لهم، وفي نفس الوقت التزام عليهم<sup>(9)</sup>.

#### ❖ الحق في التدريب:

ترتكز فلسفة التدريب في الأساس على منطلق أن توفير الأعداد أو النوعيات المطلوبة من الكفاءات البشرية لممارسة أعمال أو نشاطات معينة، يتطلب مستوى عال من المهارة والخبرة والقدرات على الأداء والعمل<sup>(10)</sup>.

وفي الواقع فإنه لا يمكن تصور وسائل إعلام متطورة وفاعلة بدون مضمون ناضج ومفيد ومتميز، كما أنه لا يمكن الوصول إلى هذا المستوى من المضمون بدون صحفيين يمتلكون أدوات ومهارة العمل الصحفي، فهم الذين ينتجون المواد الصحفية، وتتحدد بالتالي بناء على قدراتهم درجة إقبال الجمهور على وسائل الإعلام، والدور المتوقع لوسائل الإعلام في المجتمع.

وبالطبع فإن كفاءة وقدرة الصحفيين على ممارسة المهنة باقتدار وحرفية عالية؛ تتطلب تزويدهم المستمر بالمعلومات والمهارات والخبرات الحديثة في مجال عملهم، بما يمكنهم من مواكبة التطورات المتلاحقة في ممارسة العمل الصحفي، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعليم والتدريب والتأهيل المستمر للقائم بالاتصال، «حتى أنه يمكن القول إن مصير العملية الإعلامية برمتها، يتوقف إلى حد كبير على مدى ما يتوافر من مهارات اتصالية، وكفاءة في الأداء لدى القائمين بالاتصال»<sup>(11)</sup>.

فكل دورة تدريبية، أو ورشة عمل، أو قراءة جديدة، أو محاضرة متخصصة، تضيف لبنة أخرى في مكونات القائم بالاتصال المهنية، وتمكنه من الاطلاع على خبرات وتجارب الآخرين، وترسخ لديه تقاليد وأعراف العمل الصحفي، بما يضيف إلى تراكم خبرته، ويرفع من مستوى وعيه بأهمية وخطورة دوره في المجتمع.

(9) - المرجع السابق، ص 279.

(10) - أسماء حسين حافظ، التدريب الأكاديمي الصحفي وأثره على مستوى وكفاءة الخريجين، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999م، ص 44.

(11) - عبد الفتاح عبد النبي، الإعلام وجرائم البيئة الريفية، دراسة في الإعلام البيئي، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 1992م، ص 37، 38.

ولا شك أن التأهيل العلمي والتدريب المهني ليس حقاً للصحفيين وحدهم، ولكنه أيضاً حق لوسائل الإعلام، التي لا يمكن أن تزدهر وتتطور إلا بتطوير كفاءة الصحفيين العاملين فيها، كما أنه أيضاً حق للمجتمع الذي لا يمكن أن يحصل على حقه في المعرفة، دون تأهيل الصحفيين وتدريبهم، بحيث تزداد قدرتهم على خدمته<sup>(12)</sup>.

ب: حق المتلقي:

ويقصد بالمتلقي الجمهور الذي تتوجه إليه وسائل الإعلام، وهو الهدف النهائي من الرسائل الإعلامية، والذي بدونه تختفي أية أهمية لتلك الوسائل، ويعتبر المتلقي أهم حلقة في عملية الاتصال، فإذا لم تصل رسالة القائم بالاتصال، المتلقي يصبح وكأنه يتحدث إلى نفسه<sup>(13)</sup>.

وتتعدد أوجه حقوق الإعلام بالنسبة للمتلقي، حيث تشمل:

- الحق في أن تزوده وسائل الإعلام بالأخبار والمعلومات والأفكار، وتفاصيل الأحداث عن كل ما يهمه وما يرغب فيه، كما أنه يشمل كذلك حق التعرض لوسائل الإعلام دون مضايقة أو مراقبة، أو مصادرة لتلك الوسائل من أي طرف.

- الحق في المشاركة الإيجابية في وضع السياسات الإعلامية، والتخطيط لها، ومراقبة تنفيذ تلك السياسات، بحيث لا يقتصر دور الجمهور المتلقى على استقبال المعلومات فقط بشكل سلبي، بل يمتد إلى المساهمة في رسم السياسات، وذلك كله بهدف زيادة درجة حجم المشاركة الشعبية الجماهيرية، في صنع وتنفيذ العملية الإعلامية<sup>(14)</sup>.

- الحق في الانتفاع بموارد الاتصال، بمعنى أن تكون وسائل الاتصال على اختلاف أنواعها متاحة أمام الجميع، ولا تكون حكراً على النخبة، أو على شرائح معينة دون غيرها، كأن تكون متاحة لأهل المدن دون سكان الأرياف والقرى البعيدة، كما لا ينبغي أن تركز على فئات معينة وتهمل فئات أخرى؛ بسبب اختلاف الجنس أو الدين أو اللغة أو الانتماء العائلي أو السياسي<sup>(15)</sup>.

(12) - سليمان صالح، حقوق الصحفيين في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 226.

(13) - جيهان احمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1978، ص 98.

(14) - المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م، ص 63.

(15) - ميرفت محمد كامل الطرابيشي، مجالات الأطفال ودورها في دعم الحقوق الاتصالية للطفل المصري، المؤتمر العلمي السنوي السابع لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول، القاهرة، مايو 2001م، ص 250، نقلاً عن: سعد لبيب، حق الطفل في إعلام رشيد، بحث مقدم للحلقة الدراسية "ثقافة الطفل في وسائل الإعلام، القاهرة، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 1994م، ص 3.

- الحق في التعبير، فمن حق المتلقي أن يقدم صورة حقيقية عن نفسه، وأن يضمن وصول تلك الصورة للآخرين، فحق المعرفة يقابله أيضا حق التعريف، ولا يكون هذا الحق ممكنا إلا إذا سارت العملية الإعلامية في اتجاهين « بحيث يكون من حق المتلقي أيضا أن يعرف الآخرين بنفسه وبقضاياهم؛ بهدف أن يكون الآخرون صورة ايجابية عنه تسهم في التفاعل والتفاهم معهم ». (16)

### المحور الثاني: علاقة الإعلام بالديمقراطية:

ثمة سؤال يدور في أذهان الكثيرين، وقد تكرر طرحه في مناسبات علمية عديدة، هذا السؤال يتعلق بأيهما يجب أن يكون موضع اهتمام وأولوية أكثر من الآخر، الإعلام أم الديمقراطية؟ بصيغة أخرى ربما أكثر دقة، هل الإعلام الحر يؤدي إلى الديمقراطية، أم أن الديمقراطية هي التي تنتج لنا في نهاية المطاف إعلاماً حراً؟.

وقد اختلف الباحثون والمتخصصون في الإجابة عن هذا السؤال، حيث رأى البعض أن حرية الإعلام شرط أساسي لقيام الديمقراطية، وأن الأولى أي حرية الإعلام هي التي تحقق الثانية " الديمقراطية"، وأن الإعلام هو أحد الأدوات، التي تسهم في تدعيم الأوضاع الديمقراطية في المجتمع، وأن حرية الإعلام تعتبر مظهراً من مظاهر الديمقراطية، وأن إحدى معايير قياس الديمقراطية في أي مجتمع، هو مدى ما تتمتع به وسائل الإعلام من حرية، وهو ما يتحدد وفقاً للتشريعات الإعلامية القائمة، التي تنظم العلاقة بين الإعلاميين، ووسائلهم، والجمهور المتلقي، والنظام السياسي، وما يترتب عن كل تلك العلاقة من حدود لمضمون الخطاب الإعلامي المنتج.

ويذهب البعض إلى أن الإعلام الحر، هو الوسيلة الأكثر فاعلية لمراقبة تجاوزات السلطة، وأنه بالتالي بقدر ما يتاح له من حرية، تزداد قدرته على ضبط المخالفات والتجاوزات والمساهمة في منعها؛ ولذلك أطلق هؤلاء على الصحافة لقب السلطة الرابعة، التي تراقب السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

ومن هنا فإن الإعلام هو إحدى الضمانات الأساسية، التي تكفل سلامة العملية الديمقراطية، وعدم تجاوز كل سلطة لصلاحياتها الممنوحة لها، وعدم تزوير الانتخابات، والتي يتم من خلالها أيضا إيصال صوت المحكومين إلى الحكام، فهي بذلك تمثل قنوات اتصال بين النخبة والجماهير، وتسهم بالتالي في عملية المشاركة السياسية، حيث يعتمد المتلقي على وسائل الإعلام بصورة أساسية؛ كجسر يربطه

(16) - سليمان صالح، حق الصحفي في الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق حق الجماهير في المعرفة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، 1997م، ص1.

## بصانعي القرار السياسي.

من هنا فإن الإعلام باعتباره سلطة رابعة، هو الذي يراقب سير السلطات الثلاث الأخرى، فإذا كانت كل سلطة من تلك السلطات تختص فقط بمجال واحد، فإن الإعلام يرتبط بها جميعاً، ويمتد نفوذه بالتالي إلى باقي السلطات، وانطلاقاً من هذا المبدأ، يُنظر إلى الإعلام على أنه حلقة مهمة من حلقات العملية الديمقراطية، وأنه يشكل الأداة التي تعزز المشاركة السياسية.

ويقودنا كل ذلك إلى استخلاص حقيقة غاية في الأهمية، تتمثل في وجود علاقة عضوية بين الحكم كفعل وممارسة من ناحية، وإتاحة المعلومات للحاكم بما يوفر له سبل نجاح ممارسته تلك من ناحية أخرى، الأمر الذي يتطلب ضرورة تأمين قنوات المعلومات التي تأتي وسائل الإعلام في مقدمتها، وضمان عدم خضوعها لأية قوة تستخدمها لصالحها، أو تعيق من خلالها سريان المعلومات وتدفقها بشكل طبيعي.

وبغض النظر عن شكل الحكم الذي يتبناه كل مجتمع، فإن وسائل الإعلام تؤدي دوراً ريادياً في زيادة حجم المشاركة السياسية، انطلاقاً من أن هذه الوسائل تعد مصدراً أساسياً مهماً للمعلومات، حيث تؤكد الدراسات « إن المعلومات تعد من الأدوات المهمة، التي تساعد بشكل كبير أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة، وكثيراً ما تكون المنبع الرئيسي، ومصدر التشريع بالنسبة لهم، فمهام الحكم تتطلب درجة كبيرة من المعلومات الحديثة، وتؤدي وسائل الإعلام دوراً رئيسياً في المحافظة على مستويات المعلومات »<sup>(17)</sup>.

ويذهب بعض المتخصصين إلى أن عدم مشاركة الشعب في اتخاذ القرار، وغياب المشاركة السياسية؛ مرده إلى ضعف وسائل الإعلام، ونقص المعلومات التي تقدمها تلك الوسائل<sup>(18)</sup>.

وبالتالي فإن وسائل الإعلام بما تقدمه من معلومات وحقائق وبيانات، وما تنقله للمتلقي من معارف وخبرات من المجتمعات الأخرى، وما يجري فيها من ممارسات

(17) - ديفيد مورجان، وسائل الإعلام وعملية وضع السياسات، في كتاب: ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، ط1، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م، ص117.

(18) - انظر: محمد عبدالقادر حاتم، ديمقراطية الإعلام والاتصال، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1996م، ص47.

ديمقراطية، وما تقدمه من نماذج وبرامج سياسية متنوعة، إنما تسهم في تشكيل حالة من الوعي السياسي، الذي يسهم في تعزيز حجم المشاركة السياسية، وفي زيادة إدراك الناس لحقهم السياسي، ومن ثمة الانخراط عن قناعة في العملية السياسية.

### المحور الثالث: الملامح العامة لخطاب الفضائيات الليبية تجاه الانتخابات المقبلة:

قام الباحث برصد كيفي للخطاب الإعلامي المتعلق بالانتخابات، خلال شهري يوليو وأغسطس 2021م، وقد توصل إلى ما يلي:

1- عدم وجود استراتيجية واضحة بشأن نشر ثقافة الديمقراطية، وتتساوى في ذلك وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية، وهو ما يمكن البرهنة عليه، من خلال عدم تخصيص مساحات زمنية محددة وثابتة ودورية؛ لطرح قيم الديمقراطية، سواء من خلال البرامج الحوارية، أو من خلال البرامج الإخبارية.

2- ارتفاع وتيرة التخوين في الخطاب الإعلامي الليبي تجاه الأطراف المناوئة، فالجميع تقريباً يصف الجميع بأنهم عملاء وخونة ومندسين وينفذون أجندات لأطراف خارجية.

3- عدم احترام ثقافة الاختلاف، واستخدام عبارات التحقير والسب والشتم والسخرية والاستهزاء بالأخر سياسياً.

4- الديمقراطية في وسائل الإعلام الليبية، هي تلك التي من خلالها يصل الطرف الذي تؤيده كل وسيلة إلى السلطة، وعدا ذلك فإنه مناف للديمقراطية.

5- تشويه الشخصيات السياسية عبر وسائل الإعلام الليبية، فكل الشخصيات السياسية يتم تشويهها والتشهير بها، والتقليل من مكانتها، وتسفيهاها.

6- بدلا من أن تركز وسائل الإعلام الليبية على البرامج السياسية للأحزاب، والشخصيات المتوقع ترشحها للانتخابات القادمة، وإتاحة المجال لها، فإنها وعلى العكس من ذلك تماما، تقوم بالإساءة لتلك الشخصيات والأحزاب، والعمل على تشويهها.

7- الغياب شبه الكامل للبرامج الحوارية، التي من خلالها تستضيف وسائل الإعلام الشخصيات المتخصصة في قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية؛ مما يؤثر سلباً على نشر ثقافة الوعي الانتخابي.

8- غياب البرامج الإعلامية ذات الطابع الجماهيري، التي تشرك عامة الناس في مناقشة قضايا الانتخابات، التي تطرحها بكل حرية وموضوعية.

9- استضافة القنوات الفضائية الليبية بشكل شبه دائم، للشخصيات التي تتماهى مع ما تطرحه من آراء ومواقف وتوجهات، في مقابل غياب كامل للشخصيات التي تحمل آراء مغايرة.

10- لا توفر وسائل الإعلام الليبية المعلومات اللازمة للمتلقي، التي من شأنها أن تكسبه الثقة في العملية الانتخابية، وتدفعه باتجاه المشاركة فيها.

11- لا تتيح وسائل الإعلام الليبية المجال لكل الشرائح المجتمعية والسياسية، حق التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم السياسية.

12- على الرغم من أن الإعلام - في العموم - هو أحد روافد الديمقراطية المهمة، إلا أن الإعلام الليبي وعلى العكس من ذلك تماماً، يعد أحد أدوات الإقصاء والتزييف ورفض الآخر.

13- تعد وسائل الإعلام الليبية (الخاصة تحديداً) محل شك، وتحوم حولها عشرات علامات الاستفهام، حول مسائل تتصل بتمويلها، وسياساتها، وأجندتها، وأهدافها.

14- تراجع ثقة الجمهور الليبي في وسائل الإعلام الليبية، واتهامها بالتحيز وعدم الموضوعية، لأسباب متعددة، من أهمها تحول تلك الوسائل، إلى أذرع إعلامية وسياسية للجماعات المسلحة المتصارعة في البلاد.

15- ثمة تركيزاً كبيراً من وسائل الإعلام الليبية، على حالة الاختلاف في وجهات النظر حول القاعدة الدستورية للانتخابات، في مقابل ذلك ثمة إهمال مقصود لكل نقاط الاتفاق، بما يوحي للمتلقي بعدم الاتفاق على شكل الانتخابات القادمة، وذلك بهدف خلق حالة من الإحباط؛ تقود إلى عدم الثقة في العملية الانتخابية برمتها.

16 - التناول السطحي لموضوع الانتخابات في الفضائيات الليبية، حيث الغياب التام للمناظرات، والحوارات السياسية العميقة، والنقاشات الجادة والمتخصصة، في مقابل التركيز على الإعلانات المصاغة بلغة إخبارية تقريرية، وبأسلوب توجيهي مدرسي؛ يعكس سداجة سياسية، وينم عن غياب الخبرة في التعامل مع القضايا المهمة.

وبعد .. ثمة سؤال ملح، وهو هل الإعلام الليبي الحالي، بتنوع خطابه ومصادر تمويله وملكيته يجسد بالفعل قيم الديمقراطية؟

في الحقيقة يبدو أننا لسنا جاهزين بعد للدخول إلى عصر الديمقراطيات، (إعلامياً وسياسياً)، وبالتالي فنحن غير قادرين بعد على التعامل مع معطيات هذا العصر، وما يترتب على هذا الولوج إلى المجتمع الديمقراطي، فالانتقال السياسي غير الممنهج من مرحلة إلى مرحلة أكثر ديمقراطية، يمكن أن يقود إلى حالة من الارتباك المجتمعي؛ بسبب عدم الاستعداد النفسي، فالديمقراطية هي حالة ثقافية تراكمية، تحتاج إلى فترات زمنية حتى تتشكل مظاهرها في المجتمع، الذي ينتقل بعد ذلك من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، فالديمقراطية مرتبطة بالحدث، وكذلك تطور وسائل الاتصال، وكلاهما (الديمقراطية والاتصال مكمل للأخر)، وشرط أساسي لوجوده، فأي تطور تشهده وسائل الاتصال والإعلام، سيوفر دون شك ظروف ملائمة للتطورات الكبرى في المجتمع، ومن أهمها التحول الديمقراطي، فالإعلام المتنوع والحر، من شأنه أن يسهم بقوة في دك حصون الديكتاتوريات.

ولعل الربيع العربي (بكل مساوئه) لم يكن ليتم، لولا التطور الهائل في وسائل الاتصال، التي سحبت الكثير من معاول القوة من أيدي السلطة الحاكمة، والتي كانت تنفرد بملكيته، فمن يمتلك ويدير الإعلام يمتلك ويدير في الحقيقة قوة حقيقية، يفوق تأثيرها كل عناصر القوة الأخرى في المجتمع، فهو يمتلك القدرة على التغيير والتوجيه والتأثير؛ لذا فإن الأنظمة الديكتاتورية ظلت تحرص دائماً على التحكم في ملكية وإدارة وسائل الإعلام، والمحصلة إنه لا ممارسة إعلامية ناضجة وفاعلة وحقيقية بدون إعلام ديمقراطي، يرسخ ويوجه ويحرس القيم الديمقراطية.

## الخاتمة:

في الختام، يتضح أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الحق في الإعلام والممارسة الديمقراطية، حيث يلعب الإعلام دوراً حاسماً في تعزيز الوعي السياسي، والمشاركة الفعالة للمواطنين في العملية السياسية، ويتطلب تحقيق الممارسة الديمقراطية الفعالة في ليبيا، تعزيز حق المواطن في الإعلام؛ مما يستلزم جهوداً مشتركة من جميع الأطراف المعنية؛ لضمان بيئة إعلامية حرة وشفافة، تدعم المشاركة السياسية الفعالة.

## النتائج:

1- يمثل حق المواطن في الإعلام أحد الدعائم الأساسية، التي تساهم في ترسيخ الديمقراطية، إذ يتيح للأفراد الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموضوعية؛ مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة.

2- يلعب الإعلام دوراً رقابياً هاماً على السلطات الثلاث في الدولة؛ مما يضمن عدم تجاوزها لصلاحياتها، ويعزز من الشفافية والمصداقية في العملية السياسية.

3- تعاني وسائل الإعلام الليبية من نقص في الاستراتيجيات الواضحة لنشر ثقافة الديمقراطية؛ مما يؤدي إلى ضعف في التغطية الإعلامية الشاملة لقضايا الانتخابات، والممارسات السياسية.

4- يظهر أن هناك نقصاً في التنوع في الخطاب الإعلامي الليبي، حيث تهيمن بعض الآراء على الأخرى؛ مما يؤثر سلباً على قدرة المواطنين على مناقشة قضاياهم بحرية وموضوعية.

5- تساهم وسائل الإعلام في تعزيز الوعي السياسي، ولكنها تحتاج إلى تحسين استراتيجياتها؛ لضمان توفير معلومات دقيقة وشاملة للمتلقين؛ مما يعزز من مشاركتهم الفعالة في الاستحقاقات الانتخابية.

## التوصيات:

توصل الباحث إلى جملة من التوصيات بشأن تناول الإعلامى للانتخابات، على وسائل الإعلام الليبية أن تضعها نصب أعينها، وهي كالتالية:

1- أن الديمقراطية لا تعني فقط تسجيل المواطنين في منظومة الانتخابات، والحصول على البطاقة الانتخابية، أو حتى الإدلاء بأصواتهم، بل إن هذه الخطوة يجب أن تسبقها معلومات وحوارات ونقاشات مكثفة ومستمرة ودائمة وكافية، تتحها وسائل الإعلام للجمهور حول العملية السياسية برمتها، بما يخلق حالة من الوعي العام بالشأن السياسي عموماً.

2- على وسائل الإعلام أن تجري الاستطلاعات والبحوث، التي تمكنها من التعرف على احتياجات الجمهور المعرفية، فيما يتعلق بالعملية السياسية، وأن تضع سياساتها وخططها البرمجية، وفقاً لما تتوصل إليه من نتائج بالخصوص، وكل ذلك بهدف إشباع احتياجات المتلقي السياسية.

3- فينا يخص الإعلام العام تحديداً، يجب أن يلتزم هذا الإعلام بالتغطية المتوازنة والعادلة والمحايدة، من خلال تخصيص مساحات زمنية متساوية لكافة الأطياف السياسية المشاركة في الانتخابات، وإتاحة المجال لكل الأطراف بالتواصل مع الجمهور.

4- فيما يخص الإعلام العام أيضاً، فإنه يجب كذلك أن يوفر للأحزاب والمرشحين والمنتخبين المشاركة في اللقاءات والحوارات والنقاشات المتعلقة بالحياة السياسية، وأن يمكنهم من إبداء آرائهم في سير العملية السياسية.

5- على وسائل الإعلام أن تعمل على ترسيخ فكرة أن المشاركة في الانتخابات وفي العملية السياسية عموماً، هي حق يجب أن يتمسك به الشعب، وإلا يفرط فيه تحت أية ظروف، وأن أصواتهم الانتخابية هي وحدها من سيقدر مصير العملية السياسية برمتها.

6- على المفوضية العليا للانتخابات أن تكون حاضرة بشكل مستمر ومكثف، عبر وسائل الإعلام وبأشكال وصور مختلفة؛ لتمارس بمهنية وعلمية أدوار التثقيف والتوجيه والتوعية بالعملية الانتخابية في صورها ومستوياتها المختلفة: النقابية، والبلدية، والبرلمانية، والرئاسية، ويجب أن يتم ذلك وفق استراتيجية إعلامية واضحة المعالم، تتولى المفوضية تنفيذها على مدى زمني طويل وبدون توقف.

7- على وسائل الإعلام أن تضع خطة محكمة بشأن مراقبة العملية الانتخابية، بما يضمن سير تلك العملية بشفافية ومصداقية ووضوح.

## المراجع:

### أولاً/ الكتب:

- 1- إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، ط2، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1975م.
- 2- أسماء حسين حافظ، التدريب الأكاديمي الصحفي وأثره على مستوى وكفاءة الخريجين، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999م.
- 3- جيهان احمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1978.
- 4- دبفيد مورجان، وسائل الإعلام وعملية وضع السياسات، في كتاب: ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998م.
- 5- سليمان صالح، حقوق الصحفيين في الوطن العربي، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2004م.
- 6- عبد الفتاح عبد النبي، الإعلام وجرائم البيئة الريفية، دراسة في الإعلام البيئي، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 1992م.
- 7- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م.
- 8- فتحي الأبياري، نحو إعلام دولي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1988.
- 9- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، 2000.
- 10- محمد عبد القادر حاتم، ديمقراطية الإعلام والاتصال، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1996م.

## ثانياً / الدوريات:

- 1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987م.
- 2- سليمان صالح، حق الصحفي في الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق حق الجماهير في المعرفة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة، 1997م.
- 3- عبد العزيز شرف، ماهية التحرير الإعلامي، مجلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الكويت، يونيو، أغسطس، سبتمبر، 1980.
- 4- ميرفت محمد كامل الطرابيشي، مجالات الأطفال ودورها في دعم الحقوق الاتصالية للطفل المصري، المؤتمر العلمي السنوي السابع لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول، القاهرة، مايو 2001م، نقلا عن: سعد لبيب، حق الطفل في إعلام رشيد، بحث مقدم للحلقة الدراسية « ثقافة الطفل في وسائل الإعلام ، القاهرة، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، 1994م.
- 5- ناجي أبو خليل، دور اليونسكو في دعم حرية الصحافة والإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 73، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية، أكتوبر، ديسمبر، 1993م.

## الآثار النفسية والاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة دراسة ميدانية بمدينة الزاوية

أ.د. امباركة ابوالقاسم الذئب  
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

### مقدمة:

إن الثورات المتتالية، والنزاعات المسلحة، والصراعات الطائفية، والإرهاب؛ تركت العديد من الآثار النفسية والاجتماعية على الشريحة الضعيفة في المجتمع العربي بصفة عامة، والمجتمع الليبي بصفة خاصة وهي المرأة، وقد ضلت ترافقهم فضلا عن التشرد والتمرل والطلاق والعوق. وأن ما يتمتع به العالم اليوم من نضج؛ جعل هذه الشريحة محط اهتمام كبير، والدفع إلى سن العديد من القوانين والمعاهدات والتشريعات؛ الهادفة إلى حماية المرأة وصون حقوقها.

حيث أن النزاعات والحروب المسلحة؛ تؤدي إلى الإضرار بالطرف الأضعف في المجتمع، وهو النساء والأطفال- إذا لم يكونوا ضمن القتلى في هذه الحروب- وذلك بصور شتى، تتمثل في: فرض الحصار، والعزلة الاقتصادية والاجتماعية، أو النزوح القسري من مكان سكنهم، أو التعرض للاعتقال، أو الاغتصاب، أو الانتهاك الجسدي بكافة أشكاله.

وقد حظيت المشكلات التي واجهتها النساء، في حالات النزاعات المسلحة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، فقد نوقشت في المؤتمرات الدولية (المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995 في بكين ومؤتمر «بكين+5» و«بكين+10») وكذلك في المحافل الدولية، مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرها من المؤتمرات وورش العمل. وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة حول وضع المرأة، في تقريرها المقدم إلى الأمين العام، أنه «يجري أحيانا على نحو منتظم تجاهل القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر الاعتداء على المدنيين، كما أن حقوق الإنسان غالبا ما تنتهك في حالات النزاعات المسلحة؛ مما يؤثر على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين.

## أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

### أ- مشكلة الدراسة:

إن المتتبع لمجريات أحداث الحروب، يجد أن النساء أصبحن ضحايا سهلة في حروب القرن العشرين، وحتى مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ومن ينظر إلى الدراسات الصادرة عن اليونيسيف، سيجد أن أعدادا كبيرة من النساء قُتلن بأساليب بشعة ووحشية، فالمرأة تقتل أمام طفلها أو ذويها، أو تغتصب، والمناطق التي توقد فيها الحروب يصبح السكان مستهدفين وبصفة خاصة النساء، مع أنهن أقل الناس تأثراً فيها وانتفاعاً منها، فهن يتعرضن للرعب الذي يتعرض له المشاركون فيها، فحينما تنفذ الإمدادات الغذائية أو تقل، تعاني النساء أشد المعاناة وعندما تتلوث مصادر المياه، فإنهن يكن أقل الفئات مقاومة لمخاطر الأمراض، وتترك الصدمات النفسية الناجمة عن تعرضهن للعنف وللأعمال الوحشية وغير الأخلاقية آثارها السيئة في نفوسهن طيلة حياتهن. رغم أن مجتمعات بأكملها تعاني من عواقب النزاع المسلح والإرهاب، فإن النساء والبنات يتأثرن بشكل خاص؛ بسبب مركزهن في المجتمع وجنسهن وتعد النساء والأطفال أهدافاً في الصراعات المسلحة، لاسيما المعاصرة، حيث يشكلون غالبية الضحايا إجمالاً. كما يشكل الأطفال والنساء أغلبية اللاجئين في العالم، والغالبية من المشردين داخليا، ومن هنا ارتأينا بأن هناك ضرورة ملحة للتعرف على الصعوبات التي تواجه المرأة بصفة عامة، والمرأة الليبية بصفة خاصة نتيجة النزاعات المسلحة، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب النفسية والاجتماعية، والتعرف على احتياجات النساء المطلوبة في هذا المجال، وتقديم التدخل اللازم للنساء من خلال المراكز الصحية التابعة لها، بما يضمن حمايتهن وتمكينهن، من أداء أدوارهن الإنجابية والإنتاجية بشكل آمن وبأفضل النتائج، وسيتم ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:-

• ما الآثار النفسية والاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة الليبية من عمر 20-60 سنة؟

• ما نوع الصعوبات التي واجهت المرأة، وخاصة على الصعيد النفسي الاجتماعي؟

• ما الخدمات الصحية والنفسية التي كانت تقدم من قبل المراكز الصحية للمرأة وقت الحرب؟

• ما أنواع الاضطرابات النفسية التي تصيب المرأة الناتجة عن النزاعات المسلحة؟

## 2- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- معرفة الآثار النفسية والاجتماعية للنزعات المسلحة على المرأة من عمر 20-60 سنة
- 2- التعرف على طبيعة الصعوبات التي واجهت النساء، وخاصة على الصعيد النفسي الاجتماعي.
- 3- التعرف على طبيعة الخدمات الصحية والنفسية التي كانت تقدم من قبل المراكز الصحية للنساء وقت الحرب.
- 4- التعرف على أنواع الاضطرابات النفسية التي تصيب المرأة الناتجة عن النزاعات المسلحة.

## 3- أهمية الدراسة:

- 1 -مساعدة المرأة الليبية على الخروج من حالتها النفسية التي تعيش فيها نتيجة الخوف.
  - 2- تقديم المساعدات الصحية والعلاج النفسي للمرأة.
  - 3- مراعاة الظروف التي تمر بها المرأة خلال النزعات المسلحة، والعمل على حمايتها من الناحية النفسية.
  - 4- العمل على نزع سلاح الأفراد، وسلاح الميليشيات والمجاميع التابعة للأحزاب المختلفة
- ## 4- إجراءات الدراسة:

- المجال المكاني:

تمت هذه الدراسة بمديمتة الزاوية

- المجال الزمني:

بدأت هذه الدراسة بتاريخ البداية: 2013/11/24 م وانتهت بتاريخ: 2014/8/15م.

- المجال البشري:

الفئة المستهدفة المرأة من عمر 20-60 سنة في المناطق الشعبية، التي تعرضت لمواجهات مسلحة خلال السنوات (2011الى2015) ميلادية.

## 5. عينة الدراسة:

تم اختيار 100 امرأة بطريقة عشوائية من مستويات مختلفة، وبصورة خاصة من المناطق التي شهدت المواجهات المسلحة، في الأحياء السكنية بمدينة الزاوية طيلة الفترة المذكورة، الثلاثي أعمارهن ما بين 20-60 سنة.

## 6. أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان، تم تصميمها وفقا للمعايير المنهجية، وقد تم عرضها على لجنة مختصة من أستاذة علم النفس والاجتماع، كما تمت الاستفادة من الدراسات العلمية السابقة التي أجريت في ظروف مشابهة في دول عربية أخرى.

## 7. مفاهيم الدراسة:

- الآثار النفسية: هي عبارة عن مجموعة من الأعراض التي تتزامن في حدوثها، مع تعرض الفرد لظروف ضاغطة ومهددة لذاته؛ ينتج عنها أيضا الاستجابات الانفعالية الحادة والمستمرة، وهي أيضا كل تغير، داخلي أو خارجي، إيجابي أو سلبي، يجدر بنا التكيف معه. وكلما يحدث اضطراب نفسي أو جسدي في جسدنا وعقلنا، ردة فعل الجسم الغير المحددة إزاء أي حاجة تطلب منه.

- الآثار الاجتماعية: هو ما يحدث عندما تتأثر مشاعر الشخص أو آرائه أو سلوكياته بالآخرين. ويأخذ التأثير الاجتماعي أشكالا عديدة، ويمكن أن يظهر في الامتثال، والتنشئة الاجتماعية، وضغط الأقران، والطاعة، والقيادة، والإقناع، والبيع، والتسويق.

- النزاعات المسلحة: عرفت المعاهدات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية التابعة لها، النزاعات المسلحة وفقا لعدد من المعايير، شملت الأطراف المشاركة في النزاع، والنطاق المكاني والزمني للنزاعات، ووفقا لذلك، يقسم القانون الدولي النزاعات المسلحة إلى نزاعات مسلحة دولية، وأخرى غير دولية، حيث تكون النزاعات المسلحة الدولية بين دولتين أو أكثر، بينما تكون النزاعات المسلحة غير الدولية أو الداخلية بين الدولة والجماعات المسلحة غير الحكومية، أو بين الجماعات المسلحة فيما بينها. ويمكن أن يتطور النزاع المسلح من داخلي إلى دولي أو العكس، بحسب تدخل أو انسحاب القوى الفاعلة في النزاع.

- المرأة: هي الحاضنة لجميع الأفراد الذين ينتمون إليها، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، ولا يمكن أن يحدث استقرار اجتماعي، ودفء أسري في نسيج الأسرة،

إلا من خلال الأمن النفسي للمرأة وتلاحمها، واستثمار الأوقات التي تحدث نوعاً من الألفة معها، وذلك عبر تجديد وتوطيد العلاقة بين جميع الأطراف، لكن يغفل الكثير عن عملية إشباع المرأة.

- مدينة الزاوية: هي مدينة تقع في شمال غرب ليبيا، تبعد ثلاثين كيلومترا عن العاصمة طرابلس، يحدها غربا مدينة صرمان، وشرقا مدينة جنزور، وجنوبا سلسلة جبال نفوسة، ويبلغ عدد سكانها 90 ألف نسمة. تستمد المدينة أهميتها الاستراتيجية من كونها أكبر تجمع سكاني قرب طرابلس، وهو ما يجعلها البوابة الغربية للعاصمة الليبية

- (<https://www.aljazeera.net/news/2011/8/3>)

#### ثانياً: الدراسات السابقة

- دراسة الرميح (2020) أثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي، ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهته، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية الناتجة عن النزاعات المسلحة، ودور المجتمع والخدمة الاجتماعية في مواجهة آثار النزاعات المسلحة. ونتج عنها أن النزاعات المسلحة تعتبر وسيلة لهدم المجتمع، وتفكك أنظمتها ومكوناته المختلفة، فهي تؤدي بالفرد والأسرة إلى فقدان مشاعر الانتماء والولاء للوطن. وتعد أيضاً أحد الأسباب الرئيسية للكوارث الإنسانية، التي ينتج عنها تدهور الأحوال المعيشية، وحرمان المدنيين من الاحتياجات الأساسية للحياة. حيث أن نمو واستقرار وأمن المجتمع، هو الأمن الاجتماعي بأبعاده المختلفة. (الشرع: 2019).

- دراسة التومي (2017): الخدمات التي قدمتها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية، وأثرها على استقرارهم الاجتماعي خلال الفترة من 2011 إلى 2015 بمدينة طرابلس، وكان من ضمن أهدافها معرفة دور وزارة الشؤون الاجتماعية، في تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية المادية والصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية للأسر النازحة، أثناء وعقب قيام الثورة الليبية 2011. وتوصلت الدراسة إلى: عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية، في تقديم الخدمات العينية والمادية والصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية للأسر النازحة، الأمر الذي انعكس سلباً على استقرارهم وتدني مستوى الاستقرار الاجتماعي لهم )

- دراسة الفيل (2015): ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي - أسبابه وواقعه وآثاره، هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة النزوح وواقعه في المجتمع الليبي، والتعرف على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنازحين؛ بسبب عدم استقرارهم، والتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها ظاهرة النزوح. وخلصت إلي: أن النزوح السكاني في المجتمع الليبي هو نزوح داخلي؛ بسبب أعمال العنف والصراعات والمواجهات المسلحة، بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وأن أغلب النازحين يعانون أوضاعا اجتماعية واقتصادية سلبية؛ بسبب عدم الاستقرار أو عدم تقديم المساعدات من الجهات ذات الاختصاص، كما تبين أن هناك خرقا للنسيج الاجتماعي، ونزاع بين القبائل والأهالي والجيران؛ مما أفرز مشاكل يصعب حلها.

#### - تعقيب على الدراسات:

تتفق الدراسات السابقة على وجود آثار اجتماعية واقتصادية للنزوح على كافة أفراد الأسرة، وخاصة المرأة باعتبارها العنصر الأهم في الأسرة، فهي الأم والزوجة والأخت والأبنة، وعند الفوضى ينهار الأمن الاجتماعي، ويتفكك المجتمع ويصيبه الضعف، كما أن أغلب النساء تعاني أوضاعا إنسانية وظروفا معيشية قاسية؛ نتيجة نقص الخدمات، وتعاني أيضا من مشاكل نفسية لها الأثر الفعال في عدم استقرار البيت. عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الصحية في تقديم الخدمات، قد انعكس سلباً على استقرارهن، وأن هناك خرقا للنسيج الاجتماعي، ونزاعا بين القبائل والأهالي والجيران؛ بسبب المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عدم الاستقرار؛ مما أفرز نزعات صعبة الحل.

#### ثالثاً: الإطار النظري

##### 1- حقوق الإنسان المفهوم والخصائص

مصطلح حقوق الإنسان كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية، لا يمكننا وضع تعريف جامع مانع له فهو دوماً في تطور وتغير، ولكن لا يختلف احد على أن حقوق الإنسان هي « كل الحقوق اللازمة، لكي يحيا الإنسان حياة حرة كريمة آمنة مأمونة صحية؛ أي كل الحقوق اللازمة لجعله إنساناً، وهي تشمل كل نواحي حياته المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية» وعبر مسيرة طويلة تبلورت فكرة حقوق الإنسان، واكتسبت وجود مادي وخصائص واضحة، ميزتها عن غيرها من أنواع الحقوق والحريات، ولا يمكن تعريف حقوق الإنسان بمعزل عن ذكر خصائصها،

فهي مدخل مهم لفهم منظومة حقوق الإنسان ككل، وأبرز هذه الخصائص:-  
1- حقوق الإنسان حقوق عالمية وواحدة لجميع البشر، مهما اختلفوا في الجنس أو الدين أو العرق أو اللون أو اللغة ... إلخ.

2- حقوق الانسان صفة لصيقة بذات الإنسان، لا تورث ولا تشتري وغير قابلة للتنازل، ولا يجوز حرمانه منها تحت أي ظرف، فهي تولد معه بمجرد خروجه للحياة، ولا يجوز انتزاعها منه بأي مبرر.

3- حقوق الإنسان ثابتة للجميع، فحتى لو لم تعترف بها القوانين الداخلية لدولة ما، فهذا لا يعني أن مواطني تلك الدولة محرومين من هذه الحقوق.

4- حقوق الانسان كل لا يتجزأ، فهي كتلة واحدة لا يجوز الانتقاص منها بأي ذريعة، وهي كذلك لا تعترف بالترتيب، فكل الحقوق متساوية في الأهمية.

5- حقوق الانسان في تجدد وتطور مستمر، فهي قيمة عليا يسعى الجميع للوصول إليها، والحصول على أفضل درجات الحماية للحقوق الإنسانية.

ويمكن تصنيف هذه الحقوق لثلاث رئيسية هي:

1- الحقوق المدنية والسياسية (ويطلق عليها الجيل الأول لحقوق الانسان): وهي ترتبط بحرية الانسان وحقوقه السياسية وإدارته للحكم في وطنه، وتشمل: حرية الرأي والتعبير، وحرية المعتقد، وحق الانسان في سلامة جسده، وحق المشاركة، وحق التجمع والتنظيم ... إلخ.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ويطلق عليها الجيل الثاني لحقوق الانسان): وهي الحقوق التي ترتبط بالأمن الاقتصادي والصحي للإنسان، وتشمل: حقه في السكن، والزواج، والعمل، والتعليم، والمأكل، والرعاية الصحية ... إلخ.

3- الحقوق البيئية والتنمية (ويطلق عليها الجيل الثالث لحقوق الانسان): تتميز هذه الفئة بأنها حقوق تضامنية؛ أي لا يمكن للإنسان أن يحصل عليها منفردا، وتشمل الحق في بيئة صحية نظيفة، والحق في التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية.

ويعتبر (الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن) الصادر في عام 1789، نقطة الانطلاق لصياغة ملامح نظرية عامة (شبه متكاملة) للحقوق والحريات العامة. إذ جاء الإعلان بسبعة عشرة مادة، تضمنت مبادئ في الحقوق والحريات ما زالت الكثير من شعوب العالم، وخاصة في «العالم الثالث» تطمح في تطبيقها على أرض الواقع. وفي صلب الإعلان نلاحظ العبارة الشهيرة: (يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق .. والفوارق الاجتماعية لا يمكن أن تبنى إلا على أساس المنفعة المشتركة). وبعد هذا الإعلان أقر دستور سنة 1793 للثورة الفرنسية، والذي تألف من 124 مادة، تناولت 35 مادة منه ما له علاقة بمختلف الحقوق الخاصة بالإنسان، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، التي تتلخص في التأكيد على حق العمل، والمساعدة الاجتماعية والثقافية، وأن الإعانة دين مقدس . وقد سبق الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، إعلان الاستقلال الأمريكي في 1776م وتعديلاته، الذي أكد على أن الحرية والمساواة حقان طبيعيين من حقوق الإنسان، ومبدأ السيادة للشعب، وتأمين الوسائل القانونية لتطبيقه، وباعتقادي أن الإعلان والدستور الفرنسي أكثر أهمية من الإعلان الأمريكي . (عبدالظاهر، 2012: 65)

2- جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان : جاء إنشاء الأمم المتحدة ليستكمل كل تلك الافكار والمضامين الإنسانية، ويجسدها في ميثاقه، الذي يعتبر معاهدة جماعية، توافقت فيها إرادة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، على تحديد قواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بينها، في مواضيع مختلفة، من بينها موضوع حقوق الإنسان، وهو من قبيل المعاهدات الملزمة التي تفرض على الأطراف المتعاقدين الالتزام بنصوصها، وتحتم تفوقها على قواعد القانون الوطني لأية دولة متعاقدة، بما ذلك القواعد الدستورية. لقد عني ميثاق الأمم المتحدة عناية خاصة بحقوق الإنسان، تجسدت بما ورد في ديباجته: ( نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا : أن ننقذ الأجيال من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ... وأن ندفع بالرفق الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ... ). وقد وردت الإشارة إلى تلك الحقوق في مواقع مختلفة من الميثاق، وبنفس الصيغ والأسلوب، فأشير إليها في المادة الأولى من الميثاق، باعتبار أنها تشكل هدفا من الأهداف التي أنشأت المنظمة من أجل تحقيقها. فالمادة الأولى في النقطة الثالثة في مقاصد الأمم المتحدة هي: (تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية، ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان

والحريات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز؛ بسبب الجنس واللغة أو الدين، ولا تفرق بين الرجال والنساء). كما أشير إلى تلك الحقوق في الفصل الرابع من الميثاق المذكور، إذ ذكرت المادة (13) أن من وظائف هذه ( ... الإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز ... ) .

أما في الفصل السابع الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، فقد نصت المادة (55) على ما يلي: (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين؛ لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ، الذي يقضي بالمساواة بالحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على: أ-... ب-... ج- أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجمعية.. ومراعاة تلك الحقوق فعلاً ..). ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة اللبنة الأساسية الأولى، التي كان لها فضل الإسهام في بلورة جهودها في مجال بلورة القيم القانونية الإلزامية لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، تمثل في الدعوة إلى إصدار عدد من الإعلانات والمواثيق الدولية ذات طابع عالمي عام، ومستوى ثاني تمثل بحرص المنظمة على إقرار جوانب معينة من حقوق الإنسان وذلك في صورة ابرام اتفاقات دولية خاصة في هذا الشأن. فكان صدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10/ديسمبر/1948. وتلت هذه الخطوة خطوات أخرى كان من أهمها اصدار (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) عام 1966 و(العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في العام نفسه. وكانت الخطوة الأخيرة في هذا الخصوص انعقاد (مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان) في عام 1993. وعلى الرغم من أهمية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) في حركة العمل من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات، إلا أنه مجرد إعلان له قيمة أدبية كبيرة، ولكن ليست له قوة إلزام قانونية، وأنه مجرد توصية صادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعكس العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية و للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قوة الزام قانوني للدول الأطراف فيها .

أما أهم الاتفاقيات الدولية التي تعرضت لموضوعات خاصة ذات صلة بحقوق الإنسان هي:

- 1- الاتفاقية الخاصة بمكافحة جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها (1951/1/12).
- 2- الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله ( 1965/12/21 ) .
- 3- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ( 1950/11/5 ) .
- 4- اتفاقية جنيف بشأن العناية بالجرحى والمرضى للقوات المسلحة في الميدان اب 1949 .
- 5- اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب 1949 .

وهناك اتفاقيات وإعلانات مهمة أخرى منها (إعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز

ضد المرأة) و (اتفاقية مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري) وغيرها، وجميع هذه الاتفاقيات والإعلانات والعهود تصف حقوق الإنسان في مجملها، بأنها حقوق أساسية مدنية وسياسية وتشمل :

- الحق في الحياة والسلامة والأمن .
- الحق في ممارسة الحرية الدينية.
- حرية الرأي والتعبير.
- حرية الاجتماع وحق التجمع.
- الحق في حماية الحرية الشخصية. ويندرج تحت هذا العنوان حقوق فرعية عديدة :
- الحق في احترام الحياة الخاصة، والاعتراف للفرد بشخصيته القانونية، الحق في المعاملة الجنائية العادلة، والحق في الحماية القضائية، والحق في طلب اللجوء السياسي، والحق في التنقل واختيار محل الإقامة، وتحريم التعذيب والمعاملة القاسية غير الانسانية.
- الحقوق السياسية وتشمل: حق الانتخاب والترشيح؛ الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، الحق في تولي الوظائف على قدم المساواة مع الآخرين من بني وطنه، الحق في الجنسية أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد شملت حق الملكية والعمل، وتكوين النقابات العمالية والمهنية، وحق الإضراب، والضمان الاجتماعي، ومستوى معيشي مناسب، والحق في التعليم، وتحريم التمييز لأي سبب كان، والحق في الامتناع عن ممارسة أي شكل من أشكال السخرة، أو العمل القسري، وأخير الحق في تقرير المصير.
- كرس (مؤتمر هلسنكي) الذي انعقد في عام 1975، حقا جديدا من حقوق الإنسان، ألا وهو الحق للجميع بمعرفة حقوق الإنسان، من خلال تعليمها وتحليل مضمونها، وتبيان حدودها، وعرض موقعها القانوني، وأصبح ذلك واجبا ملقى على عاتق الدولة ومؤسساتها. وتتويجا لما أوردته هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية من حقوق وحرريات، جاءت مبادرة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1984، بإصدار خاص بحق الشعوب في السلام والحق في أن يحيا الإنسان في بيئة نظيفة وصحية، والحق في التنمية وأخيرا الحق في تداول المعلومات .

### 3. أنواع النزاعات المسلحة

تنقسم إلى نوعين هما :

- أ - نزاعات خارجية : وهي التي تحدث في حالة اعتداء دولة على أخرى ، أو قوات غربية خارجة عن حدود الدولة .

ب- نزاعات داخلية: وتعد بمنزلة حرب شاملة تخترق مجمل نسيج المجتمع، وتستهدف بالأساس الأقليات الإثنية، أو العرقية، أو الدينية داخل حدود الدولة؛ حيث يعمل المقاتلون على بث الرعب بين المدنيين كوسيلة للسيطرة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. كما يتزايد استهداف مختلف أطراف النزاع للسكان المدنيين، في إطار خطة معتمدة يتم تطبيقها على الجميع؛ حيث يكون أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً من نساء، وأطفال، ومسنين هم في الواقع أول ضحايا هذا العنف، كما يتضرر من هذا العنف - أيضاً - الشرائح الأشد فقراً بين السكان. (اسماعيل، 2012: 32) صور مشاركة النساء في الصراعات والحروب المسلحة:

قامت النساء بأدوار مختلفة ومتضادة في الحروب والصراعات عبر التاريخ، ففي الوقت التي كانت فيه المرأة ضحية للحروب والنزاعات المسلحة، كانت هي في الوقت نفسه مقاتلة وحاملة للسلاح، كما كانت داعية للسلام، وتتنحى هذه الأدوار من خلال الآتي:

- 1- المساهمة بدور كبير في العمليات الحربية، والنزاعات المسلحة بشكل مباشر كمقاتلة وحاملة للسلاح، أو بالعمل في الوحدات والإدارات العسكرية، أو بشكل غير مباشر من خلال العمل في قوات الاحتياط، أو الإسناد، أو العمل في مخازن الذخيرة، أو العمل في أقسام التغذية؛ لإمداد الجنود بالغذاء، أو تمريرهم وتضميد جراحهم أثناء المعارك. وتشير الأرقام إلى أن النساء يمثلن نحو 14 ٪ من جملة أفراد القوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما بلغ عدد النساء الأمريكيات المشاركات في حرب الخليج الثانية نحو 40 ألف امرأة. من ناحية أخرى شاركت المرأة بنفسها في القيام بعمليات العنف ضد المدنيين، ضمن القوات المعتدية في مناسبات كثيرة، فمثلاً شارك العديد من النساء في القيام بالمجازر والإبادة الجماعية، التي حدثت في رواندا في التسعينيات من القرن الماضي.
- 2- القيام بعمليات التجنيد الإجباري للمرأة في صفوف القوات والجماعات المسلحة كإحدى الوسائل لإرهاب المدنيين وابتزازهم.
- 3- تجنيد النساء للقيام بأدوار تجسسية، أو استخدامهن في إيصال الرسائل الاستخباراتية.
- 4- تطوع النساء للقيام بأدوار تطوعية، تتمثل في المخاطرة بالنفس من أجل الوطن، أو من أجل جماعات مسلحة معينة تحت أفكار معينة؛ حيث يتم تدريبهن من قبل هذه الجماعات، على القيام بأعمال تجسيرية أو انتحارية، كما هو حادث الآن في كل من العراق وفلسطين وليبيا أيضاً.
- 5- ابتزاز القوات المعتدية للنساء للتواطؤ مع القوات المعتدية؛ حيث إنه في هذه الحالة تكون المرأة في خدمة الطرف المعتدى، مقابل حصولها على خدمات معينة، أو نظير بقائها واستقرارها في مكانها، وحصولها على الغذاء والسلع الأساسية.

6- قيام المرأة بأدوار رئيسية وفعالة في عمليات المصالحة بين القوات المتحاربة، ومقاومة العنف المسلح، والإسهام في الأنشطة الرامية إلى تحقيق العدالة ونشر السلام، فهناك نساء يشاركن في التظاهر من أجل السلام في مناطق كثيرة من العالم، ومنها المنطقة العربية، وكذلك المشاركة في العمل المنظم في جماعات ومؤسسات لتحقيق السلام ونبذ الحروب والعنف.

#### 4. آثار الحروب والنزاعات المسلحة على المرأة

على الرغم من ارتباط الأدوار الاجتماعية والعاطفية بالمرأة عموماً في جميع المجتمعات، من حيث كونها الأم، والزوجة، والمربية، والمرضة، وغيرها، وبالرغم من الاعتقاد بأنها الوحيدة، التي تنعم بالأمن في المنزل مع أطفالها أثناء الحرب، وأن الرجل هو الذي يقوم بأعباء الحرب، فهو الجندي في المعركة، وهو المقاتل على الأرض، إلا أن واقع الحرب يخالف ذلك، فالمرأة وأطفالها يكونون في آتون المعارك، والدليل أنهم يشكلون - دائماً - غالبية الضحايا في الحروب، فهم الطرف الأضعف في هذه الحروب.

إن آثار النزاعات المسلحة والحروب على المرأة، لا تقف عند حد إلحاق الضرر المادي بجسدها أو قتلها، بل تتجاوز ذلك إلى هدم مساكن الأسر وتدمير ممتلكاتها، فضلاً عن تعرض البنى التحتية كالماء والكهرباء والصرف الصحي للتدمير. وخلال مدة النزاعات المسلحة أكدت جميع الدراسات أن (82٪) من النساء قمن بدور الأم والأب معاً، وأن (36,5٪) منهن كان يقعن على عاتقهن حل مشاكل الأسرة. وفي دراسات أخرى ظهر أن معدلات الطلاق في زمن النزاعات قد ارتفع، لاسيما في أسر الأزواج الذين يمارسون مهناً عسكرية، وأن (45٪) من ربات البيوت اضطررن للعمل خارج المنزل؛ بسبب انشغال الزوج بالنزاعات، وأن (33٪) من حالات الطلاق قد وقعت بسبب القلق والتوتر الناجم من النزاعات، وأن ظروف الحروب كانت سبباً لذلك. من جانب آخر كان لتلك الحروب والنزاعات أثر مباشر على الأسرة وعلى المرأة؛ بسبب وقوع الرجال في الأسر، فقد أظهرت الدراسات أن أسر أسرى النزاعات والحروب يتعرضون للنفك، فمنهم من طلقوا زوجاتهم بعد عودتهم من الأسر، ومنهم من انفصلوا عنهن، ومنهم من يعيش معهن على غير وفاق، وهذا يرجع إلى أن تغييراً ما طرأ على تصور المرأة لذاتها؛ بسبب غياب الزوج لمدة طويلة، والذي أدى لقيامها بدورين مزدوجين اعتادت عليهما، بحيث يصعب عليها التخلي عنهما. إن دراسات معمقة عن آثار الحروب على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على المرأة كبيرة جداً، وتصبح المهام اليومية التي تضطلع بها المرأة، كمصدر لتوفير

الرزق والرعاية بالغة الصعوبة والخطورة، لا سيما على ضوء تقلص الخدمات العامة، والسلع المنزلية، وانحسار فرص الحصول عليها. والدور الذي تقوم به المرأة فيما يتعلق بتأمين الأمن الغذائي وتوفير المياه والطاقة اللازمين لاستعمال الأسرة، والمسؤوليات التي تتحملها في مجال الرعاية الصحية - على الصعيدين الحضري والريفي - قد يعرضها أيضا لمخاطر حياتية وجسدية؛ بسبب الألغام أو تبادل الإطلاقات النارية أو أعمال العنف المختلفة، التي ترافق النزاعات المسلحة أو تعقبها أو تتعرض للإيذاء الجنسي. ويمكن رؤية الآثار المتباينة للصراع المسلح، ومواطن ضعف المرأة والفتاة على وجه التحديد، في جميع مراحل التهجير، بما في ذلك مرحلة النزوح الأولية، والحماية والمساعدة في مخيمات اللاجئين والنازحين، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج.

وتنقسم الآثار إلى التالي:

أولاً: الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة على المرأة:

قد تختفي الكثير من الأنشطة الإنسانية والثقافية والحضارية من جراء الحروب، فيتأثر كل شيء ويبدأ في التلون بلون الحرب.

تضطر النساء للعمل أثناء الحروب لسد الثغرات، التي تركها الرجال ممن ذهبوا للحرب أو قتلوا، وبذلك يضاف عبء على كاهل النساء بجانب تربية الأبناء. تشكل الحروب خللاً في نسبة الرجال إلى النساء، خصوصاً في الحروب التي تمتد على مدى فترة طويلة. قد يترتب على الحروب فساد اجتماعي، خصوصاً إذا امتدت الحروب لفترات طويلة أو أعوام. أوضحت النزاعات الأخيرة أن النساء يتم استهدافهن تحديداً لكونهن نساء، فيتعرضن للاعتداء والاعتصاب في بعض الأحيان؛ من أجل إضعاف وتخويف وهزيمة فريق العدو الذي ينتمين إليه. إضافة إلى المعاناة التي تتعرض لها المرأة كنتيجة لفقد الزوج أو الابن أو تعرضها للسجن أو تحملها لعبء الأسرة في حالة غياب المعيل والخوف من المجهول، كذلك فإن الحرب تجبر النساء على الاضطلاع بأدوار غير مألوفة، وتقضي منهن تعزيز ما لديهن من مهارات للتغلب على الصعاب، واكتساب مهارات جديدة.. ومحنة النساء أثناء الحرب لها وجوه عديدة، فهي تعني بالنسبة لهن الافتراق عن الأهل، وتزايد خطر العنف الجنسي، والإصابات، والحرمان، والموت. ويجدر القول أيضاً أن النساء لسن مجرد «ضحايا» يحتجن إلى المساعدة في النزاعات المسلحة، بل يتحلين بالشجاعة والمروءة في زمن الحرب، لامتلاكهن القدرة على البقاء والصمود والقيام بدور ربات للأسر - وهو الدور الذي لم يتم إعداد كثيرات منهن للقيام به، كما تزداد صعوبته نتيجة القيود الاجتماعية المفروضة عليهن. وتكون النساء أكثر عرضة للتهميش والفقر والمعاناة الناجمة عن النزاع المسلح، حيث

بلغت نسبة الرجال المعتقلين في بعض النزاعات بلغت 96٪، ونسبتهم من المفقودين 90٪ ولكن النساء أكثر عرضة للعنف الجنسي، ويجعل النزاع المسلح النساء يتحملن عبء السعي لتدبير المعاش اليومي لأسرهن، وهناك مجموعات كبيرة من الأرمال والحوامل والمرضعات والأمهات، وهذا هو الجانب الذي يجعل النساء أكثر عرضة للأذى؛ بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، التي تؤدي إلى تغيير الدور الاقتصادي والاجتماعي، وتفكك الأسر، والعمل في التسول والدعارة، والقيام بأعمال شاقة يؤديها عادة الرجال، مثل: الزراعة، وتربية الماشية ورعايتها، والهجرة من المدن لأجل العمل فيها كما تقل فرص الزواج وتزداد نسبة العازبات وتقل فرص المرأة في اكتساب مركز اقتصادي واجتماعي لان الزواج هو السبيل الوحيد أو الأكثر أهمية لتحقيق ذلك.

الخوف والرعب الشديد: جميع النساء اللواتي تم مقابلتهن شعرن ولازلن يشعرن بالخوف الشديد حتى بعد إعلان وقف الحرب، أو النزاعات المسلحة، فما أن تسمع النساء بمجرد احتمال عودة الحرب تصاب بخوفٍ وهلع شديد أكثر من ذي قبل. والجدير بالذكر أن السبب الأول لخوفهن هو الخوف على الآخرين (الزوج والأولاد والأهل والأخوة والأقارب)، والذي اعتبرته النساء المتزوجات وغير المتزوجات، أشد وأكثر من خوفهن على أنفسهن.

كما خافت النساء على حياتها وإن تحدثت عنه كسبب ثانٍ، فكن يتوقعن الموت في كل لحظة، إما بنيران النزاعات أو لأنهن أضحين أسيرات المرض الذي يتهدهن؛ بسبب عدم القدرة على الذهاب للمشافي أو شراء العلاج اللازم لهن.

ومما يزيد خوف النساء وقلقهن، هو خوف من مصير ترى النساء أنه سيكون أسوء حالاً من الموت، إذ ترى النساء الموت أهون عليهن من أن يصبن ياعاقتة، تتطلب الحاجة والاعتماد على الآخرين، أو تجعل الآخرين يتخذون ذلك مبرراً للاستغناء عنهن، وخاصة المتزوجات منهن،

كما شكل الليل مصدر خوف وقلق شديدين، فالجميع كان يتمنى ألا يأتي الليل وخاصة في ظل انقطاع الكهرباء، وارتفاع وتيرة العمليات الحربية والقصف والدمار خلال ساعات الليل.

ومن بين التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للنزاعات المسلحة على النساء الآثار الصحية، حيث تتفاقم المشكلات الصحية أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، وتكون الأوضاع الصحية بمناطق النزاع غالباً في أوضاع صعبة، حتى قبل نشوب النزاع

المسلح، وغالباً ما تكون النساء أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الجنسية، وتحتاج إلى رعاية صحية خاصة أثناء الحمل والولادة ولتنظيم الأسرة. وفضلاً عن مصاعب الحصول على خدمات طبية معينة في وقت الحرب، فقد تواجه النساء مشكلات خطيرة في العناية الطبية العامة؛ نتيجة التفرقة في المعاملة، وربما تعرضت النساء للاستغلال فيتعرضن للابتزاز والإيذاء. (زينة الزعتري: 2007، 65) في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في عام 2002 عن المرأة والنزاعات والذي صدر في اليوم العالمي للمرأة جاء فيه: (تحمل الحروب والنزاعات هولا كبيرا بالنسبة إلى المرأة، ولا تقتصر مخاوف المرأة على الدمار والاضطرابات والإصابات والموت، بل تمتد لتشمل خوفها من عمليات الاغتصاب والتعذيب والأذى الجسدي والجنسي والعبودية الجنسية أو الاقتصادية، والعلاقات أو الزيجات الجبرية). ويضيف التقرير أن 20 ألف إلى 50 ألف امرأة تعرضت للاغتصاب في البوسنة، كما أن ظاهرة العبودية الجنسية شائعة في الموزمبيق. وأيضا تضطر المرأة لإعالة أسرته وأطفالها لغياب الرجل، حيث يقول التقرير (إن النساء في البوسنة واجهت صعوبة بالغة في إعادة بناء منازلهن، لأن عملية بناء البيوت تعتبر نوعا من الطقوس الاجتماعية، التي تخضع للتعاون المتبادل بين رجال القرية). بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأسر التي تترأسها امرأة، وهذا معناه زيادة نسبة الفقر. ففي موزمبيق التي دامت فيها الحرب 22 سنة أودت بحياة مليون شخص، وفي حرب لبنان عاش ثلث السكان تحت خط الفقر المطلق، وتنقل لنا وكالات الأنباء صور معاناة النساء الباحثات عن أولادهن وأزواجهن، في رحلة ربما تطال العمر كله، وربما تكون النهاية مؤلمة أكثر وأكثر.

• الشعور بفقدان الأمن وعدم القدرة على الحماية: فقد فقدت النساء كما الرجال والأطفال الشعور بالأمن والحماية، فلم يعد مكانا آمنا داخل البيت وخارجه. فتصاعد عمليات القصف العشوائي للمنازل بالصواريخ والقذائف، والافتحام الفجائي والوحشي للمنازل، واستخدام القنابل الفسفورية الحارقة، وقتل الرجال والنساء والأطفال؛ أدى لانعدام الشعور بالأمن والحماية لدى جميع أفراد الأسرة، وقد ترتب على ذلك الشعور بالعجز والحرج للأمهات؛ لعدم قدرتهن على حماية أطفالهن، وعلى أداء أدوارهن المتوقعة منهن في الرعاية، وتقديم الحماية للأسرة والأطفال؛ مما زاد من معاناتها النفسية وخاصة المتروجات منهن. وتبدلت الأدوار كما تقول إحدى الامهات « أولادي الصغار يدعمونني ويقولون لي متخفيش يا ماما، أشعر بأن نارا تتقد في قلبي، وأنا أبكي لساعات طويلة ويخفف عني طفلي الذي لم يتجاوز التاسعة».

وكذلك سيدة أخرى حامل تعمل كطبيبة تقول «كنت أقضي ساعات الليل أنظر إلي سقف الغرفة، وأتخيل من أين يمكن أن يدخل الصاروخ، وتدخل الشكوك في عقلي،

وأبدأ في نقل أطفالتي من منطقة إلى أخرى حسبما يرد في ذهني من مخيلات، وحين أشعر بقوة الصوت واقترابه أنام ملتصقة بأطفالي الأربعة، أو أرمي نفسي فوقهم حتى أموت معهم ولا أبقى وحدي».

وتقول سيدة ثالثة « عندما كنت أرى صور الأطفال المشوهة والمحروقة والأشلاء على التلفزيون كنت أتصور أنهم أولادي، فيزداد خوفي عليهم وتوقعي بحدوث ضرر لهم، وعجزي عن تقديم الدعم لهم فأزداد توترا وخوفا».

• العصبية والانفعال الزائد: أصبحت العصبية والانفعال الزائد، السمّة السائدة على سلوك النساء في التعامل مع أولادهن، فصرن يتعاملن بمنتهى العصبية، فيصرخن في وجه أولادهن الصغار بسبب وبدون سبب، بل وتصل إلي الضرب.

وقد زادت العصبية والتوتر عند النساء اللواتي تركن بيوتهن، وهربن إلى بيوت الأقارب أو الجيران أو المدارس بحثا عن الأمن. أكثر من 60٪ من النساء اللواتي تم مقابلتهن تركن بيوتهن وذهبن بإرادتهن أو مجبرات عند الأقارب أو الأصدقاء. فوجودهن ضمن أسر يزيد عددها عن العشرين شخصا وقد تصل إلى أكثر من ذلك؛ أثر على حرية النساء في التصرف والتعامل مع أطفالها بحرية، فكل منهن تحرص على ألا تكون عبء على الآخرين، فتستمر في الصراخ على أطفالها تطلب الهدوء. أو أن تكبت عصبيتها في داخلها حتى لا يلاحظ الآخرون، فتزداد توترا وعصبية.

وبناءً على ما ذكر، فإن الآثار الاجتماعية الناتجة عن النزاعات المسلحة يمكن تلخيصها :

- 1- تكون النساء أكثر عرضة للتهميش والفقر والمعاناة.
- 2- تغيير في الأدوار التقليدية للنساء، وتضطر المرأة لإعالة أسرته وأطفالها وكبار السن لغياب الرجال في العائلتين ويقع على عاتق النساء حل جميع مشاكل الأسرة وتولي مسؤولية كسب العيش وقد تعتنى بالأرض والماشية وتعمل بالصناعة وبغيرها من الأعمال لكسب المال، وقد تترك المرأة أطفالها بمفردهم .
- 3- قلّة فرص الزواج وتشكيل أسرة، وبالتالي زيادة عدد النساء العازبات والوحيدات .
- 4- تقل نسبة الذكور إلى حد كبير، الأمر الذي يهدد البنية الاجتماعية للمجتمعات.
- 5- زيادة أعداد الأرملة؛ مما يؤدي أيضا إلى تغيير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنساء في البيت والمجتمع المحلي، كما يغير من بنية الأسرة ويؤثر على الأمن الشخصي للمرأة، وقدرتها على الحصول على السلع والخدمات، وينال

من حقوقها الإرثية، وفي حال انقطاع صلتها مع أهل الزوج، قد لا يسمح لها بالاحتفاظ بالأطفال، وقد تجبر على الزواج بشقيق الزوجن وفي حال رفضها تنبذها الأسرة (هذا ما يحدث بالفعل لدى بعض القبائل الليبية).  
6- ارتفاع معدلات الطلاق، وتفكك الأسر، وجنوح الأطفال واختفائهم، وتعرضهم للاتجار والبيع والعمل بالدعارة، وتزويج الفتيات بسن مبكرة جدا.  
7- تعرض النساء للاغتصاب والتعذيب، والأذى الجسدي والجنسي، والعبودية الجنسية أو الاقتصادية، والعلاقات أو الزيجات الجبرية ولجميع أشكال العنف، لاسيما العنف والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والحمل بالإكراه والاستعباد الجنسي، والإكراه على ممارسة البغاء والاتجار بهن. الأمر الذي يلحق بهن العار الاجتماعي، والخوف من تلوين شرف العائلة، وربما الخوف من القتل والهروب، وعدم الرغبة في العودة لبلادهن بعد انتهاء النزاع...  
8- زيادة معاناة النساء الباحثات عن أولادهن وأزواجهن بعد انتهاء النزاع، ربما لمدة طويلة وقد تكون النهاية مؤلمة أكثر.

9- تعرض النساء للإصابة بالأمراض الجنسية وغياب الرعاية الصحية، خاصة أثناء الحمل والولادة، ولتنظيم الأسرة ونقص والرعاية الطبية لدى حدوث مضاعفات الولادة، وأمراض سوء التغذية والأنيميا، ونقص وزن الجنين.

#### 5. الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على النساء :

الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على المرأة، هي التي تنتج عن فقدان المقومات الأساسية لعيش المرأة في مجتمعها، في ظروف تضمن لها التوافق النفسي، ومستوى الصحة النفسية المطلوبة، وذلك بسبب التهديد أو القتل، وفقدان معالم الحياة الاجتماعية؛ التي يتشبث بها الإنسان لتجديد ذاته، وتحديث هويته. وبناءً على ما ذكر، فإن الآثار النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة هي : الاضطرابات النفسية التي تصيبها، مثل: حالات القلق، والهذيان، وحالات الذهان، واضطرابات ذهنية، وإدراكية، وانفعالية وغيرها؛ أو التعرض للقصور الجسدي أو العقلي، أو لكليهما، مهما كان سن الضحايا، ومستواهن العقلي؛ فالمرهقة في مثل هذه الظروف قد تفقد أهلها، فتتعرض للتحرش والاعتداء الجنسي، وتنخرط في الدعارة ؛ وكذا الطفل الذي يفقد والديه، ومدرسته، ورفقائه. كما الصدمات والتوترات النفسية، واضطرابات التوتر الحاد، وتوتر ما بعد الصدمة، وغيرها من الحالات النفسية المرضية، ووفق ما ورد في موسوعة : «تشخيص وإحصاء الاضطرابات النفسية، فإن اضطرابات التوتر التي تنتج عن ظروف الاحتلال والاعتداء التي يتم تشخيصها عند: « الشخص الذي

عاش، أو جرب، أو واجه، حدثاً، أو أحداثاً نتج عنها الموت، أو تهديد بالموت، أو جروح خطيرة، أو تهديد كيانه الجسدي، أو الكيان الجسدي للآخرين. «الشخص الذي يحس بالخوف الشديد، والذعر والإحساس بانعدام وجود المساعدة، وعند الأطفال يظهر بدل هذا سلوك غير منظم ومضطرب.»

كما أن الحروب والنزاعات المسلحة تحدث نوعاً من الخلل بين عدد الرجال والنساء، خاصة في المجتمعات التي تطول فيها فترة الحرب، وهو ما يعني زيادة عدد النساء العوانس والأرامل، وصعوبة الزواج لمن هن في سن الزواج، وما هو واقع في ليبيا الآن، مثل جيد على ذلك؛ حيث ارتفعت بها معدلات العنوسة. ورد في تقرير للمجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للصحة الصادر نهاية سنة 2001 ما يلي: «تقع النزاعات المسلحة، خلال سنة 2000، في المرتبة الحادية عشرة من سلم العنف المؤدي إلى الموت في العالم.» وذكر هذا التقرير: «أن ملايين الوفيات، والأعطاب الجسدية، والنفسية للعنف تترك نتائج سلبية على الصحة، وعلى نفسية ضحاياه ومرتكبيه وشهود العيان على أنواع العنف.» وإن الاضطرابات النفسية التي تظهر عند المدنيين أيام الحروب، والنزاعات، كثيرة، ومتشابهة من بلد إلى آخر، ونلاحظ مجموعات أعراض نفسية هي:

- حالات عصابية كثيرة جداً، تترجم بسلوكيات الخمول، وحالات نفسية بدنية.
- الحالات الانفعالية المرضية التي توجد في وضعيات الكوارث.
- الصدمات والتوترات.

## 6. الاحتياجات المطلوبة للنساء في مجال الدعم النفسي الاجتماعي.

سألنا النساء عن احتياجاتهن المطلوبة بعد ما سمعناه منهن من تجارب ومعاناة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب النفسي والاجتماعي، كما سألنا من التقينا من العاملين في المراكز الصحية، وقد تلخصت هذه الاحتياجات في النقاط التالية.

- حاجات آنية إنسانية عاجلة، تتمثل في: المساعدات الإنسانية السريعة كالمأوى، والطعام والشراب، والملابس، وغيرها من ضروريات الحياة لهن ولعائلاتهن. فإلى اللحظة التي أجري فيها هذا البحث، والكثير من النساء وعائلاتهن، وخاصة في المناطق المدمرة، والتي أهلها نازحون بدون مكان يأويهم، وينقصهن الأكل والملابس وغيرها من الاحتياجات الإنسانية.

- الحاجة إلى الدعم النفسي الاجتماعي للنساء ولأطفالهن ولأزواجهن، وجميع أفراد الأسرة؛ أي دعم نفسي متكامل لجميع أفراد الأسرة.

- الحاجة إلى علاج نفسي للحالات التي تحتاج إلى ذلك.

- الحاجة إلى التوعية والإرشاد حول قضايا متعلقة بهن وبأسرهن وبأطفالهن؛ كالتعامل مع الأطفال في الظروف الصعبة، كيفية تقديم الدعم للأطفال، وكيفية المحافظة على الصحة العامة في ظروف الحرب، إدارة المنزل في ظل الأزمات.
- الحاجة إلى إرشادات فيما يتعلق بالتعامل مع أسلحة الحرب المختلفة؛ كالتقابل الفسفورية وغيرها.
- الحاجة إلى التدريب والتأهيل، فالنساء بحاجة إلى تدريبات حول الإسعافات الأولية، حتى تمكنهن من التصرف بطريقة سليمة.
- الحاجة إلى حقائب إسعافات أولية في كل بيت.
- النساء بحاجة إلى أماكن آمنة تلجأ إليها النساء أثناء الحروب والصراعات، وكذلك للنساء اللواتي لا يجدن مأوى لهن؛ بسبب فقدان جميع أفراد الأسرة.
- النساء بحاجة إلى مصدر رزق، وخاصة لمن فقدن معيلهن عبر برامج التشغيل واستثمار الطاقات.
- الحاجة إلى وحدات صحية تتركز في مناطق مختلفة، تقدم خدمات صحية وإنجابية، تكون قريبة من النساء.

#### رابعاً الدراسة الميدانية:

##### نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي:

- 1- كشفت الدراسة أن (31,5% من عينة الدراسة) من النساء يعانون الخوف بسبب النزاعات المسلحة.
- 2- الإغماء وفقدان الوعي بسبب سماع أصوات تشبه الانفجارات.
- 3- يتعرضن للإغماء أحيانا لمجرد رويتهن للمسلحين أو سماعهم صوت الرعد أو الرصاص، وهذا مؤشر غير جيد، وأنه يقع في مجتمع قبلي مسلح، يعتاد النساء فيه على مثل تلك الأمور دونما حدوث أي مشكلات تذكر.
- 4- أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة النساء اللاتي يرغبن بالبكاء بنسبة 19,3%، وهذه النتيجة مؤشر لمدى الاكتئاب والحزن.
- 7- أظهرت نتائج الجداول أن نسبة 18,3% من النساء تراودهم كوابيس وأحلام مزعجة، غالباً وأحياناً بسبب ما شاهدوه أثناء الموجهات المسلحة في مناطقهم، وهي مؤشرات مرتفعة

- للمغاية تعكس حجم الأضرار النفسية، وسوف يكون لها أضرار فادحة في الحاضر والمستقبل.
- 8- بينت الدراسة أن 2,8% يغمى عليهم أحيانا و1,9% نادرا لمجرد سماع أصوات رعد أو الرصاص .
- 9- بينت الدراسة بأن 14,8% من النساء يعانون العزلة والانطواء والكآبة
- 10- وأوضحت نتائج الدراسة بان نسبة 11,4% فقدوا الثقة بالمستقبل .

#### التوصيات:

انطلاقا من مبدأ عدم التدخل أفضل من التدخل الخاطئ وإيقانا منا بأهمية التدخل السريع عبر برامج مختلفة، ومن خلال الاحتياجات التي ذكرتها النساء، توصي الدراسة بضرورة الاتي:-

- 1- تقديم برامج تدريبية للأمهات في كيفية التعامل مع الأطفال وأفراد الأسرة في الظروف الصعبة.
- 2- تقديم برامج تدريبية للأمهات والزوجات للتعامل مع المعاقين والجرحى.
- 3- تقديم برامج تأهيلية وتشغيلية وإغاثية للنساء، وخاصة اللاتي يعلن أسرة ولزوجات الشهداء والأسرى.
- 4- إنشاء مراكز للإرشاد والدعم النفسي الاجتماعي والقانوني للأسرة، وتجهيزها بما يلزم في كل منطقة من المناطق التي تتواجد فيها النساء؛ بهدف تقديم الدعم النفسي والعلاج للنساء والأطفال.
- 5- إنشاء دور إيواء متخصصة للناجين من الحروب والعنف، من النساء والأطفال في كافة المدن التي يحتمل أن يصلها هؤلاء.

## الخاتمة:

إن الحماية العامة والخاصة التي يحق للنساء التمتع بها، يجب أن تصبح حقيقة واقعية، ولا بد من بذل جهود متواصلة؛ لتعزيز المعرفة بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، ودعم الامتثال لها باستخدام جميع الوسائل المتاحة، ولا بد من إشراك الجميع في تحمل مسؤولية تحسين الوضع الصعب، الذي تعيشه النساء في زمن الحرب والنزاعات المسلحة، ولا بد أيضاً من إشراك النساء أشراكاً أوثقاً وأوسع، في جميع التدابير التي تتخذ لصالحها.

ومن خلال هذه الدراسة بمشاركة النساء من جميع مناطق مدينة الزاوية واللواتي عشن ظروف الحرب، والتي هدفت إلى التعرف على الصعوبات النفسية والاجتماعية، التي واجهت المرأة في ليبيا عامة ومدينة الزاوية بصفة خاصة، ومن ثم تحديد الاحتياجات المطلوبة للنساء وتقديم اقتراحات وتوصيات للتدخلات المطلوبة.

فقد تبين من خلال هذا التقرير، أن جميع النساء قد تأثرن نفسياً واجتماعياً خلال فترة الثورة، والواضح من خلال اللقاءات أن الأثر طال الجميع بلا استثناء: المتزوجات، وغير المتزوجات، النساء بكل مستوياتهن التعليمية والعمرية، ومن جميع سكان المدينة رغم التباين في استهداف المناطق.

فقد تعرضت النساء إلى صدمة الاشتباكات أثناء الثورة، أثرت سلبا عليهن من الناحية النفسية والاجتماعية، والتي تمثلت في الخوف والرعب الشديد، والقلق، واضطرابات النوم والأكل والكوابيس الليلية، والشعور بفقدان الأمن والعجز عن تقديم الحماية للآخرين، كما أدت الاشتباكات إلى ظهور بعض المشاكل الاجتماعية؛ نتيجة ما ساد في الثورة من أجواء عصبية، ومن المتوقع أن تظهر لاحقاً العديد من المشاكل ذات العلاقة بقضايا وحقوق النساء.

كما أن الاشتباكات وما رافقها من استخدام شرس لكل الأسلحة والآليات الحربية: جواً، وبحراً، وبراً، عطلت الحياة في المدينة، فلم تستطع المؤسسات الصحية والاجتماعية الحكومية والأهلية القيام بعملها، كما كانت تقوم به سابقاً؛ مما أثر على متلقي الخدمات من النساء في جميع القطاعات، وخاصة ما يتعلق بالخدمات الصحية. ومن هنا لا بد من التدخل السريع لحماية النساء، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهن عبر برامج متعددة، تستهدف النساء والأسرة، لتحقيق أهدافها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، بما يمكن للنساء ويحدث تغيير في حياتهن.

## المراجع:

- 1-التومي عبد السلام محمد (2017)، الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية وأثرها علي استقرارهم الاجتماعي خلال الفترة من 2011 إلى 2015 بمدينة طرابلس، أطروحة دكتوراه، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية.
- 2- الرميح حورية محمود ونصر صلاح ابو القاسم (2020)، أثار النزاعات المسلحة على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، مجلة كلية الآداب، العدد الثلاثون، 252 – 278.
- 3- الفيل مفتاح صالح (2015)، ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي – أسبابه وواقعه وآثاره، بحث منشور على شبكة الانترنت، الجمعة الموافق 1.7.2022.
- 4-- إبراهيم اسماعيل، حقوق المرأة، 2008م
- 5- إسماعيل الجمالي، منظمة حقوق الإنسان، 2010م
- 6- دعد موسي، الاثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة، 2012م
- 7- فادية كيوان، معهد العلوم السياسية، الجامعة اليسوعية، بيروت
- 8- محمود عبد الظاهر، المدونة المصرية لنشر ثقافة حقوق الانسان: 2009 م
- 9- المنظمة العالمية للصحة، 2001
- 10- العنف ضد المرأة / حقائق وأرقام، تقرير لصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة: 2007م
- 11- زينة الزعتري، تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع، دراسة عينية لمناطق مختارة في المناطق العربية: 2007 م
- 12- حملة الامين العام للأمم المتحدة، اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة، 2009م
- 13- هيفاء ابو غزالة، المرأة والامن والسلام، 2009م
- 14- الموقع الالكتروني

<http://www.arabwomenorg.org/Content/Publications/strpeacarabic.pdf>

## منظمات المجتمع المدني ودورها في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من فيضان دانيال في مدينة درنة

أ. يوسف أمحمد صالح  
قسم علم الاجتماع- جامعة طرابلس

مقدمة:

شهدت مدينة درنة في الآونة الأخيرة فيضانات مدمرة تسببت في خسائر فادحة، ما بين تدمير للبنية التحتية، وتشريد العديد من الأسر، وفقدان الأفراد لمصادر رزقهم، وسط معاناة كبيرة لا يمكن تجاهلها. في هذا السياق، برز دور منظمات المجتمع المدني كقوة رئيسية في تقديم يد العون للمجتمع المحلي، حيث أظهرت استجابة سريعة وحاسمة لتخفيف آثار الكارثة الإنسانية.

يسعى هذا البحث لتسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في درنة بعد فيضان دانيال، وكيف ساهمت في تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي للمتضررين. من خلال تحليل نشاطات هذه المنظمات، سنستعرض مدى تأثيرها على تحسين أوضاع السكان، وآليات التنسيق مع الجهات الحكومية والمتطوعين، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في أداء دورها، وإبراز أهمية تعزيز هذه المنظمات وقدراتها؛ لتمكينها من الاستجابة الفعالة في مثل هذه الأزمات المستقبلية، وتعزيز دورها الأساسي في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وتوفير الدعم اللازم للعودة إلى الحياة الطبيعية.

ومما لا شك فيه، أن الكوارث الطبيعية تُخلف آثاراً مدمرة على حياة الأفراد والمجتمعات، سواء على مستوى فقدان الأرواح والممتلكات، أو على مستوى المعاناة النفسية للناجين المتمثلة في: مشاعر الخوف والقلق والاكتئاب. تصبح الحياة بعد الكوارث رحلة صعبة مليئة بالتحديات. وفي هذا الإطار، يُعد الدعم الاجتماعي أحد أهم العوامل التي تُساعد المتضررين على التعافي من هذه الصدمات وتجاوز آثارها.

لقد أظهرت هذه الكارثة مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيف مع الظروف الطارئة، وكيف يمكنها أن تكون قوة محورية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وتوفير الأمل للمتضررين في أحلك الظروف. من خلال جهودها الميدانية، والتنسيق مع المتطوعين والجهات الرسمية، ومدى قدرة هذه المنظمات أن تكون صوتاً للمتضررين، ووسيلة فعالة لتحسين الأوضاع وتخفيف معاناة السكان.

## مشكلة البحث:

تواجه مدينة درنة تحديات كبيرة بعد كارثة فيضان دانيال، الذي خلف خسائر فادحة وأثر على الحياة اليومية للسكان؛ مما تطلب استجابة سريعة من مختلف الجهات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. يعد دور هذه المنظمات حاسماً في توفير الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي للمتضررين، لكن هناك نقص في الفهم العميق لكيفية إدارة هذه المنظمات لأدوارها في مثل هذه الأزمات. كما تواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة في التنسيق مع الجهات الحكومية والدولية؛ مما يعوق أحياناً فاعليتها في تقديم المساعدة الضرورية للمجتمعات المتضررة.

غالباً ما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفاقم أشكال الظلم الاجتماعي، وزيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً بين الناجين الأكثر فقراً وضعفاً، الذين يعانون بشدة من الآثار السلبية لهذه الكوارث. تترك هذه التجارب الصعبة في نفوسهم مشاعر عميقة من الحزن، والغضب، وفقدان الأمل.

من بين المدن التي تأثرت بشدة بالكوارث الطبيعية، تبرز مدينة درنة في ليبيا، التي عانت من فيضانات وأعاصير غير مسبوقة؛ ما أدى إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، تاركاً العديد من سكانها في حالة حرجة، وبحاجة ماسة إلى الدعم الاجتماعي. في هذا السياق، يظهر دور منظمات المجتمع المدني، وهي مؤسسات غير حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للمجتمعات المحلية.

بناءً على هذه المعطيات، يتبلور السؤال الرئيسي لهذا البحث حول: «ما هو دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين في مدينة درنة؟»

## أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الكوارث، من خلال:

1- فهم دور منظمات المجتمع المدني في الاستجابة للكوارث: يسعى البحث إلى توضيح الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مواجهة الكوارث، مما يساهم في تطوير سياسات وبرامج أكثر فعالية لدعم المتضررين.

2- يساهم البحث في الكشف عن التحديات التي تواجهها هذه المنظمات عند تقديم

الدعم للمتضررين، مما يساعد في تطوير حلول لمعالجة هذه التحديات.  
3- تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والدولية؛ يمكن أن يسهم البحث في تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والدولية؛ لضمان تقديم الدعم الاجتماعي بشكل فعال للمتضررين.

#### أهداف البحث:

- 1- التعرف على أنواع الدعم الاجتماعي التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمتضررين.
- 2- التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين.
- 3- تحديد أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

#### تساؤلات البحث:

- 1- ما أنواع الدعم الاجتماعي التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمتضررين؟
  - 2- ما دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين؟
  - 3- ما أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم؟
- مفاهيم البحث:

#### الدور:

يعرف الدور بأنه مجموعة من التوقعات والسلوكيات المتناسبة مع الموقع في البناء الاجتماعي، وقد تأتي الأدوار والتوقعات الخاصة أو توقعات الآخرين، أو قد تنسب إلينا كنتيجة لظروف معينة، أو قد تحقق من خلال ممارسة بعض الأشياء التي يقوم بها الإنسان). قاسم، غانم، 41، 1995).

ويقصد بالدور في هذا البحث تحديداً الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي والمعنوي، أو المالي خلال الكارثة الطبيعية التي حلت بمدينة درنة.

## المجتمع المدني:

لقد عاد المفهوم إلى الظهور بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci، ويشير مفهوم المجتمع المدني في كتابات Gramsci بصورة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة. ينظر Gramsci إلى المجتمع المدني باعتباره جزءاً من البنية الفوقية، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ووظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيدولوجيات، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه عند الخوض في تعريفات المجتمع المدني، فنجد أن هناك فريقاً يعرفه على أنه نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفرادها من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح، والتعاقد والتراضي والتفاهم حول الحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها. ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج يستدعي أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وحقوقية متعددة، تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي تركز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى. (خشخوشة، 2019، 91-92).

## المفهوم الإجرائي:

يقصد بالمجتمع المدني في هذا البحث كل المؤسسات الأهلية الغير حكومية، وكل منظمات المجتمع المدني المحلية التي ساهمت في تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للمتضررين بمدينة درنة، أثناء الكارثة الطبيعية (إعصار دنيال).

## منظمات المجتمع المدني:

تعرف منظمات المجتمع المدني على أنها منظمات تطوعية وغير حكومية وغير هادفة للربح، يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أو للآخرين في المجتمع أيضاً هناك من يعرف المجتمع المدني أنه مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة، ومن مهماتها بلورة المصالح، والوساطة والضغط، ولها أهداف أساسية هي الديمقراطية والتنمية، ولها ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الانقسامات السياسية. (خشخوشة، 2019، 42).

## الدعم الاجتماعي:

يعرف بأنه مجموعة السلوكيات والتصرفات التي تساعد الأشخاص الذين يمرون في ظروف حياتيه صعبة، بحيث تعينهم على التأقلم مع هذه الظروف والمشاكل. كما عرف الدعم الاجتماعي على أنه مدى توفر أشخاص في محيط الفرد الاجتماعي الذي يمكن له الوثوق بهم واللجوء إليهم والاعتماد عليهم عندما يحتاجهم. والملاحظ أن هناك اتفاقاً في تعريف الدعم الاجتماعي، على أنه يعني بالنسبة للفرد ثلاثة أمور: أولاً: - شعور الفرد بالمحبة والرعاية والعناية، وثانياً: - شعوره أنه ذو قيمة واعتبار واحترام، وثالثاً: - شعوره أنه ينتمي إلى شبكة من الاتصال، والتواصل مع وجود واجبات مشتركة بين الفرد والمجتمع. (ابراهيم، تركي، 2015، 604-605).

## المفهوم الاجرائي:

الدعم الاجتماعي يشمل جميع أشكال المساندة، التي يتلقاها الفرد من محيطه الاجتماعي، سواء كانت نصائح، مساعدة مادية، أو دعماً معنوياً مثل التشجيع والكلمات الإيجابية. يساهم الدعم الاجتماعي في تعزيز القوة النفسية والراحة العاطفية للشخص؛ مما يساعده على مواجهة التحديات بشكل أفضل.

## الدراسات السابقة:

دراسة حسن أبوبكر آدم (2005) بعنوان «دور المنظمات الطوعية في إدارة الكوارث في السودان»

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واستراتيجياتها في مراحل الاستعداد للكوارث، بالإضافة إلى دراسة البرامج والأنشطة التي تنفذها جمعية الهلال الأحمر السوداني في هذا المجال في بعض ولايات السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تملك استراتيجيات جيدة، لكن ضعف آليات التنفيذ وضعف مشاركة المجتمع، حالاً دون تنفيذ برامج درء الكوارث بفعالية. وتركزت جهود المنظمات الطوعية بشكل أساسي على مرحلة ما بعد الكارثة (مرحلة المواجهة)، حيث تقدم الاحتياجات الأساسية لاستمرار الحياة، مثل: الغذاء، المأوى، والرعاية الصحية (آدم، 2005).

دراسة كمال بلخيري وكونودة سلمى (2017) بعنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في التكفل بفئة الأيتام: جمعية كافل اليتيم بعين ولان أنموذجاً».

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور مؤسسات المجتمع المدني في التكفل بالأطفال الأيتام، مع التركيز على جمعية «كافل اليتيم» بعين ولما. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واتبعت أسلوب المسح الشامل لجميع أعضاء الجمعية، بما في ذلك المتطوعين الناشطين. وبلغ عدد العينة 70 فرداً. أظهرت النتائج أن الجمعية تتكفل بالجوانب الطبية بشكل دوري ومستمر، وتوفر خدمات صحية، بالإضافة إلى التكفل الاجتماعي، من خلال تقديم سلال غذائية، وكسوة العيد، والأضاحي، وعمليات ختان الأطفال، ومساعدة الأيتام في الزواج. كما توفر الجمعية الدعم التربوي، من خلال توفير الأدوات المدرسية بنسبة 85% عند كل دخول مدرسي، وتتيح أنشطة ترفيهية مثل: الرحلات، المخيمات، والأنشطة الفنية المتنوعة كالرسم، والمسرح، والقراءة (بلخيري وسلمى، 2017).

دراسة حبيبة عثمان عباس وآخرون (2021) بعنوان «الاستراتيجية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في درء الكوارث والأزمات - الفيضانات أنموذجاً»:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الاستراتيجية الإعلامية لجمعية الهلال الأحمر السوداني في درء الكوارث والأزمات، مع التركيز على الفيضانات. كما سعت إلى فهم مبادئ ومهارات التخطيط الاستراتيجي الإعلامي للجمعية، ومدى التزامها بها في مراحل مواجهة الأزمة (قبل، أثناء، وبعد). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم اختيار عينة عمدية شملت العاملين في جمعية الهلال الأحمر السوداني. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التزام جمعية الهلال الأحمر بالخطط الاستراتيجية الإعلامية أسهم في الحد من مخاطر السيول والفيضانات بشكل مبكر، كما أن الجمعية تعمل على تأهيل وتدريب كوادرها الإعلامية بشكل مستمر ومنتظم؛ للتعامل مع الكوارث المرتبطة بالفيضانات والسيول (عباس وآخرون، 2021).

### نظرية النسق الاجتماعي:

تقوم نظرية النسق الاجتماعي على مجموعة من الفرضيات التي تفترض أن الأنساق، سواء كانت حية أو غير حية، يمكن التعامل معها على أساس أنها أنساق ذات مواصفات فريدة، تستحق البحث والدراسة. تنظر هذه النظرية إلى العالم باعتباره شبكة من العلاقات الترابطية، حيث يُنظر إلى كل كيان باعتباره جزءاً من نظام يؤثر ويتأثر بالكيانات الأخرى المحيطة به، بدلاً من التركيز على خصائصه الفردية.

وتفترض النظرية أيضاً أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، حيث يؤدي الترابط بين الأجزاء المكونة لأي نسق، إلى خلق خصائص جديدة للنظام، تنشأ نتيجة لهذا الترابط

والاعتماد المتبادل بين أجزائه. كما تشير النظرية إلى أن أي تغيير يحدث في أحد أجزاء النسق، يؤثر بالضرورة على النظام ككل؛ ويؤدي إلى تغييرات في الأجزاء الأخرى أيضاً.

وترى نظرية النسق الاجتماعي أن لكل نظام إطاراً مرجعياً محدداً، يتكون من مجموعة من العادات والتقاليد والقيم التي تحدد سلوك الأفراد داخل النسق؛ لذلك، يُعد تحديد هذا الإطار المرجعي ضرورياً لفهم عمل الأنساق المختلفة (قاسم، الغانم، 2019، 45).

منظمات المجتمع المدني في استجابة الأزمة:

تتطلب الأزمات الوطنية عملاً جماعياً ونهجاً شاملاً يشمل المجتمع بأسره، مع استراتيجيات عمل تتكامل بين منهجيات «من أعلى إلى أسفل» و«من أسفل إلى أعلى»، معتمدة على قدرات منظمات المجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني لتحقيق النجاح. يجب على منظمات المجتمع المدني التفكير بشكل استراتيجي، في الخطوات التي تقرر اتخاذها، بناءً على مواردها وقدراتها وشبكات علاقاتها ووظائفها. إذا قررت المنظمة التدخل، فيجب أن يكون ذلك بطريقة تسهم بشكل إيجابي، بحيث تُكمل وتدعم الجهود الأخرى، بما في ذلك جهود المسؤولين الحكوميين. للمساعدة في التخطيط. يمكن للمنظمة تنفيذ تحليل SWOT، والذي يتضمن تقييم نقاط القوة (Strengths)، ونقاط الضعف (Weaknesses)، والفرص (Opportunities)، والتهديدات (Threats)، بحيث يتماشى ذلك مع نتائج تحليل PESTEL. (ازيلتون، واخرون، ب- ت، 7)

نقاط القوة: ما هي أصول المنظمة، بما في ذلك العلاقات، والخبرات الفنية، والمصداقية، والوصول الجغرافي، والموارد البشرية، وقنوات الاتصال؟ على سبيل المثال: قد يكون لدى المنظمة آلية لتوصيل المعلومات إلى المجتمعات المحلية الريفية، أو عملية إجرائية لمراقبة النفقات الحكومية.

نقاط الضعف: ما هي القيود المفروضة على المنظمة؟ يمكن أن يشمل ذلك عدم القدرة على الوصول فعلياً إلى المكتب، أو عدم القدرة على الوصول إلى أجزاء معينة من الدولة. ويمكن أيضاً أن يتضمن محدودية الخبرة في العمل مع الفئات الضعيفة، أو عدم القدرة على تحويل الموارد المالية.

الفرص: ما الأمور التي تحتاج إلى معالجة، والتي تضع المؤسسة في موقع فريد للقيام بذلك؟ كيف يمكن للمنظمة الاستفادة من عملها الحالي؟ هل يلجأ أصحاب المصلحة إلى المنظمة للحصول على المساعدة؟ يمكن أن يشمل ذلك الوصول إلى تمويل غير مقيد، أو الحصول على دعم من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

التحديات: ما هي المخاطر المرتبطة بمختلف مسارات العمل؟ هل هناك أي إجراءات تهدد صحة وسلامة الموظفين؟ هل الحكومة مترددة في إشراك المجتمع المدني؟ هل تحاول الحكومة استمالة أم إسكات المجتمع المدني؟ هل التمويل غير متوفر على سبيل المثال؟ قد تستغل الحكومات الوباء لعرقلة عمل منظمات المجتمع المدني.

بناء على تحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات (سوات) وتحليل بيستل، يجب أن يكون لدى المنظمة معلومات كافية لتقرر (1) ما إذا كانت ستتخذ إجراءات. (2) إذا كان الأمر كذلك، فأين ينبغي أن تستثمر وقتها وجهدها. يمكن أن يشمل ذلك إجراء تحولات في الأنشطة التنظيمية الجارية، أو إطلاق مبادرات جديدة لمعالجة القضايا المتعلقة بالأزمات بشكل مباشر. (أزيلتون، وآخرون، ب- ت، 6).

### مقومات المجتمع المدني:

الطوعية: تعتمد منظمات المجتمع المدني على مشاركة الأفراد بمحض إرادتهم الحرة؛ بهدف تقديم خدمة للمجتمع دون توقع مقابل مادي، مما يعكس إيمانهم بقضية معينة. وتتميز هذه المشاركة بالقدرة على التفاعل والتعايش مع جميع فئات المجتمع، بعيداً عن أي فرض أو ضغوط خارجية.

التنظيم: تخضع منظمات المجتمع المدني إلى القوانين التي تتيح لها حرية التأسيس، بالإضافة إلى الأنظمة الداخلية التي تنظم عملها وعلاقتها بأعضائها. تقوم العلاقات بين أعضاء المنظمات على أساس التكافؤ واحترام الآراء، مما يخلق بيئة تتيح الابتكار والإبداع، وتشجع الجميع على الإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة.

الاستقلالية: تتميز منظمات المجتمع المدني بكونها كيانات ذاتية التأسيس، لا تتبع لأي جهة حكومية، إلا أن علاقتها بالدولة تتسم بالتعاون والشراكة في بعض المشاريع، مع احترام سيادة القانون، وفي حال تبنت الدولة سياسات قمعية، قد تلعب منظمات المجتمع المدني دور المعارضة للدفاع عن الحريات.

خدمة الصالح العام: تسعى منظمات المجتمع المدني إلى خدمة المصلحة العامة، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع المستهدفة، خاصة الفئات الأقل حظاً، والمساهمة في تحسين ظروفهم الاجتماعية.

عدم السعي للوصول إلى السلطة: على الرغم من أن أنشطة المجتمع المدني تتعلق بالشأن العام، وأن بعض المنظمات تمارس الضغط على السلطات العامة، إلا أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة، مما يميزها عن الأحزاب السياسية التي تهدف إلى الحكم.

عدم اللجوء إلى العنف: تعتمد منظمات المجتمع المدني في احتجاجاتها، وأساليب الضغط على السلطات على وسائل سلمية، مثل رفع المطالب، الحوار، واستخدام وسائل الإعلام لتوضيح مواقفها. وقد تلجأ إلى التظاهر السلمي إذا لزم الأمر، لكنها ترفض العنف، ساعية إلى تعزيز التعاون والتسامح والسلم الاجتماعي، بعيدة عن التخريب أو التحريض.

التجانس: يشير التجانس إلى عدم وجود صراعات داخلية تؤثر على نشاط المؤسسة. وتنجم الانقسامات أو الاختلافات أحياناً عن اختلاف في التوجهات الفكرية أو العقائدية المتعلقة بطبيعة نشاط المؤسسة، إلا أنها تعمل دائماً للحفاظ على وحدة صفها، وتعزيز أهدافها المشتركة. (شحاته، 2015، ص 18-19).

#### منظمات المجتمع المدني في استجابة الأزمة:

تتطلب الأزمة الوطنية عملاً جماعياً ونهجاً يشمل المجتمع بأسره، كما يتطلب أيضاً استراتيجيات عمل من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، تعتمد على قدرات منظمات المجتمع المدني، على المستويين المحلي والوطني لتحقيق النجاح في كل حالة، يجب أن تفكر منظمات المجتمع المدني بطريقة استراتيجية، بشأن الإجراءات التي تقرر اتخاذها بناءً على مواردها وقدراتها وعلاقاتها ووظائفها. إذا اختارت المنظمة التصرف، فعليها أن تفعل ذلك بطريقة من شأنها أن تقدم مساهمة إيجابية، تكمل أو تدعم عمل الآخرين، بما في ذلك الإجراءات التي يتخذها المسؤولون الحكوميون للمساعدة في عملية التخطيط. يمكن للمنظمة أن تقوم بعمل (SWOT Anal- ysis)، ما يتوافق مع نتائج تحليل PESTEL. كلمة SWOT باللغة الانجليزية مشتقة من نقاط القوة (Strengths)، ونقاط الضعف (Weaknesses) والفرص (Opportunities) والتحديات (Threats). (ازيلتون، واخرون، ب-ت، 6)

نقاط القوة: ما هي أصول المنظمة، بما في ذلك العلاقات، والخبرات الفنية، والمصادقية، والوصول الجغرافي، والموارد البشرية، وقنوات الاتصال؟ على سبيل المثال: قد يكون لدى المنظمة آلية لتوصيل المعلومات إلى المجتمعات المحلية الريفية، أو عملية إجرائية لمراقبة النفقات الحكومية.

نقاط الضعف: ما هي القيود المفروضة على المنظمة؟ يمكن أن يشمل ذلك عدم القدرة على الوصول فعلياً إلى المكتب، أو عدم القدرة على الوصول إلى أجزاء معينة من الدولة، ويمكن أيضاً أن يتضمن محدودية الخبرة في العمل مع الفئات الضعيفة، أو عدم القدرة على تحويل الموارد المالية.

الفرص: ما الأمور التي تحتاج إلى معالجة، والتي تضع المؤسسة في موقع فريد للقيام بذلك؟ كيف يمكن للمنظمة الاستفادة من عملها الحالي؟ هل يلجأ أصحاب المصلحة إلى المنظمة للحصول على المساعدة؟ يمكن أن يشمل ذلك الوصول إلى تمويل غير مقيد، أو الحصول على دعم من منظمات المجتمع المدني الأخرى.

التحديات: ما هي المخاطر المرتبطة بمختلف مسارات العمل؟ هل هناك أي إجراءات تهدد صحة وسلامة الموظفين؟ هل الحكومة مترددة في إشراك المجتمع المدني؟ هل تحاول الحكومة استمالة أم إسكات المجتمع المدني؟ هل التمويل غير متوفر، على سبيل المثال: قد تستغل الحكومات الوباء لعرقلة عمل منظمات المجتمع المدني.

بناء على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (سوات) وتحليل بيستل، يجب أن يكون لدى المنظمة معلومات كافية لتقرر (1) ما إذا كانت ستتخذ إجراءات (2) إذا كان الأمر كذلك، فأين ينبغي أن تستثمر وقتها وجهدها. يمكن أن يشمل ذلك إجراء تحولات في الأنشطة التنظيمية الجارية، أو إطلاق مبادرات جديدة لمعالجة القضايا المتعلقة بالآزمات بشكل مباشر. (ازيلتون، وآخرون، ب-ت، 6-7)

### الإجراءات المنهجية:

يتناول هذا المحور الجانب الميداني للبحث، والذي يتضمن الإجراءات والأساليب المنهجية المستخدمة للوصول إلى الأهداف المرجوة. تم تصميم منهجية البحث بعناية، حيث تتضمن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تشمل تحديد نوع البحث، واختيار منهجيته، وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات وتحليلها. يساهم هذا التصميم المنهجي في توفير إطار عمل منظم؛ يمكن من خلاله الإجابة على تساؤلات البحث بدقة ووضوح، وضمان الوصول إلى نتائج موثوقة؛ تعزز فهم الموضوع قيد البحث.

## نوع البحث ومنهجه:

يصنف هذا البحث ضمن البحوث الوصفية، إذ يهدف إلى وصف وتحليل ظاهرة «دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين في مدينة درنة». لتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي، الذي يعد من أكثر المناهج شيوعاً في العلوم الاجتماعية، حيث يوفر للباحث معلومات دقيقة وحقيقية حول الوضع الحالي للظاهرة المدروسة.

## مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من سكان المناطق المتضررة من الفيضانات والسيول التي اجتاحت مدينة درنة في 10 سبتمبر 2023. ويبلغ عدد سكانها بحوالي 90,000 إلى 125,000 نسمة.

## عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث عمدياً من المناطق الأكثر تضرراً من الفيضانات والسيول، وتحديدًا من منطقة وسط المدينة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 25,000 نسمة، حيث غمرت المياه معظم الشوارع والمباني، وانهارت عدة جسور؛ مما تسبب في عزل بعض المناطق. كذلك شملت العينة منطقة الساحل، التي يقدر عدد سكانها بحوالي 15,000 نسمة، والتي تعرضت لأضرار كبيرة، شملت انهيار بعض المنازل المطلّة على شاطئ البحر. بلغ حجم عينة البحث 498 فرداً.

## جدول (1) خصائص العينة حسب النوع والفئة العمرية

النسبة	التكرار	الفئة العمرية	النسبة	التكرار	النوع
1,4	07	2025-	78,1	389	ذكور
13,1	65	2631-	21,9	109	إناث
20,5	102	3237-	100	84	المجموع
30,3	151	3843-			
34,7	173	44- فأكثر		المجموع	
		100		498	

## مجالات البحث:

- 1-المجال البشري: متمثل في السكان المتضررين في مدينة درنة، من جراء الفيضانات والسيول التي اجتاحت جزءاً كبيراً من المدينة.
- 2-المجال المكاني: تقع مدينة درنة على ساحل البحر المتوسط في شمال شرق ليبيا، وهي أحد المناطق الجبلية في المنطقة الشرقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مدينة طبرق، ومن الغرب مدينة البيضاء ومن الجنوب سلسلة من تلال الجبل الأخضر.
- 3-المجال الزمني: تم إجراء هذا البحث من يوم 18 فبراير 2024، إلى يوم 25 مارس 2024، بشقيه النظري والميداني.

## أداة جمع البيانات:

للتحقق من أهداف البحث، تم تصميم أداة جمع البيانات في شكل استبيان إلكتروني ثلاثي المقياس. تكون الاستبيان من قسم للبيانات الأولية، يحتوي على خمس فقرات، وثلاثة محاور رئيسية. المحور الأول يتناول أنواع الدعم الاجتماعي الذي تقدمه المنظمات للمتضررين ويشمل تسعة أبعاد. المحور الثاني يركز على دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم للمتضررين، ويشمل أيضاً تسعة أبعاد. أما المحور الثالث فيستعرض أبرز الصعوبات والتحديات التي واجهت منظمات المجتمع المدني في درنة، ويتضمن بدوره تسعة أبعاد.

تم التعاون مع مركز البحوث النفسية والتربوية لجمع البيانات، حيث جرى توزيع الاستبيان الإلكتروني على مجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة مباشرة بمدينة درنة، واستقبلت الإجابات إلكترونياً. ثم تم نقل البيانات إلى جدول في برنامج إكسل، ومنه إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها.

## صدق وثبات الأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين المختصين، حيث تم تعديل الاستمارة بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم. ولحساب ثبات أداة البحث، تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي عبر معادلة كرونباخ ألفا، باستخدام برنامج SPSS. وبهذه الطريقة، تم حساب معامل التمييز لكل سؤال، مع حذف أي سؤال يظهر معامل تمييز ضعيف أو سلبي. يقيس الاتساق الداخلي

مدى قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات الاستبيان الكلي. وقد تراوحت قيم معامل الثبات لأبعاد المقياس بين 73,8 و92,8، ويوضح الجدول المرفق ثبات كل بُعد من أبعاد المقياس، بالإضافة إلى الثبات الكلي للأداة.

جدول (1) يوضح حساب معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات للأداة.

م	أبعاد المقياس	معامل الثبات
1	نوع الدعم الاجتماعي التي تقدمها المنظمات للمتضررين.	92,8
2	دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم للمتضررين.	84,5
3	الصعوبات والتحديات التي واجهت منظمات المجتمع المدني	73,8
4	ابعاد المقياس الكلي	93,8

#### الأساليب الإحصائية: -

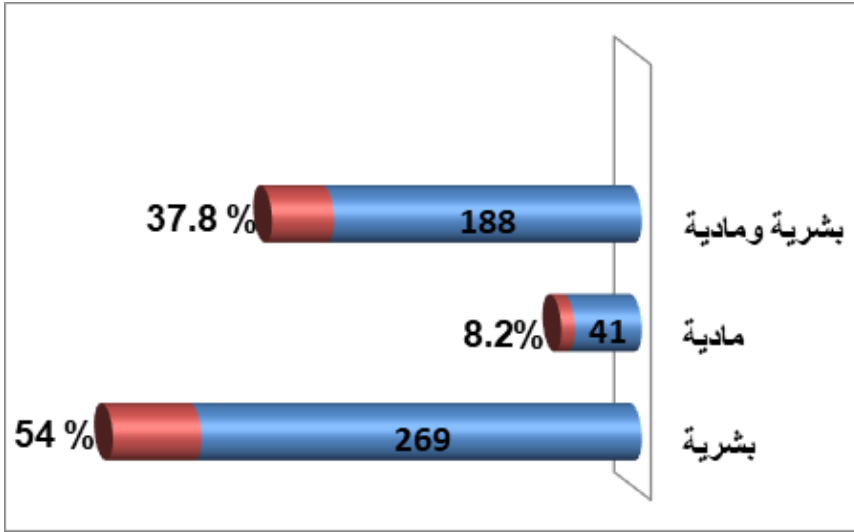
بعد جمع البيانات من عينة البحث، تم تحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات البحث. كما تم استخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الأداة.

#### تحليل البيانات وتفسيرها: -

جدول (3) يوضح نوع الاضرار حسب افراد العينة

نوع الاضرار	ك	%
بشرية	269	54
مادية	41	8.2
بشرية ومادية	188	37.8
المجموع	498	100%

الشكل (1) يوضح نوع الاضرار حسب افراد العينة.

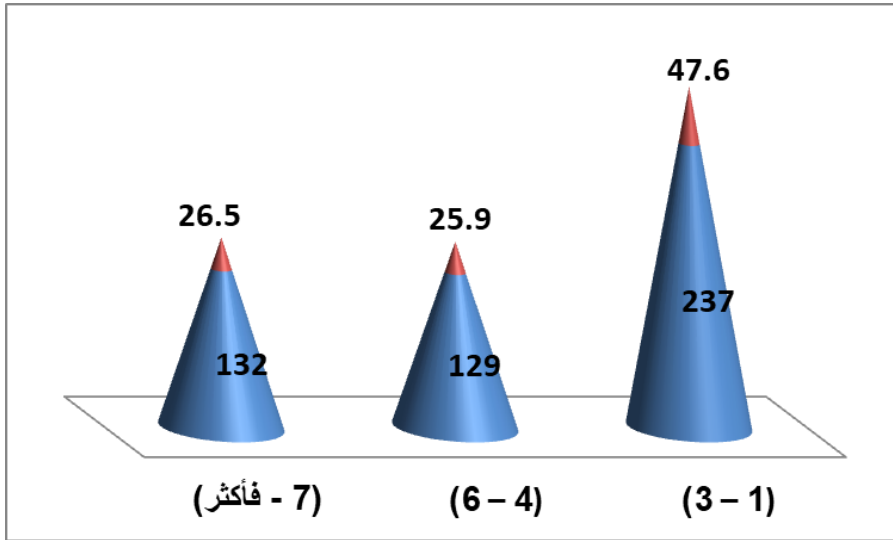


تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى أنواع الأضرار التي تعرض لها أفراد العينة. حيث احتلت الأضرار البشرية المرتبة الأولى بنسبة 54% من المبحوثين، تلتها الأضرار البشرية والمادية معاً في المرتبة الثانية بنسبة 37,8%، في حين كانت نسبة المبحوثين الذين تعرضوا لأضرار مادية فقط هي الأدنى، حيث بلغت 8,2%. وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر البشرية قد تترتب عليها آثار اجتماعية ونفسية نتيجة الفقدان.

جدول (4) يوضح عدد الوافيات من أهالي أفراد العينة

عدد الوافيات	ك	%
(3 - 1)	237	47.6
(6 - 4)	129	25.9
(7 - فأكثر)	132	26.5
المجموع	498	100%

## الشكل (2) يوضح عدد الوفيات من أهالي أفراد العينة



يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب عدد الوفيات. حيث بلغت نسبة الباحثين الذين أفادوا بوجود (3-1) وفيات 47,6%، وهي النسبة الأعلى، تلتها فئة الباحثين الذين أشاروا إلى (7 وفيات فأكثر) بنسبة 26,9%. أما فئة الباحثين الذين ذكروا عدد الوفيات بين (4-6) فقد بلغت نسبتهم 25,9%. وقد أدى هذا الفقدان إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية واسعة، حيث فقدت العديد من العائلات معيها، مما زاد من معدلات الفقر والعوز، لا سيما بين النساء والأطفال، وشعر أفراد الأسر بالحزن، والخوف، وفقدان الأمان، بالإضافة إلى شعور بعض الناجين بالألم، والفرغ، وفقدان الأمل في المستقبل.

عرض نتائج السؤال الأول: ما نوع الدعم الاجتماعي التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمتضررين؟

## جدول (5) يوضح الدعم الاجتماعي التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمتضررين

م	العبارات	موافق		لا اوافق		لا اعرف	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	حشد المتطوعين للمشاركة في تقديم المساعدة للمتضررين.	416	83.5	26	5.2	56	11.2
2	نشر الوعي حول احتياجات المتضررين.	450	90.4	17	3.4	31	6.2
3	توفير المواد الغذائية الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية.	471	94.6	07	1.4	20	4.0
4	الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية بتحسين أوضاع المتضررين.	474	95.2	13	2.6	11	2.2
5	تنظيم حملات التبرع والمساعدة.	440	88.4	22	4.4	36	7.2
6	تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.	466	93.6	14	2.8	18	3.6
7	تقديم مساعدات مالية.	461	92.6	12	2.4	25	5.0
8	توفير سكن مؤقت للمحتاجين.	461	92.6	19	3.8	19	3.8
9	المرونة والسرعة في تقديم المساعدة على المتضررين.	468	94	17	3.4	13	2.6

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أنواع الدعم الاجتماعي، الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني للمتضررين. حيث أظهر الاستبيان أن غالبية أفراد العينة وافقوا على الفقرة (1) المتعلقة بتوفير فرص العمل لمساعدة المتضررين في إعالة أنفسهم وأسرههم بنسبة 82.9%، تلتهم فئة «لا أعرف» بنسبة 13.9%، ثم فئة «لا أوافق» بنسبة 3.2%.

أما الفقرة (2) التي تتعلق بتقديم خدمات التعليم والتدريب، فقد وافق عليها 79.9% من أفراد العينة، تلتهم فئة «لا أعرف» بنسبة 14.5%، ثم «لا أوافق» بنسبة 5.6%. وبالنسبة للفقرة (3) الخاصة بمساعدة المتضررين على اكتساب مهارات جديدة، وتحسين فرصهم في العمل، فقد وافق 85.7% من أفراد العينة، تلتهم فئة «لا أعرف» بنسبة 10.2%، وفئة «لا أوافق» بنسبة 4.0%.

وبالنسبة للفقرة (4)، وافق عليها 87.1% من أفراد العينة، تلتهم فئة «لا أعرف» بنسبة 9.2%، ثم فئة «لا أوافق» بنسبة 3.6%. في حين أيدت الفقرة (5) المتعلقة بتقديم مساعدات مادية وعينية بنسبة موافقة بلغت 96.2%، تلتها فئة «لا أوافق» بنسبة 2.0%، ثم «لا أعرف» بنسبة 1.8%.

أما الفقرة (6) التي تتناول نشر الوعي حول احتياجات المتضررين عبر وسائل الإعلام،

فقد حازت على موافقة 88,8%، تلتها فئة «لا أعرف» بنسبة 7,6%، و«لا أوافق» بنسبة 3,6%. وبالنسبة للفقرة (7) الخاصة بتسهيل الإجراءات التعليمية، وافق عليها 91,4% من أفراد العينة، تلتهم فئة «لا أعرف» بنسبة 4,6%، وفئة «لا أوافق» بنسبة 4,0%.

في الفقرة (8) المتعلقة بتسهيل الإجراءات المالية، أيدها 95,2% من أفراد العينة، تلتهم فئة «لا أوافق» بنسبة 2,6%، ثم «لا أعرف» بنسبة 2,2%. وأخيراً، في الفقرة (9) التي تتناول تسهيل إجراءات الأحوال المدنية، وافق على أهميتها 95,8%.

تدل هذه النتائج على أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً حيوياً في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من الكوارث والأزمات، من خلال تقديم المساعدات المادية والعينية، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية، ودعم برامج التمكين والتعليم والتدريب، ونشر الوعي، والدفاع عن حقوق الفئات المهمشة. كما تساهم هذه المنظمات في إعادة التأهيل وإعمار المناطق المتضررة؛ مما يجعلها ركيزة أساسية في دعم المجتمعات المتأثرة بمختلف الأزمات.

عرض نتائج السؤال الثاني: ما دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين؟

جدول (6) يوضح دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم للمتضررين

م	العبارات	موافق		لا اوافق		لا اعرف	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	حشد المتطوعين للمشاركة في تقديم المساعدة للمتضررين.	416	83.5	26	5.2	56	11.2
2	نشر الوعي حول احتياجات المتضررين.	450	90.4	17	3.4	31	6.2
3	توفير المواد الغذائية الأساسية والأدوية والمستلزمات الطبية.	471	94.6	07	1.4	20	4.0
4	الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية بتحسين أوضاع المتضررين.	474	95.2	13	2.6	11	2.2
5	تنظيم حملات التبرع والمساعدة.	440	88.4	22	4.4	36	7.2
6	تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.	466	93.6	14	2.8	18	3.6
7	تقديم مساعدات مالية.	461	92.6	12	2.4	25	5.0
8	توفير سكن مؤقت للمحتاجين.	461	92.6	19	3.8	19	3.8
9	المرونة والسرعة في تقديم المساعدة على المتضررين.	468	94	17	3.4	13	2.6

يُظهر الجدول (6) دور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم للمتضررين، حيث تتضح النسب العالية لموافقة أفراد العينة على العديد من أوجه الدعم المقدمة، مما

يعكس أهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تلبية احتياجات المتضررين.

حشد المتطوعين: أبدى 83,5% من المشاركين موافقتهم على دور المنظمات في حشد المتطوعين، مما يشير إلى دور رئيسي في تعبئة القوى البشرية لدعم المتضررين. في المقابل، كانت نسبة من لم يوافقوا 5,2%، بينما لم يكن لدى 11,2% رأي واضح.

نشر الوعي حول احتياجات المتضررين: وافق 90,4% من المشاركين على أهمية هذا الدور، مما يؤكد أهمية التوعية المجتمعية لتعريف الناس بحجم الاحتياجات. بينما كانت نسبة «لا أوافق» 3,4% و«لا أعرف» 6,2%.

توفير المواد الغذائية والأدوية: بلغت نسبة الموافقة 94,6%، وهي من أعلى النسب في الجدول، مما يشير إلى إدراك كبير لدور المنظمات في تأمين المواد الأساسية للمتضررين، حيث لم يوافق فقط 1,4%، ولم يكن لدى 4,0% رأي محدد.

الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية: اتفق 95,2% من المشاركين على أهمية ممارسة المنظمات ضغطاً لتحسين أوضاع المتضررين، مما يبرز دورها في التأثير على السياسات، مع نسبة 2,6% «لا أوافق» و2,2% «لا أعرف».

تنظيم حملات التبرع: حصل هذا البند على موافقة 88,4%، مما يؤكد دور المنظمات في تحفيز المجتمع على تقديم الدعم المالي، مع نسبة 4,4% «لا أوافق» و7,2% «لا أعرف».

تقديم الدعم النفسي والاجتماعي: وافق 93,6% من المشاركين على أهمية هذا الدور، مما يعكس حاجة كبيرة إلى الدعم النفسي للناجين من الكوارث، بينما كانت نسبة «لا أوافق» 2,8% و«لا أعرف» 3,6%.

تقديم مساعدات مالية: وافق 92,6% من المشاركين، مما يبرز الحاجة إلى الدعم المالي كوسيلة لإعادة بناء الحياة، مع نسبة «لا أوافق» 2,4% و«لا أعرف» 5,0%.

توفير سكن مؤقت: أيد 92,6% من المشاركين هذا البند، مما يدل على أهمية الاستجابة السريعة لتوفير مأوى للمتضررين، مع 3,8% «لا أوافق» و3,8% «لا أعرف».

المرونة والسرعة في تقديم المساعدة: اتفق 94% من أفراد العينة على هذا الدور، مما يؤكد أهمية التكيف السريع للمنظمات لتلبية الاحتياجات العاجلة، مع نسبة «لا أوافق» 3,4% و«لا أعرف» 2,6%.

تشير هذه النتائج إلى إجماع واسع بين المشاركين على دور منظمات المجتمع المدني في تقديم مختلف أنواع الدعم للمتضررين، من التبرعات وتوفير المواد الأساسية إلى الدعم النفسي والسكن المؤقت. هذا الإجماع يؤكد على الدور الفعال لهذه المنظمات في مساعدة المتضررين، وتحقيق استجابات شاملة وسريعة لحاجاتهم، مما يجعلها طرفاً أساسياً في عملية إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات والكوارث.

الاجابة على السؤال الثالث: - ماهي أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت منظمات المجتمع المدني في درنة؟

جدول (7) يوضح أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت منظمات المجتمع المدني في درنة

م	العبارات	موافق		لا اوافق		لا اعرف	
		%	ك	%	ك	%	ك
1	نقص التمويل من الحكومة.	70.5	351	10.2	51	19.3	96
2	قلة الخبرة في التعامل مع الكوارث والأزمات.	84.1	419	4.8	24	11.0	55
3	قلة برامج التدريب والتأهيل للعاملين في منظمات المجتمع المدني.	80.1	399	6.0	30	13.9	69
4	تفتقر الخبرة اللازمة للتعامل مع الكوارث والأزمات؛ مما يُعيق قدرتها على تقديم المساعدة بشكل فعال.	83.3	415	5.6	28	11.0	55
5	قلة التنسيق بينها؛ مما يؤدي إلى تداخل العمل وازدواجية الجهود.	79.5	396	4.4	22	16.1	80
6	تُعاني بعض منظمات المجتمع المدني في درنة من الفساد؛ مما يُعيق قدرتها على تقديم المساعدة بشكل فعال.	75.7	377	5.6	28	18.7	93
7	تفرض الحكومة بعض القيود على عمل منظمات المجتمع المدني؛ مما يُعيق قدرتها على العمل بشكل فعال.	45.0	269	13.9	69	32.1	160
8	تعتمد منظمات المجتمع المدني في درنة على التبرعات من الأفراد والشركات؛ مما يُشكل تحدياً كبيراً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المدينة.	71.5	356	6.4	32	22.1	110
9	تعاني منظمات المجتمع المدني في درنة من نقص في المتطوعين ذوي الخبرة في مجالات مختلفة، مثل الإغاثة الإنسانية.	74.9	373	9.4	47	15.7	78

يوضح الجدول رقم (7) أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت منظمات المجتمع المدني في مدينة درنة. جاءت العبارة رقم (2) في الترتيب الأول، وتشير إلى قلة الخبرة في التعامل مع الكوارث والأزمات، حيث أجاب أغلب أفراد العينة بـ «موافق» بنسبة

84,1%، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 11,0%، وأخيراً من أجابوا بـ «لا أوافق» بنسبة 4,8%.

وجاءت في الترتيب الثاني العبارة رقم (4)، التي تشير إلى افتقار الخبرة اللازمة للتعامل مع الكوارث والأزمات؛ مما يعيق قدرة المنظمات على تقديم المساعدة بشكل فعال. وافق على هذه العبارة 83,3% من المشاركين، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 11,0%، ثم «لا أوافق» بنسبة 5,6%.

في الترتيب الثالث، جاءت العبارة رقم (3) التي تشير إلى قلة برامج التدريب والتأهيل للعاملين في منظمات المجتمع المدني. حيث وافق 80,9% من أفراد العينة، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 13,9%، ثم «لا أوافق» بنسبة 6,0%.

أما العبارة رقم (5) التي تؤكد أن قلة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني؛ تؤدي إلى تداخل العمل وازدواجية الجهود، فقد جاءت في الترتيب الرابع. وافق عليها 79,5%، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 16,1%، وأخيراً «لا أوافق» بنسبة 4,4%.

في الترتيب الخامس جاءت العبارة رقم (6)، التي تشير إلى معاناة بعض منظمات المجتمع المدني في مدينة درنة من الفساد، مما يعيق قدرتها على تقديم المساعدة بشكل فعال. وافق 75,7% من المبحوثين، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 18,7%، وأخيراً «لا أوافق» بنسبة 5,6%.

العبارة رقم (9)، التي تقول إن منظمات المجتمع المدني في مدينة درنة تعاني من نقص في المتطوعين ذوي الخبرة في مجالات مثل الإغاثة الإنسانية، جاءت في الترتيب السادس؛ حيث أجاب أغلب المشاركين بـ «موافق» بنسبة 74,9%، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 15,7%، ثم «لا أوافق» بنسبة 9,4%.

وفي الترتيب السابع جاءت العبارة رقم (8)، التي تشير إلى اعتماد منظمات المجتمع المدني في درنة على التبرعات من الأفراد والشركات، مما يشكل تحدياً كبيراً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المدينة. حيث وافق 71,1%، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 22,1%، ثم «لا أوافق» بنسبة 6,4%.

أما في المرتبة الثامنة، جاءت العبارة رقم (1) التي تشير إلى نقص التمويل من قبل

الحكومة، حيث أجاب أغلب المشاركين بـ «موافق» بنسبة 70.5%، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 19.3%، وأخيراً «لا أوافق» بنسبة 10.2%.

وأخيراً، جاءت العبارة رقم (7) التي تشير إلى فرض الحكومة بعض القيود على عمل منظمات المجتمع المدني، مما يعيق قدرتها على العمل بشكل فعال، في الترتيب الأخير. حيث وافق عليها 45.0% من المبحوثين، تلاهم من أجابوا بـ «لا أعرف» بنسبة 32.1%، ثم «لا أوافق» بنسبة 13.9%.

تشير هذه البيانات إلى ضعف دور الحكومة في التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات)، بسبب نقص الخبرة في وضع الخطط اللازمة، والتي يجب أن تعدها القيادات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني لمواجهة الأزمات. ويعتمد مستوى النجاح في مواجهتها على توفر الكفاءات والخطط الأساسية. تتفق هذه النتائج مع دراسة حسن أبو بكر (2005)، التي توصلت إلى أن نقص الخبرة وضعف آليات التنفيذ أعاقا برامج الهلال الأحمر، رغم امتلاكه استراتيجيات لمواجهة الأزمات. ومع كل هذه الصعوبات التي واجهت منظمات المجتمع المدني خلال كارثة إعصار دانيال الذي ضرب مدينة درنة، لم تمنع هذه التحديات تقديم المساعدات للمتضررين، وذلك بسبب ضعف التمويل الحكومي، ونقص الخبرة في إدارة الأزمات وتقديم الدعم المطلوب.

## النتائج:

1- أكثر الأضرار التي تعرض لها أفراد العينة كانت الأضرار البشرية بنسبة %54، تلتها الأضرار البشرية والمادية مجتمعة بنسبة %37,8.

2- جميع أفراد العينة تعرضوا لحالات وفاة بين أسرهم؛ حيث فقد %47,6 من المشاركين من أسرهم ما بين (1-3) أفراد، تلاهم من فقدوا ما بين (7 أفراد أو أكثر) بنسبة %26,5، وأخيراً من فقدوا ما بين (4-6) أفراد بنسبة %25,9.

3- الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدات والدعم للمتضررين من الكوارث والأزمات، ويظهر هذا الدور من خلال: حشد المتطوعين للمساعدة، نشر الوعي باحتياجات المتضررين، توفير المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية، الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لتحسين أوضاع المتضررين، تنظيم حملات التبرع، تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، تقديم المساعدات المالية، توفير سكن مؤقت للمحتاجين، وأخيراً، سرعة الاستجابة وتقديم الدعم للمتضررين.

4- واجهت منظمات المجتمع المدني في درنة عدة تحديات، أبرزها نقص التمويل، وقلّة الخبرة في التعامل مع الكوارث والأزمات، ما يحد من قدرتها على تقديم الدعم بشكل فعال. كما تعاني بعض المنظمات من الفساد الذي يعرقل دورها الإغاثي. وتعتمد غالبية المنظمات على التبرعات الفردية، مما يشكل تحدياً كبيراً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المدينة.

5- من خلال إجابات أفراد العينة، تبين أن منظمات المجتمع المدني تقدم أشكالاً متعددة من الدعم الاجتماعي للمتضررين من إعصار دانيال، والتي تتضمن: مساعدة المتضررين على اكتساب مهارات جديدة لتحسين فرص العمل، دعم إعادة التأهيل والاندماج في المجتمع، حماية حقوق المتضررين، نشر الوعي حول احتياجات المتضررين عبر وسائل الإعلام، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتعليم في جميع المراحل، والأمور المالية، من حيث إعداد وصرف الرواتب، وتسهيل الإجراءات المدنية، مثل: إصدار شهادات الميلاد، وشهادات الوفاة.

## التوصيات:

- 1- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال توفير فرص التدخلات الطارئة عند الكوارث والازمات المعقدة.
- 2- ضرورة التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة المختص بمعالجة الازمات والكوارث الطبيعية.
- 3- الاستفادة من التطور التكنولوجي وتوظيفه؛ من أجل تسهيل وتسريع عملها في الوصول الى الفئات المحتاجة فترة الكوارث الطبيعية.
- 4- العمل على رفع مستوى التنسيق بين المنظمات، على أساس تحمل المسؤوليات بشكل جماعي.
- 5- تشجيع وتحفيز الحكومة والجامعات للباحثين لإجراء المزيد من البحوث المتعلقة بتحسين عمل منظمات المجتمع المدني وتطويره.
- 6- تطوير أساليب عمل وبرامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني الليبي، دون أن تضطر لطلب الدعم المادي من مصادر وجهات وحكومات ومنظمات خارجية.

## الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح الدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين من الكوارث، خاصة في ظل الكوارث الطبيعية المعقدة، مثل: فيضان دانيال في مدينة درنة. فقد أثبتت هذه المنظمات قدرتها على تقديم أشكال متنوعة من الدعم، تشمل: تقديم المساعدات العينية، وتوفير خدمات الرعاية النفسية والصحية، وتسهيل العمليات التعليمية، وحتى الدعم المالي للمحتاجين. كما يبرز البحث أهمية دور المجتمع المدني في سد الفجوات التي قد تواجهها الجهات الحكومية، سواء بسبب محدودية الموارد، أو نقص الخبرة في إدارة الأزمات.

ومع ذلك، يواجه المجتمع المدني تحديات جسيمة، مثل: قلة التنسيق، ونقص التمويل، ومحدودية التدريب الميداني. ورغم هذه التحديات، تعمل هذه المنظمات على تجاوز العقبات، من خلال تعزيز الشراكات المجتمعية، والاعتماد على العمل التطوعي؛ مما يساهم في تقوية البنية الاجتماعية، وإعادة بناء الأمل لدى المتضررين.

وأخيراً، يوصي البحث بتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والدولية، وتطوير برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال، مع الاستفادة من التكنولوجيا لتسريع وتيرة الاستجابة في الأزمات. تُعد هذه الجهود مجتمعة ضرورة لتعزيز فعالية المجتمع المدني في مواجهة الأزمات، وتقديم الدعم الأمثل للمجتمعات المتضررة، وضمان بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود أمام التحديات المستقبلية.

## المراجع:-

- آدم، حسن أبوبكر (2005). دور المنظمات الطوعية في إدارة الكوارث في السودان، دراسة حالة الحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الاستعداد للكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أفريقيا العالمية، معهد دراسات اللاجئين، الخرطوم.
- إبراهيم، فيصل، تركي، هاجر (2015). مصادر الدعم الاجتماعي لدى طلبة كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية «دراسة اجتماعية ميدانية»، مجلة كلية التربية - جامعة الأزهر، مجلد 34، عدد 165، الجزء 2، أكتوبر.
- ازيلتون، آرون، وآخرون (ب-ت). دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني خلال الأزمات، المعهد الديمقراطي الوطني، متاح على الرابط <https://www.ndi.org/sites/default/files/A%20PRACTICAL>، شُهد بتاريخ 28 / 3 / 2024.
- بلخيري، كمال - سلمى، كونده (2017). دور مؤسسات المجتمع المدني في التكفل بفتة الأيتام جمعيات كافل اليتيم بعين ولمان أنموذجاً، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد 10، عدد 3، متاح على الرابط <file:///C:/Users/ hp/Downloads/%D8%AF%D9%88%D8%B1>، شُهد بتاريخ 28 / 3 / 2024.
- حبيبة، عثمان عباس، وآخرون (202). الاستراتيجية الإعلامية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في درء الكوارث والأزمات، الفيزانات أنموذجاً، «دراسة تطبيقية على جمعية الهلال الأحمر السوداني»، مجلة علوم الاتصال، المجلد السادس، العدد الثالث، ديسمبر، جامعة أم درمان الإسلامية.
- خشخوشة، سامي الصادق (2019). نشأة وتطور المجتمع المدني في ظل واقع الأزمات، مجلة الإسناد، العدد 16، متاح على الرابط <https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/153/130>، شُهد بتاريخ 28 / 3 / 2024.
- شحاتة، وسام (2015). المجتمع المدني، بيت المواطن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق.
- قاسم، مصطفى محمد، الغانم، غانم بن سعد (1999). دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد 46، عدد 2، أبريل، متاح على الرابط [https://jsswh.journals.ekb.eg/article\\_50264\\_974f-30c04e6b79b2a0307cc5b33c2c61.pdf](https://jsswh.journals.ekb.eg/article_50264_974f-30c04e6b79b2a0307cc5b33c2c61.pdf)، شُهد بتاريخ 28 / 3 / 2024.

## ندوة خطة البعثة الأممية الجديدة في ليبيا التحديات والفرص

عقد المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات ندوة حوارية لمناقشة الخطة الجديدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، وذلك وسط تساؤلات حول قدرة البعثة على تحقيق الاستقرار في البلاد، بعد سنوات من الجهود الأممية المتعثرة.

أدار الندوة الدكتور محمد الشيخ، أستاذ العلوم السياسية وعضو الهيئة الاستشارية بالمركز، الذي افتتح الحوار بالترحيب بالحضور وضيوف الندوة، الأستاذ الدكتور إبراهيم الطاهر الفرجاني من الأكاديمية الليبية، والدكتور جمال عبد المنعم الزوي أستاذ الإعلام والعلاقات الدولية.

واستهل الشيخ الحديث بتسليط الضوء على تاريخ البعثات الأممية المتعاقبة في ليبيا خلال العقد الأخير، معرباً عن شكوكه في جدية وفاعلية هذه الجهود، ومشيراً إلى أنها لم تنجح سوى في تقديم تصورات وخرائط لتقاسم السلطة، الأمر الذي أسهم في زيادة تعقيد المشهد الليبي على حد تعبيره.

وأضاف الشيخ: بالرغم من تعاقب المبعوثين الأمميين، إلا أنهم لم يحققوا النتائج المرجوة، من خلال انتقال ديمقراطي سلس يفضي إلى تحقيق الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار، وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها.

وتساءل عن طبيعة الخطة الجديدة، التي طرحتها نائبة ممثل الأمين العام للبعثة الأممية، وعماً إذا كانت ستمكن من تحقيق النتائج المرجوة التي أنشئت البعثة من أجلها.

هذا وتهدف الندوة، إلى تحليل مقترحات الخطة الأممية الجديدة، وتقييم التحديات التي تواجهها وفرص نجاحها، وذلك بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين والمهتمين بالشأن الليبي.

انتقل الدكتور محمد الشيخ لتحديد محاور النقاش الرئيسية للندوة، موجهاً تساؤلاته إلى المتحدثين الرئيسيين حول خطة الممثلة الأممية ستيفاني خوري

الجديدة. وتضمنت التساؤلات نقاطا جوهرية حول ملامح الخطة وجدولها الزمني، ومدى امتلاك البعثة الأممية للإمكانات وقوة الإلزام لتنفيذها على أرض الواقع، وضمان التزام الأطراف الليبية بتطبيقها.

كما تساءل الشيخ عما إذا كانت الخطة الجديدة لا تعدو أن تكون مجرد تبادل أدوار وظيفية للبعثة الأممية أو المبعوثين الأميين، أو تكرارا لسيناريوهات سابقة كاتفاق الصخيرات، وملتقى الحوار السياسي في جنيف، اللذين لم يفضيا إلى حل جذري للأزمة الليبية.

وشدد مدير الندوة على أن الحوارية تسعى، من خلال مشاركة الحضور، إلى البحث عن إجابات وقراءة عميقة للخطة، واستكشاف الحلول التي ربما تسهم في تفكيك عقد الأزمة السياسية المستمرة في ليبيا منذ أكثر من عقد. مشيرا إلى أن الأزمة أنتجت حكومات متصارعة، وليبيا منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين؛ مما يستدعي استعراض ملامح الخطة وحيثياتها وطبيعتها، والتحديات والفرص التي يمكن من خلالها أن تقدم النتائج المرجوة.

#### الدكتور إبراهيم الفرجاني

أعطيت الكلمة للمتحدث الرئيسي الأول للدكتور إبراهيم الطاهر الفرجاني، الذي بدأ حديثه بتقديم الشكر للمركز الليبي للدراسات على الدعوة، مؤكدا على أهمية مثل هذه الحواريات في تبادل الأفكار.

وانطلق الدكتور الفرجاني في تحليله من التشكيك في قدرة الأمم المتحدة أصلا على تسوية المنازعات الداخلية للدول، مشيرا إلى أن المنظمة الدولية لم تُخلق أساسا لهذا الغرض، وأن تدخلها في الشؤون الداخلية للدول فرضته ظروف تطور المجتمع الدولي.

ولفت إلى أن تقارير الممثل المقيم للأمم المتحدة في ليبيا، غالبا ما تؤكد على إيجاد الحل الليبي الليبي، معتبرا أن دور البعثة الأممية الأصلي كان «مساعدة الليبيين لإعادة بناء الدولة والوصول إلى الاستقرار. إلا أنه أشار إلى أن تطور الأحداث أدى إلى أن تصبح بعثة الأمم المتحدة، هي المحرك الأساسي للعملية السياسية في ليبيا، مع ملاحظة فترات حمول ونشاط تمر بها البعثة.

وفيما يتعلق بالخطّة الأُمّية الجديدة، أوضح أنه لم يطلع على الخطّة مكتوبة، واعتمد في تحليله على ما رشح منها في وسائل الإعلام، وتصريحات ممثّلة الأُمّين العام في ليبيا. ووصف الخطّة بأنها لا تختلف في ملامحها العامّة عن الخطط السابقة، مؤكّداً أن عوامل نجاح هذه الخطّة يعتمد على الليبيين أنفسهم.

ووفقاً لما فهمه من وسائل الإعلام، لخص الفرّجاني الخطّة الأُمّية الجديدة في ستّة عناصر رئيسية، وهي:

• إنشاء لجنة استشارية: تتكون من ثلاثين عضواً، لم يتمّ تحديد طبيعته عملها بشكل كامل بعد.

• مؤتمر الحوار الشامل (أو لجنة الحوار الشامل): يهدف إلى جمع القوى الليبية المختلفة في حوار شامل، ولكن تفاصيله غير واضحة حتى الآن.

• تشكيل حكومة موحدة: هدف قديم متجدد في الخطط الأُمّية السابقة.

• الإصلاحات الاقتصادية: محور أساسي في جهود تحقيق الاستقرار في ليبيا.

• توحيد المؤسسات الأُمّية: تحدي رئيسي يواجه ليبيا منذ سنوات.

• المصالحة الوطنية: خطوة ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي المستدام.

وعلق الفرّجاني على هذه العناصر قائلاً: إذا استثنينا اللجنة الاستشارية، فإن بقية العناصر لا تخلو من وجود تراكم عمل لها، لأنها الأفكار المتداولة تقريباً منذ بدء نشاط الأمم المتحدة. وأشار إلى أن «الحوار» هو الكلمة الأكثر استخداماً في هذا السياق.

وأكد على أنه من السابق لأوانه الحكم على الخطّة قبل معرفة تفاصيلها، مشدداً على أهمية التفاصيل في تحديد مدى نجاح أي خطّة.

وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية، أوضح أنها تتكون من عدد قليل نسبياً من خبراء تكنوقراط، مهمتهم تقديم المشورة حول القوانين الانتخابية، وشكل الحكومة، ومستقبل المجلس الرئاسي.

بعد استعراضه للعناصر الرئيسية للخطة، انتقل الفرجاني إلى التحديات التي تواجه هذه الخطة، وقسمها إلى نوعين رئيسيين: تحديات دولية، وتحديات وطنية ليبية.

### التحديات الدولية:

أوضح أن المتغيرات الدولية المتسارعة تمثل تحدياً كبيراً، مشيراً إلى عدة عوامل مستجدة لم تكن موجودة في السابق، مثل:

- تغير الوضع في سوريا: تأثيرات الصراع السوري وتداعياته الإقليمية والدولية.
- الحرب في أوكرانيا: تأثير الحرب الأوكرانية على أولويات واهتمامات المجتمع الدولي، وتجاذبات القوى الكبرى.
- وصول ترامب المحتمل إلى الحكم في الولايات المتحدة: تأثير عودة محتملة لإدارة ترامب على السياسة الأمريكية تجاه ليبيا والمنطقة.

كما أشار إلى الاعتراض الروسي الأخير في الأمم المتحدة، على ترشيح مبعوث أممي جديد إلى ليبيا، معتبراً ذلك مؤشراً على «تجاذب حول ليبيا في الأمم المتحدة عند طرح الملف الليبي. محذراً من أن خطورة هذه التجاذبات الدولية، تكمن في «هشاشة الوضع الليبي الداخلي، مؤكداً أنه لو كان الوضع الليبي صلباً، لم يكن لهذا التحدي تأثير كبير.

### التحديات الوطنية الليبية:

اعتبر الدكتور الفرجاني التحديات الوطنية الليبية هي «التحدي الآخر والأساسي». وأشار إلى وجود «مواقف واضحة بعدم الموافقة» على الخطة من قبل أطراف ليبية رئيسية، تشمل: مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية والحكومة الموازية (في الشرق). في حين أن مجلس الدولة والمجلس الرئاسي لم يسجلا موقفاً واضحاً حتى الآن، بحسب الدكتور الفرجاني.

واستعرض الفرجاني موقف الأطراف الليبية الرئيسية من الخطة الأممية، موضحاً تباين هذه المواقف:

حكومة الوحدة الوطنية: تعتبر أن الحل يكمن في الاستفتاء على الدستور، وهو موقف ثابت لها منذ فترة، بهدف «الانتهاء من المراحل الانتقالية» وعدم الانتقال إلى مرحلة انتقالية أخرى. وترى أن الاستفتاء على دستور 2017 هو السبيل لتحقيق ذلك.

مجلس النواب: يؤكد على أهمية الحوار الليبي الليبي الخالص، ويرى أنه لا يحتاج إلى تدخل الأمم المتحدة في هذا الشأن.

الحكومة الموازية في الشرق: تعتبر الخطة الأممية مجرد سحب للخبراء الليبيين، وإغرائهم بالمناصب للتحكم في الشأن الليبي، وتعتبرها خرقاً للسيادة الليبية.

وخلص الفرجاني إلى أن هذه التحديات الوطنية حقيقية، معتبراً أن الليبيين لا يتحكمون إلا في الشق الداخلي من التحديات، وأن تجاوز هذه التحديات رهين بارتقاء النخبة السياسية إلى خطوة المرحلة.

وشدد على أن الأزمة الليبية طال أمدها، ولا بد من وجود حل، محذراً من أن ليبيا أصبحت مجالاً مطروحاً في المحافل الدولية، وأن الحل يكمن في ارتقاء هذه الأجسام السياسية إلى مستوى المرحلة.

وتابع الفرجاني تحليله، معرباً عن تشاؤمه بشأن إمكانية تحقيق حل للأزمة الليبية، قائلاً: من الصعب تصور ذلك، لأن الحقيقة -مع الاحترام لنزاهة البعض- لا أحد مستفيد من الوضع الراهن في تصوري سيضع حلاً لهذا الوضع.

إلا أنه أشار إلى نقطة إيجابية في الخطة الأممية الجديدة، وهي التعرّيج على الإصلاح الاقتصادي لأول مرة. ومع ذلك، استدرك قائلاً: بغض النظر عن الخداع البصري الذي تعطيه الأرقام المرتبط بالنفط، ليبيا تعاني من أزمة اقتصادية حقيقية.

وشدد على أن نمط الاقتصاد الموجه في ليبيا ليس وليد اللحظة، بل يعود تاريخياً إلى عام 1979، ومنذ ذلك الحين يعاني الاقتصاد من «تشوهات هيكلية» لم يتم التخلص منها حتى الآن. ووصف الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد أساساً على بيع النفط الخام، والتوزيع الريعي للدخل على شكل ميزانيات أو مرتبات ودعم، مؤكداً أن هذا يحتاج إلى وقفة.

وأوضح الفرجاني أن الإصلاح الاقتصادي عملية مؤلمة، وتحتاج إلى دفع ثمن شعبي، وأن أي حكومة ستواجه صعوبة في تنفيذه، لأنه يتطلب وضع الاقتصاد على السكة الصحيحة، وإلغاء كل هذه التشوهات. وشبه هذه التشوهات بنمو للطحالب، معتبرا أنه من الصعب إنهاء هذا الريع الذي يعيشون منه؛ بسبب المصالح المتجذرة والمرتبطة به.

وتطرق إلى قضية الفساد المستشري في ليبيا، معتبرا إياه آفة كبرى لا حل ولا فكاك منها إلا في وجود حكومة مسؤولة. وأشار إلى أن الفساد ينمو ويتكاثر ويتعزز، في ظل عدم وجود حكومات مسؤولة، مؤكدا أن مجرد الحديث عن «تطبيق الشفافية» غير كاف، بل يتطلب وجود حكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب، ومستعدة لدفع ثمن غالي سياسيا لمحاربة الفساد، بالإضافة إلى تفعيل الآليات القانونية والقضائية.

كما انتقد ما وصفه بـ «التناقض الداخلي» في الخطة الأممية، متسائلا عن دور لجنة الخبراء مع لجنة الحوار، ودور لجنة الحوار مع مؤتمر المصالحة، معتبرا أن هناك تقاطعا في مهام هذين المسارين، وأن الحوار الشامل بالضرورة سيترتب، وسينتج من المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بدمج الحكومتين أو إنشاء حكومة جديدة، أبدى الفرجاني شكوكه في جدوى هذه الخطوة، معتبرا أن ليبيا لم تعد محتاجة إلى الأرضية الصلبة التي ننطلق منها، وأن الاستفتاء على الدستور - بمحاذيره والانتقادات الموجهة حوله - قد يكون أفضل الحلول، لأنه يوفر قاعدة نستند إليها. وأعرب عن خشيته من أن تنتج هذه الخطة نفس فكرة المراحل الانتقالية، وتستبدل الموجودين بغيرهم ونستمر في نفس النهج.

وختم الفرجاني مداخلته بالتأكيد على أن تحليله للخطة الأممية، رهين بمناقشة وتدخلات الحضور، معربا عن شكره لإتاحة الفرصة له لتقديم وجهة نظره.

تعقيب مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ

عقب انتهاء مداخلة الدكتور الفرجاني، علق مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ، ملخصا فهمه لكلام الدكتور الفرجاني، بأن الخطة الجديدة لم تأتِ بجديد، بل هي تكرار لسيناريوهات سابقة وخطط سابقة. وأشار إلى أن الليبيين ملوا ويئسوا من المراحل الانتقالية أو إطالة أمد الأزمة، وأنهم بحاجة إلى حلول واقعية.

ثم وجه الدكتور الشيخ سؤالا إلى الضيف الثاني، الدكتور جمال عبد المنعم الزوي، مستفسرا عما إذا كانت الخطة أو المبعوثة الأممية تملك الإمكانيات والدعم الدولي، الذي يؤهلها لدفع المبادرة قدما نحو الحل، طالبا رأي الدكتور الزوي حول «ملامح الخطة التي قدمتها المبعوثة، وتقييمه لفرص نجاحها.

استهل الدكتور جمال الزوي حديثه بالتأكيد على أن المسألة المطروحة هي «قراءة وتحليل» لخطة البعثة الأممية، موضحا أن القراءة يمكن أن تتخذ رؤى متعددة، تتراوح بين التقييم الذاتي الشخصي، والمعالجة المنهجية، والتنبؤات، وصولا إلى التحليل الذي يحتاج إلى قاعدة بيانات متكاملة. ورأى أن أقرب شيء يمكن أن نتعامل معه هو قراءة لهذه المسألة بناء على المعطيات المتداولة.

وحدد الزوي مكونين أساسيين لتحليل الموضوع: الأزمة الليبية باعتبار أن الخطة جاءت لحلها، والبعثة ومبادراتها.

وانطلق في تحليله من البعثة نفسها، منذ تأسيسها بقرار مجلس الأمن 1970 لسنة 2011 بناء على طلب من السلطات الليبية، وهو ما شدد عليه الزوي بوضع خطين تحته. وأشار إلى أنه بالتتابع من 2011 إلى الوقت الحالي، تعاقب حوالي عشرة مبعوثين على البعثة، وقُدمت 56 إحاطة إلى مجلس الأمن من قبل المبعوثين، و28 إحاطة من الأمين العام.

واعتبر الزوي أن هذه الإحاطات، التي تضمنت «مقترحات ومبادرات»، كانت تركز في مجملها على قضايا «حقوق الإنسان والمرأة والشباب»، معربا عن انطباعه بأن البعثة تستهدف إطالة أمد الأزمة في ليبيا؛ من أجل العمل في هذه المنحنيات لأهداف محددة، ربما وفقا لسياسة العولمة أو لشيء من هذا القبيل. منتقدا مبادرة المبعوث الأممي السابق باتيلي لتشكيل لجنة رفيعة المستوى، معتبرا أن كل الإحاطات تجد مباركة من مجلس الأمن، ولكنها تبقى مجرد «صفة سياسية ودبلوماسية» دون تنفيذ فعلي للمقترحات.

ورأى أن الأزمة الليبية أبعد من موضوع الانتخابات والقوانين الانتخابية، وأن البعثة الأممية إلى الآن لا تدرك ما هي الأزمة الليبية. داعيا الليبيين إلى «تشكيل فريق عالي المستوى لتعريف البعثة بجوهر الأزمة.

وحدد الزوي تيارين يتنازعان السلطة في ليبيا: تيار مدني يمثله -بحسب رأيه -حكومة الوحدة الوطنية رغم سوئها وعدم قدرتها، وتيار عسكري يتمدد يوميا، ولا يتنازل عن مطالبه. وتساءل عن كيفية سعي المبعوثة الأممية لإيجاد قنوات لهذين التيارين المتنازعين.

وانتقد فكرة تشكيل لجنة خبراء لبيين في الخطة الجديدة، متسائلا: «من الذي يحدد هذه المعايير؟ البعثة؟ وبأي حق؟» واعتبر أن تحديد معايير الخبراء من قبل البعثة، ووضع تصور بأنهم سيجدون حلا للأزمة هو «نوع من الوهم»، متسائلا عما إذا كانت البعثة لا تدرك الأزمة الحقيقية في ليبيا، أم أنها تدرك الأزمة الحقيقية وتتجه اتجاها آخر من أجل تأكيد رؤى أخرى لإطالة أمد الأزمة.

واختتم الزوي مداخلته بالتعبير عن اعتقاده بأن جهات دولية فاعلة تدرك حقيقة الأزمة الليبية، ولكنها تعتمد العمل بهذا الاتجاه لإطالة أمدها. وشدد على ضرورة النظر إلى المسألة الليبية من زوايا محددة، مؤكدا أن ليبيا ليست في حاجة إلى حكومة أخرى، بل يجب تأييد الحكومة المدنية القائمة -رغم تحفظه الشخصي عليها- للبقاء في السلطة المدنية، ومنع انتزاع السلطة المدنية من قبل قوى غير مدنية، محذرا من أن ذلك سيؤدي إلى نظم توتاليتارية أخرى.

وأبدى الدكتور الزوي تفضيله الاستماع إلى مداخلات الحضور والمشاركين، مؤكدا أن الغاية والغرض من الحوارية ليس احتكار الصواب من أي من المتحدثين، ما لم تكن هناك آراء مجتمعة؛ توصلنا إلى ما يمكن أن نحققه. داعيا إلى فتح باب الحوار والنقاش، معتبرا أن اجتماع الآراء هي السبيل الأمثل للوصول إلى حلول ممكنة للأزمة الليبية.

وفي ختام مداخلته، وجه الدكتور الزوي إشارة أخرى إلى المبعوثة الأممية ستيفاني خوري، منتقدا تعاملهم مع هذا المستوى الأدنى، متسائلا: لماذا دائما البحث عن المستويات التي لا تتفوق عليهم؟

وأكد أن هناك في ليبيا مستويات تتميز بالكفاءة، لماذا تتحاشى البعثة التعامل معهم إلى الآن؟» منتقدا تركيز البعثة على لقاء منظمات مجتمع مدني، أو لقاء مع أحزاب، معتبرا أنهم «يفضلون الذهاب ليلتقطوا الصور معهم وحسب» على حد تعبيره.

ودعا الزوي البعثة الأممية إلى أن تأتي لتلتقط الصور مع القدرات الليبية الموجودة، مشيراً إلى وجود أكاديميين في الجامعات والأكاديميات، وهناك متخصصون وخبراء وسياسيون مخضرمون في ليبيا، يمتلكون القدرة أن يحلوا هذه المسألة، ولكنهم لا يذهبون وينتظرون من يأتي إليهم، لأنهم يدركون حقيقة المسألة ويقدمون تحليلات عميقة.

واختتم الدكتور الزوي مداخلته مؤكداً مقولته مندوب ليبيا في الأمم المتحدة «ارفعوا أيديكم عن ليبيا»، معبراً عن اعتقاده بأن هذا هو الحل الأمثل للأزمة الليبية.

عقب انتهاء الدكتور الزوي من مداخلته، عاد مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ لي طرح عليه سؤالاً يلخص فيه النقاط الرئيسية التي أثارها الدكتور الزوي، متسائلاً: هل هذا يا دكتور حكم مسبق بفضل خطة البعثة، باعتبارها تكرر لسيناريوهات سابقة؟» وأضاف: «وبالتالي نحن أصدرنا حكماً على خطة البعثة من الآن؟»

ثم أشار الشيخ إلى «ردود الأفعال» المتباينة من «الخمسة الكبار» - وهو مصطلح أطلقه المبعوث الأممي السابق عبد الله باتيلي للإشارة إلى الأطراف الليبية الرئيسية الخمسة: المجلس الرئاسي، وحكومة الوحدة الوطنية، ومجلس الدولة، ومجلس النواب، والقيادة العامة - وسأل الدكتور الزوي: هل تابعت ردود أفعال أو مواقف متباينة من الخطة؟، تمهيداً للانتقال إلى مناقشة هذه الردود وتأثيرها على فرص نجاح الخطة الأممية.

ورد الدكتور جمال الزوي على سؤال الدكتور الشيخ مؤكداً أن الخطة فاشلة، فهي فاشلة، ولن تختلف عن غيرها من الخطط التي سبقت». وعبر عن تساؤله عن دوافع طرح الخطة في هذا التوقيت بالذات، قائلاً: «نحن نتساءل لماذا جاءت؟ هي تدرك نهاية البعثة في 31 يناير 2025م، وهل هي تستطيع أو ربما تريد أو تجد مبرراً آخر لتمديد فترتها؟»

ووصف الخطة بأنها غير موفقة في اختيار التوقيت، ولا في اختيار مضامين الخطة في حد ذاتها، وفي تشكيل اللجنة أو اللجنتين. وأشار إلى صعوبة وتعقيد المسألة، وحاجتها إلى نوع من التدقيق والتمحيص والفحص.

ثم انتقد عدم وجود قاعدة بيانات لما قدمته البعثات الأممية السابقة من إحاطات ومبادرات، متسائلاً عما إذا كانت هناك قراءة تمت لهذه الإحاطات؟ وهل تم فحص تحليل المضمون لهذه الإحاطات؟»، وخلص إلى أن الإجابة (لا) بكل أسف !!

وفي ختام رده، أعرب الدكتور الزوي عن شكره للمبعوثة الأممية على مجهوداتها، ولكنه شدد على في الوقت نفسه على أنه «ينبغي أن تحترم آراءنا وتحترم قدراتنا نحن الليبيين، ويجب أن تحترم التخصص الموجود، وينبغي أن تدرك أن ليبيا تمتلك من القدرات والإمكانيات ومن الكفاءات، ما يمكن أن يغطي الكثير من الجوانب، وتقديم استشارات يمكن أن تضفيها.

عقب تعقيب الدكتور الزوي، طلب مدير الندوة من الدكتور إبراهيم الفرجاني التعقيب، فبدأ الدكتور الفرجاني بالاتفاق مع «جزء كبير» مما ذكره الدكتور جمال الزوي، مؤكداً أن «الإشكالية معروفة، والحل في يد من يعاني المشكلة وهم الليبيون.

إلا أنه عبر عن رؤية مختلفة حول التعامل مع الخطة الأممية، قائلاً: «أنا شخصياً أرى أي خطوة ولو كانت بسيطة ومتواضعة ضرورية، معتبراً أن الوضع الحالي الذي تعيشه ليبيا هو وضع سيئ، وأن أي مبادرة أو تحريك للمياه الراكدة يعد أمراً إيجابياً.

وشدد الفرجاني على أن «كل يوم يمر دون أن نقطع خطوة نحو الحل، هو في غير صالح ليبيا ووجودها حتى كدولة»، معتبراً أن ليبيا أصبحت مهددة حتى في وجودها كدولة واحدة موحدة.

ودعا إلى التفاعل الإيجابي مع أي خطة تطرح، مؤكداً أن كل خطة إنما تعكس رأي أصحابها، وقد تعكس - ونحن نفترض حسن النية - مصالحهم، لكن دورنا نحن رفع وعي الناس بما يدور في ليبيا وفي العالم. ورأى أن دور المثقفين وأصحاب الرأي هو «تثمين وتحسين بعض النقاط في الخطة، مؤكداً أنه لا توجد خطة صحيحة مئة بالمائة.

كما أشار إلى أن تنفيذ الخطة هو الأمر الأهم، وأن المسألة ليست مسألة تنظيم فقط، بل هي مسألة كيف نطبق هذه الخطة على أرض الواقع، ولا سيما في ظل تجارب الإحباط السابقة. وعبر عن «الإحباط من التجارب السابقة التي لم تنجح إلا في استبدال أشخاص بأشخاص»، معتبراً أن عدداً كبيراً جداً من الليبيين لا يوافقون على إعادة إحلال أشخاص محل أشخاص آخرين، وتستمر نفس الأزمة.

كما انتقد «الوضع الشاذ» في ليبيا الذي تمثل في حكومتين وجيشين وشرطتين وإنفاق غير رشيد، مؤكداً أن «الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم، في ظل صرف خمسين

مليار بشكل موازي، وأن الحل ليس باستبدال المحافظ بأخر ولا وزير مالية يستطيع يضع حلا، بل يتطلب بلدا لديه جزء كبير من الاستقرار؛ ليتم تفعيل السياسات الاقتصادية. وختم بالإشارة إلى أن المشاكل الهيكلية في الاقتصاد الليبي مازالت موجودة، وأن تغيير محافظ المصرف المركزي لن يحل الأزمة الاقتصادية بشكل جذري.

## مداخلات الحضور

عقب مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ على مداخلتي الضيفين، مشيراً إلى «تجاهل» المبعوث الأممي السابق عبد الله باتيلي «للمكونات الأخرى، وخصوصا الفاعلين على الأرض، واعتبر الدكتور الشيخ أن هذا التجاهل أحد الأسباب التي ساهمت في إخفاقه، مؤكداً أن باتيلي نفسه «أقر بالفشل». وأضاف أن باتيلي حمل أو انتقد الأطراف الليبية بأنها ركزت على مصالحها الخاصة، ولكنه في المقابل تجاهل العامل الخارجي والتدخلات الخارجية ولم يذكرها إطلاقاً، معتبراً أن هذا التجاهل كان من نقاط الضعف في مقاربة باتيلي.

بعد ذلك، أعلن الدكتور الشيخ عن فتح باب المداخلات والمشاركات من الحضور.

الأستاذ محمد سعد الصغير، باحث بالأكاديمية الليبية والمتخصص في العلوم السياسية

أكد الصغير على «وجوب التفريق بين البعثة والمبعوث»، موضحاً أن البعثة تمثل العلاقة بين الدولة الليبية والأمم المتحدة كهيئة أو منظمة دولية، أما المبعوث فيتعلق الأمر بتفاهمات الدول أصحاب الفيتو في مجلس الأمن. ودعا الليبيين إلى «التعامل مع هذه الازدواجية»، مشيراً إلى أن البعثة غير المبعوث، وأن الأمور تختلف عندما يكون المبعوث أمريكي أو أوروبي، وعندما يكون أفريقي مثل عبد الله باتيلي، الذي يواجه بالاعتراض على كل خطوة يقدمه.

وانتقد الأستاذ الصغير تكرار إنتاج البعثة الأهمية وثائق سياسية حاکمة، ثم عدم العودة إليها، مستشهداً بالاتفاق السياسي في الصخيرات، وخرائط الطريق المختلفة، وتساءل: لماذا الأمم المتحدة أو البعثة تنتج وثائق سياسية حاکمة ثم لا تعود إليها؟ داعياً إلى فتح الوثائق السياسية الموجودة - كالاتفاق السياسي والإعلان الدستوري - والعودة إليها لمعالجة الخلافات التي لها، بدلاً من إنتاج اتفاقات جديدة.

كما شارك بقصة عن سؤال وجهه للمبعوث الأممي السابق غسان سلامة، حول إمكانية تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، حيث أجابه سلامة بـ «أنه يحتاج إلى إعادة نظر»، مشيراً إلى الخلفية التي جاء منها المبعوث مهمة جداً، وأن خلفية سلامة كرجل مثقف أديب دخل السياسة مؤخراً، بحسب وصفه، أثرت على منهجه في التعامل مع الأزمة الليبية.

وقدم الصغير «توصيفات» موجزة لعدد من المبعوثين الأمميين السابقين: «مارتن كان رجلاً حقوقياً اهتم بالمصالحة، باتيلي كان رجلاً سياسياً محبطاً من انتخابات السنغال، كما أشار إلى تأثير «القبلية» و«الإقليمية» في رفض الليبيين لبعض القيادات، مستشهداً بموقفهم من رئيس مجلس النواب؛ بسبب «قبيلته» و«منطقته» بنغازي.

وختم مداخلته بدعوة صريحة لـ «ترك البعثة جانبا» وتمكين الليبيين من التوصل إلى اتفاق بينهم أولاً، قائلاً: البعثة يجب أن تتركها خارج الصالمة، وعندما نتفاهم نحن الليبيون تدخل البعثة لتبارك ما اتفق عليه الليبيون.

وفي تعقيب إضافي، أجاب محمد الصغير على سؤال ضمني حول لماذا لم يتفق الليبيون حتى الآن؟، معتبراً أن السبب بسيط: هناك تدخل دول إقليمية كبرى.

وأوضح أن مجلس النواب تم اختطافه من دولة شقيقة وكبرى، وأن حكومة الوحدة الوطنية متحالفة مع حليف يملي عليها، مؤكداً أن هذا التدخل الخارجي، هو الذي يتحكم في قرارها السياسي، وخلص إلى أنه «ولهذا لن يتفاهم الليبيون» بسبب هذا التحكم الخارجي في قراراتهم السياسية.

### الأستاذة ماجدة الفلاح عضو سابق في ملتقى الحوار السياسي

بدأت بالشكر للمركز والضيوف والحضور، مؤكدة على أهمية مناقشة «القضايا التي تهم البلاد» كالأزمة الليبية، ثم طرحت الأستاذة الفلاح سؤالاً جوهرياً: ما هي نجاحات البعثة طيلة 14 سنة؟ ما النجاح الذي حققته البعثة في حل الأزمة الليبية؟، معربة عن شكوكها في وجود أي نجاح ملموس رغم مرور 14 عاماً، وتعاقب أكثر من عشرة مبعوثين. كما تساءلت عن إخفاقات البعثة، معتبرة أن الحديث عن الإخفاقات طويل، وأشارت إلى اتهام مبعوثين بأخذ رشواي، ووجود موظفين من عدة دول لديها مصالح متنازعة في ليبيا.

وانتقدت وصف «الغموض البناء» الذي ميز «جميع مبادرات البعثة»، قائلة إنه «غموض هدام»، مؤكدة على أهمية إيضاح «التفاصيل» في تنفيذ أي مبادرة. كما انتقدت عدم وجود عمل تراكمي للبعثة، حيث أن كل مبعوث يأتي يقوم بجزء من مبادرة ثم يقف أو يستقيل أو يستبعد، ولا يكمل ما قام به، فيأتي غيره أو خليفته ليقوم بالعمل من الصفر، معتبرة أن هذا تدوير للأزمة وليس حلا لها.

واستشهدت الفلاح بتجربتها كعضوة في ملتقى الحوار السياسي الليبي، معتبرة أن فشل خارطة الطريق التي نتجت عن الملتقى في الوصول إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، يعود إلى استبدال البعثة ستيفاني بكوبيش، وكوبيش جاء لينقض غزل ما قامت به ستيفاني، فبدأ من الصفر، ثم مجيء الدكتور عبدالله باتيلي وتقدم بمبادرة أخرى غير مبنية على خارطة الطريق، ثم وصول السيدة خوري وتقدمت بمبادرة جديدة.

وخلصت إلى أن تعدد المبادرات ينبئ أن البعثة تشتغل في الفراغ، ولا تعمل بشكل مؤسسي، معتبرة أن هذا يعد خلافا كبيرا في منظمة دولية، يفترض فيها أنها تريد أن تجد حلا للأزمة. ورأت أن عمل البعثة هو ليس لحل الأزمة وإنما لإدارتها، ودعت إلى أن تقف وقفة جادة من خلال مبادرة يتفق عليها الكبار في مجلس الأمن، معتبرة أن المبادرة يفترض أن تكون صياغة ليبية برعاية بدعم بعثة الأمم المتحدة.

رامي كعال، باحث أكاديمية الدراسات العليا قسم الدراسات الإقليمية والدولية.

وجه كعال سؤالا للدكتور جمال الزوي، مؤيدا ملاحظته التي تقول: أن البعثة تبحث عن من هم أقل منها مستوى لا تبحث عن النخب، متسائلا: هل ينبغي أن تنتظر النخب حتى تأتيها البعثة وتبحث عنها، أم العكس؟ ألا ينبغي لهذه النخب أن تبحث عن البعثة لتفرض حضورها على أجندة البعثة الأممية؟

ثم وجه سؤالا آخر للدكتور إبراهيم الفرجاني، مؤيدا إشارته إلى أن الأمم المتحدة وفقا للاتفاقيات والمعاهدات التي أنشأتها، لا تتدخل في الدول ولكن تتدخل بين الدول، ومضيفا أن تطور منظومة الأمم المتحدة، وهيمنة بعض الدول، وخاصة الخمس الكبار في مجلس الأمن؛ منحها القوة للتدخل في الدول الضعيفة. وبعد استعراض أمثلة لمهام بعثات الأمم المتحدة المختلفة في مناطق الصراع، تساءل السيد كعال: سؤالي للدكتور إبراهيم هل تحتاج الآن البعثة الأممية للدعم في ليبيا، وفقا لتفويضها من مجلس الأمن إلى تفويض آخر لإيجاد حل؟ أحيانا البعثة لديها حلول لكن تفويضها

هو القيد الحقيقي، متسائلا عما إذا كان التفويض الحالي للبعثة الأممية في ليبيا كافياً لإيجاد حل، أم أن البعثة تحتاج إلى تفويض أوسع، مع احتمال أن يكون «القيد الحقيقي» هو التفويض الحالي وليس غياب الحلول.

### الدكتور إبراهيم الفرجاني

وفي رده على مداخلات الحضور، تطرق الدكتور إبراهيم الفرجاني إلى «السؤال المتكرر: ماذا فعلت الأمم المتحدة؟»، موضحاً أن دور الأمم المتحدة للمساعدة فقط، وأن عدم نجاحها في ليبيا لا يقتصر على ليبيا فقط. وأشار إلى أن نزاعات قليلة أو أزمات دولية معينة، نجحت الأمم المتحدة في عبر تاريخ في تسويتها، وأن الأزمات الكبرى التي شهدتها العالم منذ إنشائها عام 1949، قد تم تسويتها خارج الأمم المتحدة.

### الدكتور جمال الزوي

وفي رده على سؤال الباحث رامي كعال، أوضح الدكتور جمال الزوي أنه يعتقد أن الخبراء الليبيين تم التعريف بهم» لدى البعثة، وأن «البعثة تدرك وتعلم أن هناك باحثين وأساتذة وكفاءات موجودة، من بين السياسيين المخضرمين الذين يعملون في دوائر الدولة. وبذلك، نفي الزوي فكرة أن البعثة غير مدركة لوجود الخبرات والكفاءات الليبية، مرجحاً أن المشكلة تكمن في مكان آخر.

وفيما يتعلق بالفرق بين «البعثة» و«المبعوث»، رأى الدكتور الزوي أنه «من الناحية الدبلوماسية والسياسية ليست هناك ثمة فرق إلا في التركيبة، معتبراً أن الفرق في التركيبة هو فرق شكلي أو تنظيمي، مؤكداً أنه ينبغي على المبعوث أن يكون ممثلاً للأمم المتحدة في هذا الجانب، ولكنه استدرك قائلاً: بعض السلوكيات التي كانت تلاحظ على ستيفاني يمكن القول أنها أمريكية أكثر منها ممثلة للأمم المتحدة، مشيراً إلى ملاحظة بأن بعض المبعوثين قد يغلب عليهم تمثيل مصالح دولهم، أكثر من تمثيلهم للأمم المتحدة، مستشهداً بملاحظات حول أداء المبعوثة الحالية ستيفاني خوري.

استخلص مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ أبرز ما دار في النقاش، معبراً عن التصور العام الذي ساد الأجواء، ألا وهو التشاؤم بشأن قدرة البعثة الأممية على تحقيق تقدم ملموس في الأزمة الليبية. واصفاً مسيرة البعثة الأممية لأكثر من عقد

كامل أنها منيت بالإخفاق، وبالتالي فلن تأتي بجديد. كما لفت إلى عدم اتفاق الفرقاء الليبيين فيما بينهم، وإلقاء البعض باللوم على التدخلات الخارجية، مؤكداً أن الحقيقة هي أن كل طرف يستقوي بالخارج على الطرف الآخر.

الأستاذ أحمد المقطوف، باحث بقسم الدراسات الدبلوماسية والأكاديمية.

ركزت المداخلتة على تقييم عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وضرورة وجود إطار دستوري لحل الأزمة.

أوضح المقطوف أن الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله بعثة الدعم للأمم المتحدة في ليبيا بموجب القرار 2009، هو دعم الجهود الليبية لتحقيق السلام، ولكنه انتقد واقع الحال، حيث يرى أن البعثة هي من تقود تلك المبادرات وتدعمها الجهود الليبية، وذلك في ظل عدم طرح مبادرات جادة وحقيقية، من قبل من يمثلون الليبيين في مراكز القوى المؤثرة. وانتقد غياب المبادرات الليبية الفاعلة، واقتصر الدور الليبي على دعم مبادرات تقودها البعثة.

وأشار إلى أنه من الصعب الحكم على المبادرة قبل الاطلاع على التفاصيل، فالحكم على الشيء فرع من تصوره، مؤكداً على أهمية الاطلاع على تفاصيل الخطة قبل تقييمها بشكل كامل. إلا أنه عبر عن عدم التفاؤل؛ بسبب تكرار تلك التجارب أو المبادرات، مستشهداً بمقولة: من يكرر الخطأ لا يتعلم من الماضي، ومعبراً عن تشاؤمه من تكرار التجارب السابقة دون تحقيق نتائج مختلفة.

ورأى أن هذه المبادرة جاءت لتحريك الجمود السياسي، وليس لإنهاء المراحل الانتقالية، معتبراً أن الهدف محدود بتحريك الجمود الحالي، وليس الوصول إلى حل نهائي للأزمة. ثم انتقل إلى أهمية المسار الدستوري، مشيراً إلى الإعلان الدستوري المؤقت، الذي نص على أن مجلس النواب يصدر قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور، خلال 30 يوماً من تاريخ إصدار الدستور، فالدستور هو سابق على إقرار القوانين الانتخابية، مؤكداً على أسبقية الدستور على القوانين الانتخابية، وأهمية المسار الدستوري.

وانتقد «غياب المسار الدستوري» من المبادرة الأممية المكونة من ست نقاط، معتبراً أن الضامن أو الإطار القانوني الضامن لإنهاء تلك المراحل، هو الدستور. كما انتقد الحوارات التي انبثقت عنها الحكومات المتعاقبة، معتبراً أنها لم تجمع القوة الفعلية

على الأرض، والتي تملك التأثير الحقيقي في المشهد، وتجاوزتهم في كل المراحل السابقة والحالية، مؤكدا على ضرورة إشراك القوى المؤثرة على الأرض في أي حوار أو مبادرة لتحقيق النجاح.

وختم المقطوف مداخلته بالتساؤل عن الضامن الحقيقي لكل الأطراف على الالتزام بهذه المبادرة، وعدم وجود مخطر للعودة للانقسام من جديد، مطالبا بـ«الضامن القانوني الذي يمنع الانقسام من جديد، والعودة إلى المربع الأول مرة أخرى، وموكدا على الحاجة إلى ضمانات قانونية لمنع الانقسام وتثبيت الاستقرار.

### صالح سحبون سفير متقاعد

قدم سحبون تحليلا شاملا وتقييما نقديا لعمل البعثة الأممية، واقتراحات للتغيير.

بدأ السفير سحبون مداخلته بالتعبير عن تشاؤمه بشأن المبادرة المطروحة، معتبرا أنها على غرار المبادرات السابقة ستواجه نفس المشكلة، ونفس العقبة من حيث الفشل بكل أسف!!، وأرجع ذلك إلى تعدد المبادرات السابقة وفشلها من أطراف عدة، أو عدم متابعتها من طرف الأمم المتحدة.

ثم طرح تساؤلا حول حاجة استمرار بعثة الدعم في ليبيا بوضعها الحالي، مقترحا إيجاد صيغة أخرى لهذه البعثة، على غرار الصيغ الموجودة في دول أخرى، بعثة متكاملة متعددة الأبعاد، وتكون بصيغة أخرى مختلفة، داعيا إلى إعادة هيكلة البعثة وتغيير صيغتها عملها.

وشدد على شخصية رئيس البعثة كعامل مهم في نجاحها، مشيرا إلى أن معظم المبعوثين واجهوا العديد من المشاكل، وأن بعضهم يأتي برؤية شخصية، ولا يبنون على ما تم إنجازه من طرف سابقه. كما انتقد عدم إعطاء الأمم المتحدة الاهتمام الكافي للأزمة الليبية وأيضا لبعثة الدعم في ليبيا.

وتطرق إلى الضغوطات الأفريقية التي واجهها المبعوث باتيلي، معربا عن عدم قناعته بأن أي نجاح سيكون لأي مرشح أفريقي، مشيرا إلى فشل ما يسمى بالحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية حتى على مستوى الاتحاد الأفريقي.

وخلص السفير سحبون إلى الحاجة إلى التفكير في كيفية النهوض، أو إجراء تغييرات جوهرية على هيكلية البعثة ومهامها، معتبرا أن شخصية مناسبة لرئاسة البعثة من دولة قوية على المستوى العالمي، ومن أعضاء مجلس الأمن» هو «الحل»، لأن هذا الرئيس سيحظى بـ «دعم كبير من الدولة التي ينتمي إليها»، وهو الدعم الذي يراه مفقودا في معظم الشخصيات التي تولت رئاسة البعثة في ليبيا.

وفي الختام، أكد السفير سحبون على أن «الحل الليبي الليبي هو الأساس في الحقيقة»، داعيا الليبيين إلى ان يجتهدوا لإيجاد حل وطني، ومؤكدا على أنه لن تجدي بعثة للدعم، ولا أي تدخلات أخرى خارجية بدون ملكية ليبية للحل.

من جهته علق الدكتور محمد الشيخ حول «اختيار الشخصية المناسبة» لرئاسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. استشهد الدكتور الشيخ بـ «استيفاني ويليامز» كمثال، معترفا بأنها كانت ربما من أكثر الشخصيات التي فرضت نفسها، ذات شخصية قوية، وإمام بالمشهد الليبي، وبأدق التفاصيل الثقافية والاجتماعية، وحتى السياسية والأمنية. وأشار إلى أن ويليامز اكتسبت هذا الإلمام من خلال جولاتها ولقاءاتها المكثفة في ليبيا.

إلا أن الدكتور الشيخ أكد أنه ومع ذلك، أخفقت هي الأخرى في تحقيق حل شامل للأزمة الليبية. واعتبر أن «الدور الواضح» الوحيد لويليامز كونها أمريكية، مدعومة من الولايات المتحدة، ظهر عندما تدخلت على خط الأزمة بكل ثقلها، وساهمت في وقف دائم وشامل لإطلاق النار. ورأى أن هذا النجاح الجزئي كان مرتبطا بشكل أساسي بالدعم الأمريكي القوي، وليس فقط بصفات ويليامز الشخصية.

وختم الدكتور الشيخ تعقيبه بطرح التساؤلات الآتية: من يختار الشخصية؟ وعلى أي أساس؟ وما هي المعايير؟ ليؤكد على أهمية وحساسية عملية اختيار رئيس البعثة الأممية في ليبيا، وضرورة التفكير العميق في المعايير والأسس التي يتم على ضوئها هذا الاختيار؛ لضمان تحقيق نتائج أفضل في المستقبل.

أضاف سحبون المزيد من التوصيات العملية؛ لتحسين عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. مؤكدا على أهمية اختيار مثل هذه الشخصيات من خلال «تساور واسع النطاق»، يشمل بعض الأطراف الداخلية أو على الأقل الفاعلين الداخليين في البلاد، محذرا من اختيار شخصية من طرف واحد.

وأشار إلى أن شخصيات كثيرة جدا على مستوى العالم، بإمكانها أن تتولى مهمة رئاسة البعثة وأن تحدث فارقا، معتقدا بإمكانية العثور على شخصيات قادرة على إحداث تأثير إيجابي، إذا تم اتباع عملية اختيار مناسبة. واستشهد بـ «الشخصيات التي أحدثت فارق على سبيل المثال من جنوب أفريقيا في حل العديد من الأزمات الأفريقية، معللا ذلك بتوفر «الخبرة والإمكانية والقدرة على الضغط» في دولة مثل جنوب أفريقيا، وفي المبعوث الخاص أو الشخصية التي يتم اختيارها. وكرر تأكيده على «التشاور الشامل بخصوص هذه الشخصية قبل اختيارها».

ثم انتقل سحبون للحديث عن «البعثة في حد ذاتها»، معتبرا أن هناك خلافا يحتاج معالجة في هيكليتها ومهامها. ورأى أن مهام البعثة ينبغي أن يعاد النظر فيها، لأنها بنيت بالأساس على لجنة الجزاءات، وتقول أن دورها مرافقة الحكومة الانتقالية، والوضع تغير في ليبيا، معتبرا أن هذه المهام لم تعد مناسبة للوضع الحالي في ليبيا. داعيا إلى «منح مدة معينة لهذه البعثة، معبرا عن رفضه لـ «التجديد لمدة 15 سنة، واصفا إياه بأنه أمر غير معقول وغير مقبول في دولة تعاني من أزمة مثل ليبيا».

#### الأستاذ خالد الذيب

قدم تحليلا متشائما للأزمة الليبية، ركز على الانقسام الدولي العميق، وتأثيره المدمر على جهود الحل، وغياب الإرادة الداخلية الحقيقية للتوصل إلى اتفاق.

بدأ الذيب مداخلته بالتأكيد على انقسام المجتمع الدولي بشكل كبير، بل وحتى في اختيار رئيس البعثة، معتبرا أن هذا الانقسام الدولي له دور في استمرار هذه الأزمة، وأن التجاذبات الدولية ومصالح الدول المختلفة، تساعد كثيرا في استمرار هذه الأزمة وتدويرها وإبقائها على هذا الحال.

ووصف مقترح ستيفاني خوري لحل الأزمة الليبية بأنه مشروع يفترض صدق النوايا، ونحن نعرف أن النوايا هنا غير متوفرة صدقها على الإطلاق، معبرا عن تشاؤمه العميق بشأن جدوى الخطة في ظل غياب الإرادة الصادقة للتعاون وحل الأزمة. وأشار إلى المناكفات والاختلاف بين الأطراف الليبية، التي وصلت إلى حد الصدام المسلح، واصفا المشهد الليبي بأنه فسيفساء ليبي، نرى فيها مدى الاختلاف الشديد، والتباين الواضح في العلاقات بين مختلف أطراف الصراع، حتى تحولوا من خصوم إلى أعداء. وخلص إلى أن ما يقدم من مبادرات هو ربما أشبه إلى تدوير الأزمة.

وأكد أن المشكلة في ليبيا، أن التجاذبات الدولية أثرت في المسار الداخلي، بحيث أصبح كل طرف في ليبيا لديه وكيل خارجي، أو هو بالأحرى وكيل لطرف خارجي، بحسب وصفه، معتبرا أن الأطراف الليبية أصبحت مجرد وكلاء لقوى خارجية، فاقدة للاستقلالية في القرار. وشدد على أن المجتمع الدولي لن يتوافق ولن يتفق علينا، ما لم نتفق نحن على حل داخلي، ولكن الحل الداخلي يبدو صعبا جدا وبعيد المنال، بحسب الذيب، لأن كل طرف يريد كل شيء أو لا شيء، ولا أحد يريد أن يتنازل.

وأشار إلى أن طبيعة المفاوضات أو المحادثات هي البحث عن منطقة وسطى، تلتقي فيها كل الأطراف، ولكن هذا من وجهة نظره، يبدو مستحيلا في الوضع الليبي الراهن. كما لفت إلى وجود أطراف مستفيدة من هذه الأزمة، ترى أن التوصل إلى أي حل سيكون سببا في اختفائها عن المشهد السياسي، معتبرا أن هذه الأطراف المستفيدة تعرقل أي جهود للحل.

وختم الذيب مداخلته بالقول: إن إشكالية الحل الليبي تبدو صعبة وبعيدة المنال، فالوقت فات، والوقت بدل الضائع فات أيضا، ودخلنا مرحلة ضربات الجزاء التي لا أمل فيها، مستخدما تشبيه كرة القدم للتعبير عن يأس عميق، من إمكانية التوصل إلى حل للأزمة الليبية في المستقبل المنظور.

#### مداخلة الدكتور سليمان الشحومي أستاذ العلوم السياسية بالأكاديمية الليبية

قدم الدكتور سليمان رؤية مختلفة، حمل فيها المسؤولية للنخب السياسية الليبية، ودعا إلى التركيز على المسار الدستوري كحل للأزمة. بدأ الدكتور سليمان مداخلته بالتعبير عن اعتراضه على تحميل المجتمع الدولي مسؤولية الأزمة الليبية بشكل كامل، معتبرا أن الحوار كله اليوم نقف عند المجتمع الدولي، التدخل الدولي، الدولي، ونحن حقيقة ما قدمنا شيء، وأنا أقصد بالذات النخب السياسية الليبية. ورأى أن النخب السياسية الليبية لم تقم بدورها في حل الأزمة.

وانتقد «النخب السياسية الليبية والأحزاب» بشكل خاص، معتبرا أنهم لم يقدموا شيئا ملموسا، رغم وجود عدد كبير من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا. وأكد أن الدول دون أن يكون لها دستور تعتبر ناقصة إلى حد كبير في تكوينها، لأن الوثيقة الدستورية تعتبر أساسا مهما.

ثم لفت إلى مشروع الدستور الليبي الذي قد أعد في 2017/7/29، وأحيل إلى مجلس النواب، وهو يحتاج إلى قانون للاستفتاء عليه، مؤكداً أن مشروع الدستور جاهز في مفاوضات الانتخابات منذ ثماني سنوات، وأن مجلس الدولة من جهته وافق بالإجماع على مشروع الدستور وأحاله إلى المفوضية، وبالتالي لا يوجد مبرر لتأخير الاستفتاء. ورغم إشارته إلى «عيوب تقسيم ليبيا إلى ثلاثة دوائر» في قانون الاستفتاء، فإنه أعرب عن اعتقاده بأن الليبيين سيصوتون لصالح اعتماد الدستور.

ودعا الشحومي إلى أن يكون لنا دور أكثر فاعلية، سواء في الضغط على المفوضية حتى لا تتأخر في الاستفتاء، أو على مجلس النواب و مجلس الدولة والرئاسي، بدلاً من الاعتماد على المجتمع الدولي. ورأى أن الاعتماد على المجتمع الدولي غير مفيد، بل المجتمع الدولي ربما يفضل أن تبقى ليبيا تروح في مكانها.

وختم مداخلته بالتأكيد على أن الوضع الحالي قد يستمر، في غياب حراك واسع للأحزاب والمنظمات والنخب السياسية، معتبراً أن المسيطرين الآن على المشهد السياسي والأمني لا يجدون أفضل من هذا الوضع. وشدد في الختام على أهمية دور النخب السياسية في هذه المرحلة، مؤكداً أن كل يوم يمر لن يكون في مصلحة ليبيا دولة موحدة.

#### تعقيب مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ

قدم مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ تعقيباً لخص فيه أبرز ما دار في النقاش، مؤكداً على الدور المحوري للعامل الخارجي في استمرار الأزمة الليبية. وذكر أن الفاعل الخارجي و اكب الأزمة الليبية من بدايتها، بتدخل حلف النيتو والأمم المتحدة، ومستمر إلى هذه اللحظة، مشدداً على استمرار التدخلات الخارجية منذ بداية الأزمة وحتى الآن.

واستشهد بـ «تصريح للمبعوث الأممي الأسبق غسان سلامة في عام 2017، ذكر فيه أن هناك 10 دول تتدخل في الشأن الليبي»، و تصريح لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو في عام 2019، طالب فيه الأطراف الخارجية المتدخلتة في الشأن الليبي أن ترفع يدها أو تكف يدها، مؤكداً على اعتراف شخصيات دولية رفيعة المستوى بوجود تدخلات خارجية واسعة النطاق في ليبيا.

من جهة أخرى أشار إلى أن المبعوث الأممي السابق عبد الله باتيلي، ألقى باللوم على الخمسة الكبار من الأطراف الليبية، حيث حملهم سبب الإخفاق الذي وصلت له البعثة الأممية، وعزا استقالته إلى غياب الإرادة السياسية وحسن النية لدى القادة السياسيين السعداء بالمأزق الحالي. إلا أن الدكتور الشيخ عاد ليؤكد وجهة نظره، بأن أسباب الأزمة متداخلة بين العوامل الخارجية والداخلية، مع التشديد على أن العامل الخارجي مؤثر بقوة.

### مداخلة الدكتور فتح الله السنوسي الجدي عضو ادارة القانون الدولي والمعاهدات بوزارة الخارجية

وسعت المداخلة دائرة المسؤولية عن الأزمة الليبية لتشمل مجلس الأمن الدولي نفسه، بالإضافة إلى البعثة الأممية، مع التأكيد على أهمية الدور الشعبي الليبي في إحداث التغيير المنشود. بدأ الدكتور فتح الله مداخلة بالتأكيد على أن «العجز لا يقتصر على البعثة فقط، بل على مجلس الأمن في حد ذاته»، معتبرا أن العجز يشمل المنظومة الأممية الأوسع، وليس فقط بعثة الدعم في ليبيا.

واستشهد بـ تقارير الخبراء لجنة العقوبات المبنية عن مجلس الأمن الخاصة بليبيا، مؤكدا على «دقة» هذه التقارير، التي تصل إلى حد تتبع كل قطعة سلاح تدخل لليبيا، حتى الرقم التسلسلي (Serial Number)، معتبرا أن مجلس الأمن يستطيع ضبط الأمور في ليبيا إذا أراد. متسائلا: ما الذي فعله مجلس الأمن لتلك الدول التي تصدر السلاح؟، مشيرا إلى أن التقارير تكشف عن «دول تمول الطرفين» و«حيثيات العقود»، ومع ذلك «ما الذي فعله مجلس الأمن لهذه الدول؟، منتقدا تقاعس مجلس الأمن عن محاسبة الدول التي تنتهك قراراته، وتساهم في تأجيج الصراع في ليبيا.

وانتقد الدعوات المطالبة بـ «زيادة ولاية البعثة»، معتبرا أنها في الحقيقة اجتازت الولاية القانونية الممنوحة أصلا، وأن البعثة اشتغلت على أشياء خارج الولاية. مستشهدا بتصريح لكوبلر داخل مجلس الأمن يتعلق بالهجرة في ليبيا في سنة 2015، قال فيه: بأن أفضل مكان لتوطين المهاجرين في العالم هو ليبيا، كبيرة المساحة، كثيرة الموارد، قليلة السكان، ولم يحاسبه مجلس الأمن، واستمر في رئاسة البعثة، منتقدا تجاوز المبعوث الأممي لولايته وتصريحاته المثيرة للجدل، وعدم محاسبة مجلس الأمن له على ذلك.

## مداخلة مراد شولاك الهوني، ناشط ورئيس جمعية الآداب والفنون الليبية الإيطالية

استعرض الهوني تجربته المباشرة في مسار الأزمة الليبية، ليقدّم لنا في النهاية رؤيته النهائية للأزمة الليبية. حيث استهل مداخلة بـ «سرد تجربته الشخصية التي تعود إلى «سنة 2015، وتحديدًا في 2015/12/9، عندما شارك في روما في أول مؤتمر للسلام بليبيا، الذي عقد بحضور أكثر من 18 دولة وسفراء الدول وكوبلر وباول وغيرهم. وأوضح أنه كان ضمن أعضاء وفد حكومة السراج، رغم أنه لم يكن رسميًا جزءًا من الحكومة، ولكنه ذهب ضمن وفد مكون من خمسة أشخاص لحضور هذا اللقاء، قبل دخول حكومة السراج إلى ليبيا.

وذكر أنه كان يأمل كمواطن ليبي في أن يتم في هذا المؤتمر، الذي عقد داخل وزارة الخارجية الإيطالية، مناقشة حلول سياسية واضحة وبناءة بشأن الأزمة الليبية. إلا أنه للأسف! وجد أن 70٪ إلى 80٪ من الحوار، الذي أدارته إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، كان حول مكافحة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وخلص إلى نتيجة وقناعة لا لبس فيها أن الإرادة الدولية لم تتبن خلال هذا المؤتمر أي دور صريح وعملي لحل الأزمة الليبية، وإنما كانت تبحث عن حلول لأزماتها هي، ورأى أن الأمم المتحدة في ليبيا تدير الأزمة، ولم يكن لديها أي خطوات جادة لحلها.

وأمام هذا القصور الأممي، أشار الهوني إلى أن البعثة الأممية اتجهت إلى إسناد دور البحث عن حلول سياسية إلى منظمة الحوار الإنساني، وأنه شارك في «عدة لقاءات في 2016 وما بعدها في جنيف، وفي روما وفي تونس، ومؤتمر المصالحة في ليبيا» الذي عقد في تونس في يونيو 2018، و«حوار ثاني في باب بحر الذي ترأسه نفسه، وكلاهما كان بدعم من الأمم المتحدة. إلا أنه أكد أنه لم يصل إلى حلول، بل وصلنا إلى توصيات، لكن التوصيات هذه لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

في سياق متصل ذكر الهوني أنه وجه سؤالًا في لقاء جمعه بالمبعوث الأممي غسان سلامة، حول «اتفاق الطائف» اللبناني، فقد كان سلامة، عضوًا في الوفد اللبناني في اتفاق الطائف، والسؤال هو: كيف تم الاتفاق؟ فقد نُقل عن سلامة قوله: «نحن كلبانين، بعد 15 سنة من الحروب، وصلنا إلى مرحلة الإرهاق والتعب. وأضاف على ذلك بقوله لسلامة: «أتمنى أن لا تكون نظرتك إلى الحالة الليبية مشابهة للحالة اللبنانية، هل سننتظر حتى نصل إلى حالة الإرهاق والتعب؟ غير أن سلامة لم يجب إجابة واضحة.

وفي ختام مداخلته، أكد على «الحل الليبي الليبي»، معتبرا أن وجود البعثة في ليبيا هو شكل من أشكال الوصاية الدولية، وأن أي حل ليبي ليبي، ما لم يكن متوافقا عليه ضمن الأعضاء المؤثرين في البعثة الدولية، لن يكن له فرصة للتحقق. وختم مداخلته بالتأكيد على أهمية الحل الليبي، ولكن مع الاعتراف بالواقعية السياسية التي تفرضها الوصاية الدولية، وضرورة توافق أي حل ليبي مع القوى المؤثرة في البعثة الأممية لتحقيق النجاح.

### مداخلة الأستاذة ماجدة الفلاح عضو سابق في ملتقى الحوار السياسي

أثارت الأستاذة ماجدة الفلاح تساؤلات هامة حول المبادرة الأممية الجديدة، التي تقودها المبعوثة الأممية ستيفاني خوري، مطالبة بضرورة الوضوح التام لكافة تفاصيلها؛ لتجنب الغموض الذي شاب مبادرات سابقة.

حيث ركزت على العناصر الستة التي تتضمنها المبادرة الأممية، وهي: اللجنة الفنية الاستشارية، الحوار الهيكلي الشامل، الإصلاح الاقتصادي، تشكيل حكومة للإشراف على الانتخابات وتوحيد المؤسسات الأمنية، والمصالحة الوطنية.

وأكدت الفلاح على حق الليبيين في الحصول على إجابات واضحة حول هذه العناصر، مستذكرة تجربة استقالة المبعوث الأممي السابق باتيلي، دون الكشف عن تفاصيل مبادرته «اللجنة رفيعة المستوى» التي بقيت ملامحها مجهولة.

كما تساءلت عن آلية اختيار اللجنة الفنية الاستشارية المكونة من 30 عضواً، والمعايير المعتمدة في الاختيار، وكيفية تمثيل مختلف الأطراف الليبية فيها.

كما أثارت نقطة جوهرية حول الطبيعة الاستشارية غير الملزمة لقرارات ومخرجات اللجنة، متسائلة عن جدوى هذه المخرجات في ظل وجود قوانين «6+6» الخلافية، وكيف سيتم الاستفادة منها إذا لم تكن ملزمة للأطراف المعنية.

وطرحت الفلاح تساؤلاً آخر حول المسارات الستة للمبادرة، هل ستسير بشكل متزامن أم متعاقب؟، موضحة أن الغموض الذي يكتنف المبادرة قد يحولها إلى مجرد «مقاربة لتدوير الأزمنة» بدلاً من حلها.

وفي سياق متصل، أكدت الفلاح على تأييدها للحل الليبي الليبي، إلا أنها أشارت إلى أن فقدان الثقة بين الأطراف المتنازعة، هو ما أعطى للبعثة الأممية دوراً مؤثراً، قد يراه البعض «وصاية» على مصلحة الليبيين.

وختمت مداخلتها بالتأكيد على أن إزالة الغموض عن المبادرة، وتقديمها بتفاصيل واضحة لليبيين، والاستماع لملاحظاتهم هو السبيل الوحيد لنجاحها، وخلاف هذا المنحى سيجعلها خارطة معلقة في الهواء ليس لها قواعد على الأرض.

### تعقيب

أشار مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ، إلى وجود تباين في ردود الفعل الأولية حول خطة المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا، موضحاً أن الخطة حظيت بدعم دولي واضح، في حين واجهت معارضة مبكرة من بعض الأطراف الليبية.

وذكر الشيخ في تعقيبه أن بياناً مشتركاً صدر في الأيام الماضية عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، أبدى الدعم والتوجيه نحو خطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة؛ ليعكس هذا البيان دعماً دولياً لخطة المبعوث الأممي الجديدة.

في المقابل، لفت الشيخ إلى ظهور رد فعل داخلي، متمثل في بيان من مجلس النواب من أربعة أعضاء برفض الخطة. وأوضح أن هؤلاء الأعضاء، وهم «النويري وشلابي وقنان والميهوب»، اعتبروا الخطة تكراراً لخطط سابقة، وأنها لن تقدم ولن تؤخر.

ويُظهر هذا التباين في ردود الفعل، بحسب الشيخ، تباين المواقف بين الأطراف الدولية والإقليمية من جهة، وبعض الأطراف الليبية من جهة أخرى، فيما يتعلق بالمسار الأممي الجديد المقترح لحل الأزمة الليبية.

### رد الدكتور جمال الزوي

يرى الدكتور جمال الزوي أن الدعوات المتكررة لـ «المبادرة والتحرك» من قبل النخب تظل مجرد «تساؤلات»، في ظل غياب القدرة الفعلية على التأثير وتغيير الواقع. وأوضح الزوي أن الحلول ليست في يد النخب، بل في يد الذين يمتلكون السلطة والسيطرة.

منتقدا التركيز المستمر على دور النخب في إيجاد حلول للأزمة الليبية، معتبرا أن التحركات الشعبية التي تقودها هذه النخب، أصبحت مستهلكة ولا تؤدي إلى نتائج. وشدد على ضرورة توجيه النصح للسلطة المعترف بها دوليا، وهي «حكومة الوحدة الوطنية»، لأخذ زمام المبادرة.

وأشار الزوي إلى محاولات سابقة للمجلس الرئاسي لأخذ زمام المبادرة، التي تمثلت في تكليف مفوضية للاستفتاء، إلا أنه أكد أن المنطق السياسي، يقتضي بأن الممارسة السياسية في أرض الواقع هي التي تفرض نفسها. داعيا حكومة الوحدة الوطنية، باعتبارها الحكومة الشرعية إلى هذه اللحظة، والمجلس الرئاسي، إلى إطلاق مبادرات فاعلة، محذرا من أن الخطة الأممية الحالية تسعى إلى تقويض هاتين السلطتين.

وأكد الزوي على حق مكتسب لحكومة الوحدة الوطنية، في رفض تسليم السلطة إلا إلى حكومة منتخبة، معتبرا أن المبادرات الأخرى من شأنها «تقويض هذه الحكومة» ودفع جهات أخرى إلى تحقيق طموحاتها التي لا يحمد عقباها.

وختم مداخلته بالتأكيد على ضرورة الابتعاد قليلا عن القول ماذا تفعل النخب، والتوجه بدلا من ذلك إلى من يمتلك الفعل، موضحا أن دور النخب يقتصر على الاقتراح والنصح لأصحاب السلطة الفعلين.

#### رد الدكتور إبراهيم الفرجاني

أكد الدكتور إبراهيم الفرجاني أن فهم الوضع الراهن في ليبيا يتطلب «نوعين من مستويات التحليل السياسي: التحليل الدولي والتحليل الوطني، مشيرا إلى أن البعثة الأممية أصبحت جزءا من المشهد الليبي كأمر واقع لا يمكن إنكاره.

أوضح الفرجاني أن هشاشة وضعف الداخل الليبي، هما السبب الرئيسي في تدخل الخارج، محملا المسؤولية لكل من تولى أي سلطة، حتى سلطة الاقتراح ولم يقم بذلك بشكل فعال.

كما انتقد مسار تحول البعثة الأممية من «بعثة للدعم» إلى «بعثة للتدخل وبعثة للحل»، محملا المسؤولية لليبيين في هذا التحول، مشيرا إلى أنه لا يمكن تصور وقف دور البعثة أو الاستغناء عنها في الوقت الحالي.

وشدد الفرجاني على أهمية أن تستوعب أي مبادرة لحل الأزمة الليبية أكبر قدر ممكن من المدخلات، بمعنى مراعاة ضغوط الداخل وضغوط الخارج، وذلك وفقا لمبادئ علم السياسة.

وختم مداخلته بالتأكيد على أن الأمل دائما قائم، ودعا إلى التقاط أي مبادرة وتفعيلها، متفقا مع دعوة الاستاذة ماجدة الفلاح بضرورة تفعيل المبادرات المطروحة.

### تعقيب

رَجَّح مدير الندوة الدكتور محمد الشيخ غياب شروط النجاح للخطة الأممية الجديدة في ليبيا، إلى عدم توافر التوافق بين الأطراف الليبية والدولية الرئيسية المعنية بالملف الليبي، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق حل مستدام.

وأوضح في تعقيبه أن شروط النجاح غير متوفرة في هذه الخطة، مستندا إلى رفض بعض الأطراف الداخلية للخطة من البداية باعتبارها تكرارا لسيناريو سابق. كما أشار إلى عدم توافق المجتمع الدولي، مستشهدا بتصريح للمبعوث الأممي السابق غسان سلامة، الذي أكد أن السبب المباشر في تعقيد الأزمة الليبية، هو عدم توافق المجتمع الدولي حولها.

وتابع الشيخ أن عدم توافر النوايا أو الإرادة السياسية الحقيقية يظل عائقا رئيسيا، سواء لدى الأطراف الليبية، أو الفواعل الدولية المؤثرة في الأزمة الليبية، مضيفا أن تناقض المصالح بين هذه الأطراف يزيد من تعقيد المشهد.

ولفت إلى وجود أطراف داخلية ليبية استفادت من الانقسام وتحصلت على المغنم، مشيرا إلى أن هذه الأطراف، غير مستعدة أن تتنازل عن المغنم التي تحصلت عليها، وأن استمرار الأزمة يصب في صالحها. وأكد أن هذه الأطراف ستقاتل من أجل الاستمرار في المشهد الحالي، لأن أي حل للأزمة سينهي دورها.

مؤكدًا على أن شروط نجاح الخطة غير متوفرة، والتحديات لازالت قائمة، مضيفا أن تأثير العامل الخارجي على الأطراف المحلية يظل قويا، وأن بعض الأطراف الخارجية تتدخل بشكل كبير، من خلال تحريك وكلائها في الداخل؛ لإفشال أي اتفاق لا يخدم مصالحها، ولإعادة الأوضاع إلى الحالة التي تحقق مصالحها.

## مداخلة محمد عبد السلام عبد الوهاب باحث في الأكاديمية الليبية لدراسات الدبلوماسية

انتقد الباحث في الأكاديمية الليبية للدراسات الدبلوماسية، محمد عبد السلام عبد الوهاب، آلية عمل خطط الأمم المتحدة في ليبيا، مؤكداً أن هذه الخطط غالباً ما تتوقف عند حد معين، وتنتهي بانتهاء دور المبعوث الدولي، لتستبدل بخطط جديدة مع كل مبعوث جديد، دون توضيح آليات تنفيذها واستمرارها.

وأوضح عبد الوهاب، في مداخلة، وقد كان له بحث متخصص في «دور مبعوثي الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في ليبيا من 2014 إلى 2022، أن المبادرات والخطط التي وضعتها البعثة الأممية على مدار 14 عاماً، منذ تدخلها في ليبيا لإيجاد مخرج للأزمة الليبية القائمة، تشترك في هذا النمط من عدم الاستمرارية.

وفيما يتعلق بخطة المبعوثة الحالية ستيفاني خوري، التي تتضمن إنشاء لجنة استشارية لمعالجة القضايا الخلافية في القوانين الانتخابية، أشار إلى أن هذه الخطة جاءت في وقت يقارب على انتهاء عمل المبعوثة الأممية، مما يثير تساؤلات حول الوقت الكافي للعمل على هذه الخطة، والوقوف على مصداقية البعثة والأمم المتحدة، فيما يتعلق بحل وتسوية النزاعات والخلافات في الدولة الليبية.

وعزا الباحث فشل المبعوثين السابقين، إلى عدم قيامهم بدورهم في معالجة جذور الأزمة، مؤكداً بذلك ما طرحه المتحدثون السابقون في الندوة. كما انتقد قرارات الأمم المتحدة المبنية على إحاطات المبعوثين، بسبب أنها لم تُطبق إلا حينما يتعلق الأمر بمصالح الدول الكبرى

واقترح عبد الوهاب «المصالحة الوطنية الشاملة»، التي تتم داخل الدولة الليبية، وبأيدي ليبية، والاستفتاء على مشروع الدستور كحل أساسي لإنهاء الأزمة الليبية. وحينها ما على المجتمع الدولي والبعثة الأممية، إلا الموافقة على ما توصل إليه الليبيون.



## ختام الحوارية

اختتم المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات الحوارية حول المبادرة الأمامية الجديدة في ليبيا، حيث توجه الدكتور محمد الشيخ، الذي أدار الحوارية بالشكر إلى المتحدثين الرئيسيين، الدكتور إبراهيم الفرجاني والدكتور جمال الزوي، وإلى جميع الحضور والمشاركين على إرائهم النقاش. وأعلن الدكتور الشيخ عن استمرار المركز في تنظيم فعاليات وحوارات أخرى ضمن أنشطته وفعاليتها في المستقبل.

## ترجمة وتلخيص كتاب:

### تنفيذ السياسات العامة: الحوكمة نظريا وتطبيقيا

Implementing Public Policy: Governance in Theory and in Practice

«مايكل هيل وبيتر هيوب»

#### المقدمة

تضمنت مقدمة الكتاب حديثا عن لفظ «التنفيذ» وأن فهمها كان ولفترة غير قصيرة محل نقاش أكاديمي معمق، وأن النقاش حول مفهوم التنفيذ ما يزال قائم، والكتاب الذي بين يدي القارئ ملخصه يعنى بهذا الموضوع، وأن النقاش حول مضمونها سبق حتى استخدام اللفظة، وأن هناك زوايا مختلفة تناول من خلالها الأكاديميون والكتاب التنفيذ، وأنها تأخذ بعدا مختلفا باختلاف الثقافات والمؤسسات. ويربط الكتاب بين التنفيذ والحوكمة، بعد أن احتلت الأخيرة مكانا مهما في المؤسسات العامة والخاصة.

ولا يستقيم الحديث عن التنفيذ دون الوقوف على مفهوم السياسات العامة، واختار المؤلفان تعريف «هوغود وقون» اللذان يميزان السياسات عن القرارات، وعندهما السياسات تتضمن سلوكيات ونوايا، والفعل وعدم الفعل، ولها مخرجات مرغوبة وغير مرغوبة، وتعتمد على دور حيوي، وليس حصري، للمؤسسات الرسمية.

ويرى المؤلفان أن الحديث عن التنفيذ ارتبط بما عرف بدورة السياسات العامة والتي لها بداية ونهاية، من خلال جمع المعلومات وتحديد المشكلة ثم وضع الأجندة والتنفيذ ثم التقييم أو التقويم، للوصول إلى تحقيق الهدف من السياسة أو إلغائها.

وينقل المؤلفان عن «مازمانيين وساباتير» أن عملية التنفيذ هي تطبيق قرارات السياسات والتي تأخذ شكل قرارات تنفيذية أو أحكام قضائية، بحيث تحدد تلك القرارات المشكلة التي يراد معالجتها، والأهداف المراد تحقيقها، والطرق التي من خلالها يتم التنفيذ. وتجري العملية خلال عدد من الخطوات تبدأ بتوصيف الوضع واعتماد قرارات الجهات التنفيذية المعنية، وامثال المجموعات المستهدفة لتلك القرارات، ونتيجة تلك القرارات، سواء المرغوبة وغير المرغوبة، ثم المراجعة الاستدراك.

الفصل الأول اهتم بمكانة عملية تنفيذ السياسات العامة في الدراسات المختلفة، ويرى المؤلفان أن القليل من الاهتمام أعطي لعملية التنفيذ، ويتفق معهما في ذلك الكثير من المختصين حسب قولهما، وأن الكثير مما كتب حول الموضوع لم يتناول المسائل المعاصرة المرتبطة بعملية التنفيذ، ويقرران أنه لا يوجد في التعريف البسيط للتنفيذ ما يربطه بفكرة السياسات العامة، وهذه الحقيقة تفترض أن دراسة وتحليل التنفيذ يجب أن ينظر إليها كجزء من دراسة السلوك التنظيمي أو الإدارة، وهذا يوافق الافتراض الحديث القائل أن إدارة السياسات العامة ينبغي أن لا تفترق عن إدارة أي أنشطة أخرى، وهو ما لا يسلم به المؤلفان.

وناقش المؤلفان في هذا الفصل التنفيذ في السياق التاريخي، خاصة بعد ترسخ مفهوم الدولة الوطنية في القرن السابع عشر، وارتباط التنفيذ بمفهوم حكم أو سيادة القانون، وتطوره مع تطور العلوم الاجتماعية خلال القرن العشرين، خاصة النماذج الجديدة في الإدارة، كما عرجا على تأثير مفهوم الديمقراطية على عملية التنفيذ بمدلولها الأعم، والعلاقة بين المؤسساتية وعملية التنفيذ، وكيف أثرت الأولى على عملية وضع السياسات وعلى التنفيذ بشكل أخص.

الفصل الثاني تناول نظرية التنفيذ، والمقاربات المنهجية في الدراسة والتحليل وأهمها الطرح من الأعلى للأسفل والعكس، ويذكر المؤلفان أنه وحتى نهاية ستينيات القرن الماضي كان النمط السائد في الإدارة العامة أن الموظف يقوم بما يكلفه به الساسة الرؤساء، في تجاهل للسلطات والقانون، ويشير المؤلفان إلى خلاصة لأحد المنظرين في التنفيذ أن دراسات التنفيذ ينبغي أن ينظر لها على أنها مختلفة عن دراسات الإدارة العامة، وقد قام المؤلفان بتقصي الدراسات التي تناولت موضوع التنفيذ منذ سبعينيات القرن الماضي، مع التركيز على المشاكل الرئيسية المتعلقة بموضوع التنفيذ، والمسائل المتعلقة بارتباط رسم السياسات وتنفيذها، والخيارات المختلفة سواء مقارنة من الأعلى إلى الأسفل، أو العكس.

ويرى المؤلفان أن نقاش منهج الأعلى - أسفل، والعكس، تأثر بشدة بسؤال: كيف يمكن فصل التنفيذ عن تصميم السياسات؟ وأن الإجابة عن السؤال هي جزء من مشكلة أكبر تتعلق بتحديد ملامح عملية معقدة جدا تتداخل فيها عوامل عديدة وفواعل عدة. وسيظهر كيف يختلف المختصون في موضوع التنفيذ في التعامل مع هذا التعقيد.

بالنسبة للكاتب التقليديين بمنهج الأعلى-أسفل، وأبرزهم «جيفري برسمان» و«ألون ويلدفسكي»، وباعتبارهما المؤسسين لهذا الموضوع، يرون أن فعل «ينفذ» ينبغي أن يقترن بصفة «سياسات»، وأن الأخيرة تشتمل على أهداف ووسائل لتحقيق تلك الأهداف، ويركزان في دراستهما على فرضية أن السياسات الناجحة تعتمد على الارتباط والتنسيق بين المؤسسات والإدارات المختلفة على المستوى المحلي. ويرى الباحثان أنه إذا كان الفعل يعتمد على عدد من الحلقات في سلسلة التنفيذ، فإن درجة التعاون والتنسيق بين المؤسسات والإدارات ينبغي أن تكون قريبة من نسبة 100%، وأن العجز في ذلك يترتب عليه قصور في العملية برمتها. ويرى المؤلفان أن طروحات برسمان وويلدفسكي تنحى صوب النموذج العقلاني، أي يتم تحديد أهداف السياسات وتجري عملية التنفيذ للوقوف على ما يجعل تحقيق تلك الأهداف صعب، ولأن هذا المنهج واجه انتقادات، فإن ويلدفسكي أظهر بعض الشكوك في منهجها السابق، لتتحول نظرتة إلى العلاقة بين تصميم السياسات وعملية التنفيذ، لتصبح في نظره عملية تفاعلية.

”دونلد ميترو وكارل هورن“ ابتعدا في طرحهما عن المنهج العقلاني لبرسمان وويلدفسكي، وعرضا نموذج لتحليل عملية التنفيذ، وانتقدا مقاربة برسمان وويلدفسكي وغيرهم بالقول أن المنظور التنظيري كان مفقودا في أفكارهم، وأن طرحهم اعتمد على نظرية التنظيم والتحكم التنظيمي في العمل الاجتماعي، والدراسات التي أثرت في السياسات العامة، وتحديد أثر الأحكام القضائية، والدراسات حول العلاقات ضمن الحكومات.

ويدعو الباحثان إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار الحاجة لتصنيف السياسات من خلال تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه تنفيذها، ويفترضان ان عملية تنفيذ السياسات ستكون ناجحة عندما يكون هامش التغيير محدود وهناك توافق على أهداف السياسات. ويشتمل نموذج ميترو وهورن على ست متغيرات مترابطة ديناميكيا، تبدأ من معايير وأهداف السياسات، الموارد المتوفرة، جودة شبكة العلاقات الحكومية، مواصفات الجهات المنفذة، البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستجابة المنفذين المتضمنة ثلاث عناصر: مدى استيعابهم للسياسات، اتجاه استجابتهم سواء القبول أو الرفض أو الحياد، وقوة الاستجابة.

النموذج الثالث حسب عرض المؤلفان يعود إلى ”بول سابتير و دانيال مازمانين“، ونقطة البداية عندهما هي التوقعات المترتبة على تحليل عملية التنفيذ لقرارات

## السياسات للمستوى الأعلى بطرح الأسئلة التالية:

- إلى مدة توافقت أفعال المنفذين الرسميين والمجموعات المستهدفة بالسياسات مع قرارات السياسات؟

- إلى أي مدى كان الأثر والنتيجة متوافق مع أهداف السياسات؟

- ما هي العوامل الرئيسية المؤثرة في مخرجات السياسات؟

- كيف تم إعادة صياغة وتصميم السياسات؟

ويظهر هنا الفرق بين تصميم السياسات وتنفيذها، مع الاعتداد بالتغذية الراجعة، واعتبر المؤلفان منهجية الأسئلة التي اعتمدها سابثير ومازمانيين نقطة بداية لدراسات جديدة للتنفيذ، ويظهر أن العوامل التي تأثر في عملية التنفيذ تدخل ضمن ثلاث فئات هي:

- عوامل تؤثر في قابلية تتبع المشكلة.

- المتغيرات غير القانونية.

- قدرة النظام الأساسي على هيكلة عملية التنفيذ.

وتظهر هنا منهجية تتضمن تحديد العوامل التي تتسبب في صعوبات أمام عملية التنفيذ، والعوامل القابلة للسيطرة والتحكم، وتوصيات للمستوى الأعلى للخطوات اللازمة لمحاولة التحكم في عملية التنفيذ.

مقاربة ”برين هوغود وولويس قون“ تقوم على تقديم توصيات لصناع السياسات، مضمونها أن صناع السياسات ينبغي أن يضمنوا:

- أن الظروف الخارجية بالنسبة للجهات المنفذة لا تشكل عوائق معطلة.

- أن تتوفر الموارد اللازمة والوقت الكافي للتنفيذ.

- أن يكون هناك توليفة بين الموارد في كل مستوى من مستويات عملية التنفيذ.

- أن السياسات المراد تنفيذها ينبغي أن تقوم على نظرية صحيحة للسبب والنتيجة.

- أن تكون العلاقة بين السبب والنتيجة مباشرة، وان يتم الحد من التدخلات غير المرغوبة.

- وجود جهة واحدة منفذة لا تحتاج إلى الاعتماد على وكالات أخرى لتحقيق النجاح، أو أن تكون علاقات الارتباط ضئيلة من حيث العدد والأهمية إذا كان لا بد من إشراك وكالات أخرى.

- وجود اتفاق كامل على فهم الأهداف المراد تحقيقها، وان هذا التوافق يستمر طوال فترة عملية التنفيذ.

- أنه في الاتجاه لتحقيق الأهداف المتفق عليها من الممكن تحديد المهام المطلوب تنفيذها من جميع المشاركين بشكل تفصيلي وتتابعي.
- أن يكون هناك تواصل فعال، وتنسيق بين كل العناصر المختلفة ضمن البرنامج.
- أن المعنيين بسلطة القرار ينبغي أن يطالبوا بي ويحصلوا على الالتزام الكامل من الجميع.

هو غود وقون يقرنان عملية تحليل التنفيذ الناجحة بالتفكير في مفهوم الإدارة الناجحة، وأن الأخيرة عنصر أساسي لإنتاج عملية تنفيذ ناجحة.

بالنسبة لنهج من الأسفل إلى الأعلى، فيعرض المؤلفان بعض النماذج أولها مقارنة "مايكل لبسكي" الذي يعنى بتحليل سلوك الخط الأول من موظفين الجهات المعنية بتنفيذ السياسات، ويطلق عليهم «بيروقراطيو مستوى الشارع»، ويقدم المؤلفان لبسكي على أنه المؤسس لنهج الأسفل-أعلى، وأن قرارات بيروقراطيو الشارع والروتين الذي يأسسونه والأدوات التي ابدعوها لمجابهة حالات عدم اليقين وضغوط العمل تصبح هي السياسات التي ينفذونها.

اما «بني هاجرن» فيرى الأنشطة المتعلقة بتنفيذ السياسات ضمن هيكل تنفيذي يتشكل من خلال عدد من المنظمات وعدد من العمليات المتعاقبة، فمنهجيته، وعدد آخر من الباحثين، تقوم على تتبع المنظمات المتدخلة في تنفيذ السياسات وتجميع عينته من المستجيبين الذين يعملون معا، لتتشكل شبكات من خلالها يقوم متخذي القرار على المستوى الميداني بمهامهم وأنشطتهم دون التحديد المسبق للهيكل التي تقع ضمنها هذه الأنشطة.

يتعرض المؤلفان أيضا إلى طروحات «سوزان باريت و كولون فودغ»، واللذان قاربا الموضوع من خلال منهج هيكلية التنفيذ مؤكدين على مبدأ مفاده أن الفعل يعتمد على التنازلات بين الأفراد في المنظمة الواحدة أو المنظمات التي تتداخل معها في التنفيذ.

الفصل الثالث كان عن التوليف والدمج بين المقاربات والمناهج التي سبق التعرض لها، وكانت البداية مع «ريتشارد إلمور»، ويرى المؤلفان أن إلمور له دور رئيسي في مقاربة الأسفل-أعلى، وأنه من أوائل من كان لهم إسهام في دراسات التنفيذ، كما ينظر إليه أنه أول المنظرين لنهج التوليف والدمج، ويدعو إلمور إلى الموازنة بين المناهج والمقاربات المختلفة لتفسير ما يجري بخصوص الحالة محل الدراسة.

أما «فرتز ستشاربف» فيخلص إلى ضرورة تطوير مقاربة لدراسة تصميم السياسات وعملية التنفيذ من خلال التركيز على التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بذلك، وهذا يتطلب تركيزاً على طبيعة الشبكات المراد تصميمها، والارتباطات التي تسهل العملية.

«راندال ريلي و غريس فرانكلين» ينطلقان في بحثهما من سؤالي: ما الذي جرى، ولماذا؟ والتركيز على اكتشاف عملية التنفيذ من خلال خمس ملامح رئيسية هي:

- عملية التنفيذ يتداخل فيها عدد من الفواعل المهمة.
- يجتمع هؤلاء حول عدد من الأهداف التنافسية.
- يعملون ضمن عدد من البرامج الحكومية الكبيرة والمعقدة.
- ويتطلب نجاحهم العمل مع عدد من المستويات والوحدات الحكومية.
- يواجهون عوامل قد تكون خارج السيطرة.

وينظر لريلي وفرانكلين على أنهما جمعاً بين منهج الواقعية السياسية ومقاربة الأعلى - أسفل، ويعتبران أن عملية التنفيذ ذات طبيعة سياسية بامتياز.

أما «بول سابتير»، والذي كان من الباحثين الرئيسيين في منهج الأعلى-أسفل في التنفيذ، حاول أن يجمع الطرق المختلفة معاً، واقترح سابتير ان اختيار منهجية علمية محددة يعتمد على وجود تشريع من عدمه، يهيكل الحالة محل البحث. واقترح سابتير ما أسماه «المناصرة الجماعية»، وهي مقاربة الحل الوسط للجمع بين مختلف الفواعل في عملية تنفيذ السياسات العامة.

«جان إريك لين» تسائل عن البحث عن نظرية متكاملة لعملية التنفيذ، من خلال التركيز على المشكلة التي نشأت بخصوص مفهوم التنفيذ، ويرى لين أن مسألتين جديرتان بالاهتمام هما: المسؤولية والثقة، ويجعلهما الرابط بين التوليف بين منهجي الأعلى-أسفل، والأسفل-أعلى، ذلك أن المسؤولية تعكس العلاقة بين الأهداف والنتائج، فيما تمثل الثقة عملية وضع السياسات موضع التنفيذ، ويرى لين أن منهج الأعلى-أسفل يعني بتأكيد المسؤولية، بينما يركز منهج الأسفل-أعلى على الثقة.

وبالنسبة لـ«مالكولم غوغين و آن بومان و جيمس لستر» فإن الهدف من جهودهم هو تكثيف الجهود العلمية لدراسة عملية التنفيذ، وطرحوا ما سموه «نموذج الاتصال» لتحليل التنفيذ، بالتركيز على ما يؤثر على قبول ورفض الرسائل بين المستويات المختلفة في الحكومة.

«دينيس بالمبو و دونالد كالستا» هدفا من طرحهما وضع التنفيذ في أفق أوسع في صنع السياسات العامة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تحليل تصميم السياسات وعملية التنفيذ بشكل منفصل، وأن التنفيذ ليس مجرد الالتزام بما تم وضعه من سياسات، بل هو جزء أساسي من عملية وضع السياسات، وأن البروقراطيين، الذين هم أبرز أداة للتنفيذ، لهم إسهام أساسي في عملية تصميم السياسات.

«روبرت ستوكر» اهتم بالتعاطي مع السياسات على مستوى الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعو إلى توزيع السلطات ضمن النظام الفدرالي، وتحديد سلطات الحكومة المركزية، وبرفض فكرة معالجة المشاكل التي تواجه تنفيذ السياسات من خلال استخدام مقاربة أو نهج لسلطة.

«ريتشارد ماتلاند» ناقش مسألة المتغيرات التي طرحها عدد من العلماء لتأطير عملية تنفيذ السياسات، ويرى أن الموضوع لا يتطلب مزيد من المتغيرات، بل يحتاج إلى هيكلية، وأن هناك حاجة لتحديد أهمية الأخذ بهذه المتغيرات، والأسباب التي تجعلها مهمة.

«والتر كيكرت وإيرك كليجن و جووب كوبنجن» ينطلقون في طرحهم من أن عملية السياسات هي عملية جماعية ولا تقتصر مركزيا على الحكومة، وأن هذه المسألة باتت مقبولة بين شريحة واسعة من المختصين، ويدعمون مقاربة شبكة السياسات، أي أن عملية السياسات تتداخل فيها فواعل مترابطة يعتمد بعضها على بعض، وتأخذ شكل شبكة، وارتباطهم منطقي لأن كل منهم يحتاج إلى موارد الآخرين، لأجل تحقيق الأهداف.

الفصل الرابع المعنون بـ «بروز وتراجع نموذج تنفيذ السياسات» والذي تعرض لأراء عدة من أهل الاختصاص حول تنفيذ السياسات، بعضها يعتبرها منتهية الصلاحية، في ظل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية والنظم الإدارية والتي أثرت حتى على مفهوم دور الدولة القومية ومسؤولياتها. ويتأسس طرح هؤلاء على فرضية أنه إذا كان عهد ازدهار الدولة القومية إلى أفول، فما الحاجة إلى التنفيذ لكي يبحث ويدرس، كما يطرحون بحث ودراسة تأثير الحوكمة على التنفيذ.

وعرض المؤلفان في هذا الفصل إلى مسار الدولة والنظرية التي حكمت وفسرت سلوك صناع القرار والسياسات منذ مطلع الثلاثينيات في القرن الماضي، أي مرحلة تدخل الدولة، ثم فترة الحرب العالمية الثانية والتي دفعت علماء إلى طرح مقاربة

الفصل بين الإدارة والسياسة، وتبني قيم أكثر عمقا فيما يتعلق بالديمقراطية، ثم تبني سياسات الرفاه والدعم الاجتماعي، ومع دخول عقد الستينيات تم الاتجاه إلى التخطيط الاستراتيجي خاصة على مستوى الحكومات المحلية، خاصة ببريطانيا والولايات المتحدة، والاهتمام بقطاع الصحة، كما وقعت إصلاحات في الميزانية، والاهتمام أكثر بالخدمات العامة. وفي هذه المرحلة اتجه الطلب على ما عرف بتحليل السياسات في الولايات المتحدة، وتم الشروع في تدريب موظفي الخدمة العامة على هذا المنهج، ودخل هذا التوجه إلى الجامعات الأمريكية، وبعدها الأوروبية.

في الثمانينيات والتسعينيات لعبت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بقيادة رونالد ريغن ومارغريت تاتشر دورا في تغيير القطاع العام بشكل كبير حيث تأسست وكالات جديدة أطلق عليها وكالات «الخطوة القادمة» والتي أشرفت على الفصل الهيكلي بين المسؤوليات والصلاحيات السياسية والمسؤوليات والصلاحيات التنفيذية، حيث تولى الأولى وزراء بمعينة إدارات سياسات صغيرة، والثانية إدارتها وكالات تنفيذية، وتغيرت طرق الإدارة داخليا وخارجيا، حيث تم تبني الخصخصة، وكان هذا أوضح في المملكة المتحدة، وقد انعكس هذا على الأكاديميا من خلال وضع إطار نظري لهذا التغيير الكبير وتطوير تحليل السياسات ودراسة السياسات.

المرحلة التي تلت ذلك، والتي أعطى لها بعض الباحثين عنوانا هو «براغماتية الألفية الثالثة» والتي كان مؤشرها التقارب بين الأضداد في الرؤى والتوجهات والسياسات، أي الأحزاب الليبرالية واليسارية. ويضرب المؤلفان مثلا على ذلك بما وقع في هولندا بتشكيل «الائتلاف البنفسجي» للحكومة، إشارة إلى الخلط بين اللونين الأزرق والأحمر، وهي ألوان الأحزاب الليبرالية واليسارية، وقد كانت نتيجتها إيجابية اقتصاديا واجتماعيا. ويقاس على ذلك «الطريق الثالث» الذي انتهجه حزب العمال في بريطانيا بقيادة توني بليير، وقريب من ذلك ما وقع في ألمانيا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة في عهد كلينتون. ومضمون التحولات في تلك المرحلة هو تطوير نهج ريغن وتاتشر، خاصة في الخصخصة، وقبول التغييرات الإدارية مع بعض التعديلات.

الفصل الخامس خصصه المؤلفان لبحوث التنفيذ، وكيف استخدمت نظرية التنفيذ في البحث حول عملية التنفيذ، كما تطرق المبحث إلى المتغيرات التابعة والتي تتحدد من خلال خصائص السياسات، ومدى تصميم السياسات. وتستخدم عديد الدراسات المخرجات كعوامل متغيرة، وأمثلتها: مستويات البطالة، تسخير الأطفال، فرص التعليم المتساوية، معدلات التلوث، معدلات الجريمة، حوادث الطرق. وما يصعب من

استخدام المخرجات كمتغيرات تابعة هو أنها تحدد من خلال عوامل وليس سياسات تحت الفحص والتدقيق.

أما المتغيرات المستقلة، فتدخل حسب المؤلفان تحت فئات عديدة أهمها: خصائص السياسات، تصميم السياسات، السياسات من الأعلى، مسائل تتعلق بالطبقات في عملية تحويل السياسات، أو ما يعرف بـ «الإدارة العامة العمودية»، وعوامل تؤثر في استجابة الجهات المنفذة، والعلاقات الداخلية الأفقية ضمن المنظمات، وأثر الاستجابة من الذين تأثروا بالسياسات، والعوامل البيئية.

الفصل السادس ركز على إعداد بحوث التنفيذ، وفيه تناول المؤلفان وضع المنهجيات والبرامج التي تستلزم ان يتعامل معها البَحَّاث، والإجابة على سؤال: ما الذي حدث لعملية التنفيذ، وما هي الأشياء التي اعتبرت خطأ في عملية التنفيذ، ومن بينها إشكالية المواثمة بين توقعات مصممو السياسات وتحديات عملية التنفيذ، والربط بين بحوث التنفيذ وبحوث التقييم، والتقارب بينهما، وأيضا الاختلافات بينهما. كما تظهر أهمية استخدام مناهج البحث العلمي مثل المنهج الكمي خاصة للإجابة على سؤال ماذا حدث بعد تنفيذ السياسات. أيضا الحاجة إلى تحديد المتغيرات التابعة، حيث تنشأ مشكلة متعلقة بالمتغيرات التابعة في دراسات التنفيذ بسبب الغموض والخلط بين الوسائل والغايات، وكيف أنه حيوي جدا أن يتم دراسة ما الذي يمكن ان يحققه التدخل بسياسة ما قبل محاولة التأكد من مدى القدرة على تنفيذها. أيضا هناك حاجة، حسب المؤلفان، لدراسة وضع المستويات الإدارية ضمن الجهاز الحكومي، وخطا أن تقتصر الدراسة على مستوى واحد، والأمر يتكرر مع العلاقات الأفقية في المنظمات، والإشكاليات المرتبطة بها عند التنفيذ، وتتركز المشاكل في الوصول إلى إجماع، وفي تبعية الموارد.

الفصل السابع المعنون بالحوكمة وإدارة التنفيذ، وكما يتضح من عنوان المبحث فإن المؤلفان أرادا دعم التنفيذيين في الإدارة العامة من خلال تحديد مبادئ وضوابط تعينهم على إداء أعمالهم بمهنية، ومن ذلك تقديم إطار تحليلي لهم للمساعدة في تقييم السياقات التي يعملون من خلالها، والتي تعتبر أساسية لتطبيق الحوكمة، حيث ركز الجزء الأول على توضيح مدلول التنفيذ من الناحية التطبيقية في الإدارة، وفي الدراسات التي تعنى بهذا المجال، ثم الإجابة على سؤال: ما هي العوامل التي تكون بمثابة مرشد للممارسات الإدارية السياسية. ويؤكد المؤلفان أن عدد من التجارب تؤكد أن المنفذين لا يواجهون فقط صعوبة في كيفية تنفيذ السياسة، بل أيضا صعوبة في فهمها، وهذا يتطلب معالجة من قبل واضعي السياسات.

في خاتمة الكتاب استعرض المؤلفان ملخصا للفصول السبعة بشكل مركز، بالقول أنه في الفصل الأول وما بين العلوم السياسية والإدارة العامة ظهر تخصص فرعي يعنى بتنفيذ السياسات، كما تم استعراض المنهجية العلمية للبحث، ليعرض الفصل الثاني والثالث والرابع أدبيات التنفيذ والتي تركزت حول جسر الهوة بين تصميم السياسات ومخرجاتها، ودور "برسمان وويلدفيسكي" في ظهور أدبيات التنفيذ. وخرج من رحم أدبيات التنفيذ حوارا حول أي من مقاربة الأعلى-أسفل، أو العكس، هي الأنسب لتحليل ودراسة عملية التنفيذ.

الفصل الخامس ركز على فرضية هي أن تطور النقاش لا ينبغي أن ينظر إليه فقط من خلال تقديم الحجج الأكاديمية، بل أيضا من خلال علاقته بتغير المنظور لدور الحكومة في عملية السياسات، وناقش الفصل تأثير الحوكمة على عملية التنفيذ، واستعرض الآراء المختلفة بين من يرى بانتهاء دراسات التنفيذ بعد الحوكمة، وأخرى، يؤيدها المؤلفان، ترفض القول بأن دراسة التنفيذ لا أهمية لها عند تطبيق الحوكمة.

الفصل السادس كرسه المؤلفان لمحاولة جمع الدراسات التي اهتمت بالتنفيذ، واقرا أنهما لم ينجحا في جمع الدراسات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، إلا إنهما استفادا من عملية البحث هذه في وضع الأسئلة التجريبية التي تحتاج إلى معالجة.

الفصل السابع ناقش مستقبل دراسات التنفيذ، وموقف المؤلفان هو أن التطور المنهجي للنظر لعملية التنفيذ ممكن باستخدام مناهج العلوم الاجتماعية التقليدية، ويرفضان موقف ما بعد الحداثة القائل بأن المنهج التقليدي لا جدوى منه.



# دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر  
عن المركز الليبي للدراسات



المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسسة بحثية مستقلة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبيا، دولة ومجتمع، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحديات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهوية، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، والنظريات الاجتماعية والفكر السياسي، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدة برامج متخصصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجهة للمختصين، وللرأي العام، ويعد استطلاعاً للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "سياسات ودراسات".

